الشعب ويكاند

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

إثـــر وفـــاة شقيقـــه

الرئيـس تبـــون يعزّي مستشـــاره عبد الحفيظ علاهم

ص03

شنقريحة من قسنطينة:

المساهمة في إنجاح الاستفتـــاء واجـب الوطنيين المخلصين

ص03

وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر لـ «الشعب ويكاند»:

لن نقبل بأي تشويه يطال صورة الجزائر

■ ممـارسات فاسـدة حولـت مؤسسـات الإعـلام إلى مكاتـب لاستقبـال أظرفـة الإشهـار العمـومي
■ لن يُسمح بالنشاط في حقل الإعلام إلا للمهنيين ■ الوثيقة الدستورية تحمي الصحفي من أي استغلال أو توظيف

تصوير: محمد أيت قاسي

يؤكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر، في حوار خصّ به «الشعب ويكاند»، أن الاحتفال باليوم الوطني للصحافة، يأتي هذه السنة في ظروف خاصة تتزامن وفتح العديد من الورشات لبناء الجزائر الجديدة، وعلى رأسها مشروع تعديل الدستور.

وأفاد الوزير أن مسار إصلاح القطاع يهدف إلى الخروج بمخطط يؤسس لإعلام جزائري يرقى إلى المستوى العالمي. وأكد الحرص على التصدي لكل تشويه يطال صورة الجزائر، خاصة من قبل الإعلام الأجنبي الذي يبث أشياء غير بريئة..

ص13

جراد من باتنة:

أول نـــوفمبر مرجعيـة الجزائـر ولا جدال في الهوية

ص03

بعد أن حدّدت الوزارة شروط وكيفيات الالتحاق بها

500 ألـــف تلميـــذ يلتحقـون بالأقســـام التحضيريـــة فـي 15 نـوفمبر

حددت وزارة التربية الوطنية كيفيات تسجيل أطفال الأقسام التحضيرية وهم أكثر من 500 ألف تلميذ وشروط التحاقهم بمقاعد الدراسة يوم 15 نوفمبر المقبل، ردا على إشاعات حول إلغاء هذه الأقسام بسبب جائحة كورونا.

ص02

البروفيسـور نذيـر طيّـار:

المتفوقـــــون في الجزائر مظلومـــون

صدر مؤخرا للباحث نذير طيّار مقالان في الرياضيات بمجلات محكمة. الأول عن العلاج الكيميائي للسرطان (بالتعاون مع عبد اللطيف بالطيب) والثاني عن الخليل ابن أحمد مبتكر علم العروض ويتناول عبقريته في ميزان الرياضيات المعاصرة.

ص24

اليـوم الوطني للصحافة

■ الإعلام الإلكتروني..

بـــين السبـــق وأخلاقيات المهنة

■ الإعلام الجواري..

رقـــم مهـــم في معادلـــة تنمية مناطـــق الظـــل

طالع الملف من ص06 إلى ص12

الخميس 22 أكتوبر 2020م الموافق لـ 05 ربيع الأول 1442 هـ | العدد 18386 | الثمن 10 دج france prix 1€ | info@ech-chaab.com www.ech-chaab.com

اجتماع الدورة العادية 33 لمجلس وزراء النقل العرب

هاني يقدّم اقتراحات لتطوير منظومة القطاع الإقليمية

شارك وزير النقل، لزهر هاني، أمس، عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، في اجتماع الدور العادية 33 لمجلس وزراء النقل العرب، حيث قدم جملة من الاقتراحات الرامية لتطوير منظومة النقل العربية، بحسب ما جاء في بيان للوزارة.

قدم الوزير كلمة تطرق من خلالها إلى الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة في مجال النقل، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في ظل الجزائر الجديدة، بحسب ما جاء في البيان.

وبهذه المناسبة، ذكر الوزير بدور الجزائر الفعال من خلال مساهماتها الفنية والسياسية في تدعيم الجهد العربي المشترك، الهادف إلى إنشاء إطار تعاوني ديناميكي للنهوض بتنمية قطاع النقل بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية.

وفي هذا الإطار، عرض أهم الانجازات التي حققتها الجزائر في مجال النقل بمختلف أنماطه، مشيرا إلى أن كل هذه المشاريع أخذت بعين الاعتبار البعد العربي والإقليمي.

كما قدم الوزير مجموعة من الاقتراحات التي تصب في مسار تطوير منظومة النقل العربية ومن بينها إنجاز خريطة موحدة للخط العابر الذي سوف يمكن من الربط بين الدول العربية وفق مقاييس ومعايير موحدة تبسط الإجراءات الإدارية لتسهيل الحركية وتكثيف التبادلات.

كما تشمل هذه الاقتراحات، تكثيف الجهود من أجل الحد من آفة حوادث المرور عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق الإمكانات وتشجيع النقل البحري ما بين الدول العربية، باعتماد رؤية مندمجة وشاملة لشبكة النقل والعمل على تدعيم النقل البحري والموانئ.

وتشمل كذلك تمكين بلدان المنطقة من تطوير وإقامة منصات لوجيستية تستجيب لمعايير الإحترافية والنجاعة الاقتصادية، للاستفادة من مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن 21 والتي تعد الجزائر أحد أطرافها. كما اقترح السيد هاني إيجاد طرق وآليات ناجعة لتمويل ومرافقة المشاريع الداخلة في هذا الإطار بما يتماشى مع إمكانات وخصوصيات كل بلد، بحسب بيان الوزارة.

المدير العام للجمارك، نورالدين خالدي:

«الدفع لأجل» لمواجهة مشكلة تضخيم الفواتير

أكد المدير العام للجمارك، نور الدين خالدي، أمس، بالجزائر، أن وسيلة الدفع لأجل، التي يقترحها مشروع قانون المالية لسنة 2021، كتدبير لتنظيم عمليات الاستيراد، ستسمح بالحد من ظاهرة تضخيم الفواتير «بشكل كبير».

أوضح خالدي، خلال جلسة استماع أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني مخصصة لمناقشة الأحكام الجمركية لمشروع القانون، بأن «هذا الاقتراح جاء بعد دراسة من طرف لجنة عمل متخصصة لإدارة الجمارك من اجل وضع حد لظاهرة تضخيم الفواتير والتي تتم بشكل ممنهج وتكبد الاقتصاد الوطني خسائر بأرقام تقشعر لها الأبدان».

ويتضمن مشروع قانون المالية 2021 مادة تفرض اللجوء الى الدفع المسمى «لأجل» للدفع مقابل عمليات الاستيراد وذلك 30 يوما ابتداء من تاريخ إرسال البضائع.

ويستثني هذا الإجراء عمليات الاستيراد المتعلقة بالمواد الاستراتيجية والغذائية ذات الاستهلاك الواسع والمواد ذات الطابع الاستعجالي للاقتصاد الوطني والمواد المستوردة من طرف المؤسسات أو الادارات التابعة للدولة وتلك المستوردة من طرف المؤسسات الاقتصادية العمومية.

ويهدف هذا الإجراء، الى مراقبة أفضل لتحويل رؤوس الأموال الى الخارج من خلال تحديد مدة زمنية دنيا للتحويل الفعلي للمبالغ المستحقة للموردين وهو ما يمكن إدارة الجمارك من التحقق من القيمة المصرح بها قبل تحويل مبلغ الفواتير بالعملة الصعبة من طرف البنوك، بحسب شروح السيد خالدي.

ويمثل هذا الإجراء «حلا له نجاعة كبيرة، حيث سيخفض بشكل كبير من حجم ظاهرة تضخيم الفواتير»، يضيف المدير العام، الذي أكد بأن الاجراء سيتدعم قريبا بحلول اخرى من خلال نظام اعلام الجمارك الذي ينجز حاليا بالشراكة مع الكوريين.

وفضلا عن دوره في تعزيز المراقبة، فإن الإجراء المقترح سيسمح بحماية أعوان الجمارك الذين ذهب بعضهم ضحية لبعض الممارسات غير النزيهة في التجارة الخارجية، بحسب المدير العام.

غير ان هذا الإجراء قابل للتحسين، لاسيما فيما تعلق بمدة الدفع بما يمكن من مراعاة ظروف الشحن، وفقا للسيد خالدي الذي عبر عن استعداده للقيام بكل تعديل ضروري مستقبلا إذا تبين وجود خلل ما.

أما فيما يتعلق بالمادة المقترحة في المشروع والتي تحدد قيمة البضائع المصرح بها من قبل المسافرين الموجهة لاستعمالهم الشخصي أو العائلي بـ50 ألف دج، ذكر خالدي بأنه يهدف أساسا الى الحد من ظاهرة استيراد بضائع لبيعها لاحقا وتمريرها كأغراض شخصية للسفر.

وأقر بأن المبلغ المقترح في مشروع قانون المالية يفوق القيمة المعمول بها في دول المنطقة، على غرار دول الاتحاد الأوروبي التي تحدده بـ45 أورو.

غير أنه أكد أن هذا الاجراء لن يغير الكثير بالنسبة للمسافرين، حيث انه يخص الداخلين للتراب الوطني فقط وليس المغادرين، كما انه لا يخص الأغراض الشخصية المستثناة والتي تتضمن قائمة واسعة من المواد من بينها الملابس والعطور والهاتف النقال.

وخلال هذه الجلسة، التي ترأسها أحمد زغدار، رئيس اللجنة، ثمن النواب الأعضاء الاجراءات الجمركية التي تضمنها مشروع القانون والتي ترمي الى ترقية الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار وتعزيز الرقابة ومكافحة الغش بمختلف أشكاله، لاسيما التحويلات غير الشرعية لرؤوس الأموال.

بعد أن حددت الوزارة شروط وكيفيات الالتحاق بها

500 ألف تلميذ يلتحقون بالأقسام التحضيرية منتصف نوفمبر

حددت وزارة التربية الوطنية كيفيات تسجيل أطفال الأقسام التحضيرية وهم أكثر من 500 ألف تلميذ وشروط التحاقهم بمقاعد الدراسة يوم 15 نوفمبر المقبل، ردا على إشاعات حول إلغاء هذه الأقسام بسبب جائحة كورونا.

خالدة بن تركي

أثارت قضية إلغاء الأقسام التحضيرية الكثير من الجدل، بعد تداول الخبر عبر منصات التواصل الاجتماعي، لتخرج الوزارة وتعلن عن الفئات المعنية بالتسجيل، وهم المولودون بين 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2015، حيث يكون التسجيل حسب تاريخ الميلاد في حدود المقاعد البيداغوجية المتوفرة، لتطمئن بذلك أولياء التلاميذ الذين نادوا بفتح أقسام التحضيري في الكثير من الولايات. وحددت وزارة التربية، بحسب البيان، الذي تحوز «الشعب» نسخة منه، شروط فتح أقسام التحضيري والتي تتعلق بتوفر الحجرة الدراسية والأستاذ المؤطر أو المربية ولا يتسبب فتح قسم التربية التحضيرية في طلب منصب مالي إضافي أو تغيير في نمط سير المدرسة الابتدائية من نظام الدوام الواحد الى نظام الدوامين، مع تنظيم الدراسة في الأقسام التحضرية، حيث يكون عدد الأطفال لا يتجاوز 20 تلميذا وأي تجاوز للعدد يفرض تقسيمه إلى فوجين، بحيث يدرس كل فوج فرعي بالتناوب.

أطفال التوحد يطالبون بالحق في التعليم

وشددت الوزارة، بحسب ذات الوثيقة، على تأطير أقسام التربية التحضيرية من أساتذة التعليم الابتدائي وذلك لضمان جملة من المواصفات لدى الأساتذة، تتعلق بالميل والاستعداد للعمل مع الأطفال، القدرة على تحمل نشاط الأطفال الصغار وحركيتهم، مع القدرة على التحكم في تقنيات تنشيط قسم التربية التحضيرية والاستفادة من عمليات تكوينية خاصة بالتربية التحضيرية، مع التأكيد على الرعاية الصحية.

وفي شق الرعاية الصحية، حرصت الوزارة على استفادة الأطفال من هذا الحق قصد الكشف عن كل أشكال الإعاقة الحسية والحركية أو العقلية والعمل على معالجتها مبكرا، مع التأكيد على ضرورة إيلاء عناية خاصة لأقسام التحضيري والعمل على توسيعها كلما سمحت الظروف التنظيمية بذلك.

في نهاية سبتمبر الماضي

التضخم السنوي في الجزائر بلغ 2٪

بلغ معدل التضخم السنوي في الجزائر 2٪ في نهاية شهر سبتمبر الماضي، بحسب ما علم، أمس، من الديوان الوطني للإحصائيات.

وأوضح ذات المصدر، أن تطور أسعار الاستهلاك بوتيرة سنوية إلى شهر سبتمبر 2020، يمثل متوسط معدل التضخم السنوي المحسوب مع مراعاة 12 شهرا من شهر أكتوبر 2019 إلى سبتمبر 2020 مقارنة بالفترة الممتدة من شهر أكتوبر 2018 إلى سبتمبر 2019.

كما أشار الديوان، إلى أن التباين الشهري لأسعار الاستهلاك الذي يمثل تطور مؤشر الأسعار في شهر سبتمبر 2020 مقارنة بشهر أغسطس الماضي، سجل ارتفاعا بمقدار 1.1٪.

رقمنة مواعيد التداوي بالأشعة

خارطة طريق لاستئناف نشاط زراعة الكلى

تناول الاجتماع الذي ترأسه، أمس، بالجزائر العاصمة، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد، بمعية الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المستشفيات مصباح إسماعيل، عرض خارطة طريق لاستئناف نشاطات الوكالة الوطنية لزرع الأعضاء وكذا مخطط برنامج اعتماد المنصة الإلكترونية لرقمنة المواعيد للتداوي بالأشعة.

وذكر بيان لوزارة الصحة، أن هذا الاجتماع الذي عرف حضور إطارات الادارة المركزية يدخل «في إطار تجسيد التوجيهات الرامية إلى رفع مستوى التكفل بالمواطنين وتحسين الرعاية الصحية في ظل الاستراتيجية الصحية الجديدة وتعزيز الطاقات والقدرات الوطنية في شقها الخاص بالوكالة الوطنية لزرع الأعضاء التي تتضمن خارطة طريق لاستئناف نشاطاتها».

ويتم من خلال ذلك –كما أوضح البيان ذاته– «استئناف نشاط زراعة الكلى على مستوى مصالح زراعة الأعضاء التي انخفض أو توقف نشاطها خلال فترة كوفيد–19، وتعزيز الفرق الطبية، وترقية تكوين الفرق الطبية وشبه الطبية، إلى جانب تطوير رقمنة ملف زرع الأعضاء وكذا دراسة الخبرة في مرحلتها الأخيرة لإطلاق نشاط نزع القرنية بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا وإنشاء بنك القرنية».

كما تم خلال هذا الاجتماع، «عرض مخطط برنامج اعتماد المنصة الإلكترونية لرقمنة المواعيد للتداوي بالأشعة»، يضيف بيان الوزارة.

في ظروف عادية ميزها التطبيق الصارم للبروتوكول

أكثر من 71 ألف تلميذ يلتحقون بابتدائيات عنابة

التحق بولاية عنابة أكثر من 71 ألف تلميذ بالمدارس الابتدائية، وسط ظروف عادية، ميزها التطبيق الصارم للبروتوكول الصحي، والاعتماد على نظام التفويج بمعدل 18 تلميذا في الفوج الواحد، لتفادي انتشار فيروس كوفيد-19 داخل المؤسسات التربوية، حيث يتم اتخاذ الحيطة والحذر بصفة استثنائية هذه السنة، خوفا من انتشار الوباء وسط التلاميذ، وعمال التربية، ولضمان موسم دراسي ناجح.

عنابة: هدى بوعطيح

أشرف والي عنابة جمال الدين بريمي، رفقة السلطات المحلية والمدنية، على افتتاح الموسم الدراسي 2020 –2021 من ابتدائية المجاهد الراحل «سيلة بوجمعة» بمنطقة الظل الحروشي ببلدية عين الباردة، حيث وقف الوالي على الظروف التي تمت تهيئتها، لاسيما البروتوكول الصحي والتدابير الاحترازية المتخذة لتفادي انتقال العدوى، كما تفقد المطاعم المدرسية، مؤكدا على تخصيص أظرفة مالية لضمان وجبات ساخنة للتلاميذ، فضلا عن إشرافه على عملية توزيع «المحفظة المدرسية» على عينة من التلاميذ المعوزين.ووقفت «الشعب» على الدخول المدرسي بولاية عنابة، حيث زارت بعض الابتدائيات التي أبانت عن استعدادها الكامل لاستقبال التلاميذ في ظروف حسنة، وسط إجراءات وقائية صارمة، وحرصها على سلامة الجميع، من خلال إجبارية ارتداء الكمامات، استخدام المعقم وتجسيد التباعد الجسدي.

ويعمل جميع الأساتذة على أن تكون انطلاقة الموسم الدراسي ناجحة، من خلا تأطير التلاميذ، والتحسيس في كل مرة بخطورة الوباء حتى لا يتم تسجيل أي تهاون في الوسط المدرسي، سواء من قبل التلاميذ أو الأساتذة، وأن يكون الجميع على قدر من الوعي لمجابهة الفيروس القاتل، مؤكدين أنهم سيسهرون على توفير مختلف الإمكانات التي تساعد التلميذ على التفوق في دراسته من جهة، وتحقيق موسم دراسي ناجح بولاية عنابة من جهة أخرى، لاسيما في هذا الظرف الاستثنائي الذي تمر به الجزائر.ولاحظت «الشعب»، من خلال زيارتنا الميدانية لبعض الابتدائيات، الوعي الكبير الذي تحلى به المتمدرسون، وعلى وجه الخصوص من التحق منهم لأول مرة بمقاعد الدراسة، وإدراكهم لمدى خطورة الوباء الذي يتطلب الحرص على الالتزام بالوقاية واتباع تعليمات الأساتذة وتطبيقها لأجل سلامتهم وبأن لا يكونوا سببا في انتشار الفيروس في الوسط المدرسي.

في أجواء ميزها تقيّد بإجراءات الوقاية

145 ألف تلميذ يلتحقون بالمدارس الابتدائية بمعسكر

التحق تلاميذ الطور الابتدائي، أمس، بولاية معسكر، على غرار باقي ولايات الوطن، بمقاعد الدراسة، في أجواء احتفالية بهيجة، أكثر ما ميزها فرحة التلاميذ بالعودة إلى مدارسهم، بعد عطلة أجبارية دامت أشهرا.

معسكر: أم الخير .س

تميز الدخول المدرسي للطور الابتدائي بمعسكر، بتنفيذ واسع لإجراءات الوقاية الصحية والتباعد الجسدي، ضمن بروتوكول صحي شارك في تنفيذه إطارات قطاع التربية والحركة الجمعوية، بالتنسيق مع الجماعات المحلية، حيث لوحظ التزام تام في تنفيذ إجراءات الوقاية عبر تراب الولاية، في اليوم الأول من الدخول المدرسي، على أن يستمر الالتزام به بذات الصرامة والفعالية.

في ذات السياق، عبّر مدير التربية لمعسكر، يحيى بشلاغم، عن جاهزية القطاع لإنجاح الدخول المدرسي، الذي يأتي في ظروف صحية استثنائية، موضحا أن مسؤولية كبيرة تقع على الأسرة والأولياء من أجل التزام أكبر بالبروتوكول الصحي، ومنه المساهمة في وقاية التلاميذ من تفشي الفيروس، مؤكدا أن الجماعة التربوية والجماعات المحلية، مجندة من أجل رفع تحدي الدخول المدرسي في هذه الظروف الصحية الاستثنائية، ضمن مهمة عظيمة تضطلع بها المدرسة، على الصعيد الاجتماعي والتربوي والحضاري.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية(شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي
رئيس التحرير
مرزاق صيادي

التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 469 1 023

الإدارة والمالية (021) 60.70.40

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: (021) 73.60.59
السرعة والجودة

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: ...73.95.59(021)

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

إثر وفاة شقيقه

الرئيس تبون يعزي مستشاره عبد الحفيظ علاهم

بعث رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، برسالة تعزية إلى مستشاره، عبد الحفيظ علاهم، ولجميع أفراد عائلته إثر وفاة شقيقه، حسب ما أفاد به، أمس، بيان لرئاسة الجمهورية.

جاء في البيان: «إثر وفاة شقيق مستشار رئيس الجمهورية، عبد الحفيظ علاهم، بعث رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، برسالة تعزية ومواساة إلى المستشار، ولجميع أفراد عائلة المرحوم، متضرعا فيها إلى المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم ذويه جميل الصبر والسلوان».

أعطى إشارة انطلاق الموسم الدراسي، الوزير الأول:

الدولة عازمة على إعادة الاعتبار لمهن الصحة

أعطى الوزير الأول عبد العزيز جراد، في مستهل زيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية باتنة، أمس، إشارة انطلاق الموسم الدراسي 2020/ 2021 من المدرسة الابتدائية عبد الرحمن الأخضري بعاصمة الولاية.

تلقى الوزير الأول الذي طاف بمختلف حجرات هذه المدرسة، شروحا حول الدخول المدرسي بعاصمة الأوراس الذي هيأت له إدارة القطاع محليا كل الترتيبات اللازمة ليكون آمنا وصحيا لتلاميذ الطور الابتدائي كمرحلة أولى البالغ عددهم أزيد من 180.329تلميذ منهم 32.276 تلميذ جديد موزعين على 658 مدرسة ابتدائية عبر الولاية 3 منها استلمت حديثا.

وبالمناسبة، شدّد جراد على أهمية احترام جميع التدابير الوقائية من فيروس كورونا مناشدا الأولياء مساعدة الأطقم التربوية للحفاظ على صحة التلاميذ في هذه المرحلة.

واستنادا لمدير التربية بولاية باتنة، جمال بلقاضي، أعطى الوزير الأول لدى معاينة حجرة دراسية مجهزة إشارة انطلاق تجربة الكتاب الرقمي. وأشرف جراد الذي كان بمعية وفد وزاري هام، على إعطاء إشارة انطلاق الموسم الدراسي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة انطلاقا من مدرسة صغار الصم-البكم.

.. ويشدّد على تعميم استعمال الألواح الإلكترونية في المدارس

وأوضح الوزير الأول لدى معاينته قسما نموذجيا لاستعمال الألواح الإلكترونية بالمدرسة الابتدائية عبد الرحمن الأخضري بعاصمة الولاية التي أشرف بها على انطلاق الموسم الدراسي 2020-2021، أن استعمال الألواح الإلكترونية من طرف التلاميذ "سيعمم بصفة تدريجية عبر المؤسسات التربوية في الطور الابتدائي».

وأضاف أن استعمال الألواح الإلكترونية يرمي إلى «تخفيف وزن الحقيبة المدرسية على التلميذ وذلك تطبيقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في هذا الخصوص».

كما شدد الوزير الأول على ضرورة تعميم التكنولوجيات الرقمية في المؤسسات التربوية عبر الوطن.

من جهة أخرى، شدّد الوزير الأول على ضرورة «الاحترام الصارم» للتدابير الوقائية من كوفيد-19 على مستوى المؤسسات التربوية وفقا للبروتوكول الصحي الذي تم اعتماده في هذا الشأن.

وقال الوزير الأول لدى إشرافه على إطلاق اسم المجاهد المتوفى الدكتور بلقاسم حمديكن على المركز الجهوي لمكافحة السرطان بالولاية، إن «الدولة عازمة على إعادة الاعتبار لمهن الصحة بدءا من العون البسيط إلى غاية البروفيسور».

وثمّن بالمناسبة، الجهود المبذولة لمكافحة فيروس كورونا مفيدا بأن «الوضعية الصحية لازالت حرجة وعليه يتعين مواصلة بذل المزيد من الجهود للقضاء على هذه الجائحة».

وأضاف أن «بفضل الجهود المبذولة، استطعنا المحافظة على مستوى معقول من الإصابات بالفيروس رغم بعض النقائص» التي قال إنها «ليست متعلقة بنقص الإمكانيات إنما تعود لتراكم مشاكل قطاع الصحة».

وأفاد جراد، الذي استمع مطولا لانشغالات الأطقم الطبية وشبه الطبية بالمركز الجهوي لمكافحة السرطان، أن «فيروس كورونا وما خلفه من تداعيات، أعطى درسا في التضامن بين أفراد الشعب الجزائري» مستشهدا بالهبة التضامنية الواسعة تجاه سكان ولاية البليدة التي كانت بؤرة لفيروس كورونا المستجد.

وكان قد توجه قبل ذلك إلى مقبرة الشهداء بطريق تازولت بمدينة باتنة، أين وضع إكليل من الزهور وقرأ فاتحة الكتاب على روح الشهداء الطاهرة.

المستقبل للصناعة التحويلية

وأوضح الوزير الأول على هامش تدشينه بالمنطقة الصناعية كشيدة بمدينة باتنة مصفاة لتكرير الزيوت المستعملة بمؤسسة «سام إنديستري» منجزة في إطار استثمار خاص، أن «المستقبل للصناعة التحويلية ونحن نعمل على تطهير مجال الاستثمار من الدخلاء من أجل تمكين الكفاءات من البروز».

وبعين المكان، ثمن جراد مبادرة المستثمر، مؤكدا أن هذا المشروع «هام ويندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية الذي أمر بمنح جميع الوسائل والتسهيلات للمستثمرين في مجال الصناعة التحويلية على وجه الخصوص».

وأعطى الوزير الأول تعليمات لوالي باتنة إضافة إلى الإطارات المركزية بوزارة الصناعة، بتقديم «كل المساعدة والمرافقة» لهذا المستثمر في مشروعه المتعلق بتصدير الزيوت المكررة. وحسب الشروحات المقدمة للوفد الرسمي، فقد أعيد بعث نشاط مصفاة تكرير الزيوت المستعملة لمؤسسة «سام إنديستري» سنة 2016 بعد توقف لعدة سنوات. وتسترجع المصفاة حاليا 25 بالمائة من الزيوت المستعملة على المستوى الوطني عبر 48 ولاية وتطمح لبلوغ 50 بالمائة من معدل الاسترجاع «في غضون ستة أشهر».

قبل ذلك أشرف على تسمية حي 1.000 مسكن من صيغة البيع بالإيجار للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره «عدل» باسم الشهيد «بن النوي السعيد». كما أشرف على إطلاق اسمي الشخصيتين «خزندار جلال الدين أحمد عبد التقي» و«مقداد مسعود» اللذين يعدان من أوائل مدراء المؤسسات الابتدائية بالولاية عقب الاستقلال، على مجمعين مدرسيين بنفس الحي.

ضرورة مدّ التوصيلات الفردية بالموازاة مع الشبكات الرئيسية للتموين بمياه الشرب

وأعطى الوزير الأول من بلدية عيون العصافير بولاية باتنة، تعليمات بـ«ضرورة مد التوصيلات الفردية للسكنات بالموازاة مع مد الشبكات الرئيسية الخاصة بالتموين بمياه الشرب». وأوضح الوزير الأول لدى إشرافه على وضع حيز الخدمة للشطر الاستعجالي لتدعيم منطقة وادي عبدي بمياه الشرب انطلاقا من سد كدية لمدور، أن هذا الإجراء يأتي «استجابة للانشغالات المطروحة على نطاق واسع من طرف سكان مناطق الظل» مسديا تعليمات للمصالح المعنية من أجل التنسيق فيما بينها لتحقيق ذلك.

وحسب الشروح المقدمة للوزير الأول يهدف المشروع (7،8 مليار دج لتجسيده بشطريه الأول والثاني) إلى تدعيم تغطية احتياجات السكان بمياه الشرب بمنطقة وادي عبدي في 10 بلديات.

وأشرف قبل ذلك، بمقر الولاية، على تسليم مفاتيح 15 حافلة للنقل المدرسي لفائدة عدة بلديات علاوة على توزيع صكوك 15 استفادة من قروض في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر.

.. ويدشّن المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة

وقام جراد بتدشين المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة بجامعة الشهيد مصطفى بن بولعيد «باتنة 2» التي أطلق عليها اسم وزير التعليم العالي والبحث العلمي سابقا، الدكتور المرحوم عبد الحق رفيق برارحي، رفقة وفد وزاري هام.

وخلال مراسم التدشين، أكد الوزير الأول أن المدرسة تعد «من اهتمامات الحكومة» وأنه «شخصيا» شجع المشروع منذ البداية لكفاءة فريق العمل الذي تكفل بتجسيده.

وأبدى إعجابه بتمكن هذه المدرسة من استقطاب اهتمام عدة كفاءات جزائرية موجودة بالخارج على غرار البروفيسور بلقاسم حبة المعروف في الأوساط العلمية بـ«العربي الأكثر اختراعا»، داعيا إلى إنشاء «شبكة» يتم من خلالها نسج علاقات تعاون بين الكفاءات الجزائرية المقيمة داخل الوطن ونظيرتها المتواجدة في الخارج. وأكد على أهمية التعاون الدولي في مجال الطاقات المتجددة في «المساهمة في رفع مستوى هذه المدرسة العليا والارتقاء بها إلى مستوى المدارس العالمية على غرار نظيرتيها الأمريكية والألمانية». وثمّن عبد العزيز جراد لدى تلقيه عرضا حول هذه المدرسة «العلاقة التي تربطها بالقطاع الاقتصادي عموما والصناعي خصوصا». ونوه بكفاءة المرحوم الدكتور عبد الحق رفيق برارحي الذي أطلق اسمه على المدرسة التي دشنها، معتبرا إياه «قامة وطنية» و«واحدا من الذين قدموا الكثير للجامعة الجزائرية».

لابد على الجامعة أن تكون «رائدة» في التكنولوجيات الحديثة

وأكد جراد ضرورة أن تكون الجامعة «رائدة» في مجال التكنولوجيات الحديثة والرقمنة والذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة. وقال على هامش تدشين وتسمية المدرسة الوطنية العليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة بجامعة (باتنة 2) باسم الوزير الأسبق للتعليم العالي والبحث العلمي الراحل الدكتورعبد الحق رفيق برارحي، إن «الجامعة تتوفر على كفاءات أثبتت مهاراتها في مجالات التكنولوجيات الحديثة والرقمنة والذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة، ومن مسؤولية الأساتذة توجيه الطلبة لتطويرها». ودعا إلى الانفتاح على اللغات الأجنبية من أجل تحكم أفضل في العلوم والتكنولوجيات الحديثة، مشيرا الى أن ذلك «لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مرافقة الطلبة منذ بداية التكوين».

.. ويدشن مصنع التوربينات الغازية والبخارية

وأشرف الوزير الأول بالحظيرة الصناعية لعين ياقوت التي تبعد بحوالي 30 كلم عن مدينة باتنة على تدشين مصنع التوربينات الغازية والبخارية المنجز بشراكة جزائرية أمريكية بين مجمع سونلغاز الجزائري وشركة جنرال إلكتريك الأمريكية.

وصرح لدى استماعه لعرض مفصل حول هذا المصنع : «بعد تدشين هذا المشروع الذي يعد الأول من نوعه على المستوى الأفريقي نستطيع أن نقول أن الصناعة ببلادنا أضحت مدرجة ضمن منطق ومقاربة ومنهجية تمكنها من التواجد في الطليعة» متمنيا «توسيع وتطوير مثل هذه الشراكات مستقبلا». ودعا في ذات السياق إلى «التعاون مع الشركاء في جميع المجالات لنحقق بهذا المنطق مصلحة الوطن علاوة على دعم الطاقات والكفاءات الجزائرية لتمكينها من المشاركة في بناء اقتصاد ومنتج وطني ومن ثمة تحقيق حلم الجزائر الجديدة».

رئيس الجمهورية يرخص إنجاز الشطر الثاني لمنفذ الطريق السيار شرق/غرب بباتنة

كشف الوزير الأول بولاية باتنة عن قرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بالترخيص لإنجاز الشطر الثاني لمنفذ الطريق السيار شرق/غرب بالولاية على مسافة 42 كلم.

وفي لقائه بممثلي المجتمع المدني، تحدث جراد عن قرارات مهمة لرئيس الجمهورية تخص سكان ولاية باتنة، منها الترخيص لإنجاز الشطر الثاني لمنفذ الطريق السيار شرق/غرب بالولاية على مسافة 42 كلم وتسخير غلاف مالي يقدر ب 1ر30 مليار دج لإنجازه.

وأضاف بأن هذا القرار «جاء عقب قرب انتهاء أشغال إنجاز الشطر الأول على مسافة 3ر22 كلم وبعد دراسة جميع المعطيات أيضا» مفيدا أن الاشغال ستنطلق قبل نهاية 2020.

كما كشف جراد عن قرار رئيس الجمهورية بـ«رفع التجميد عن مشروع إنجاز ازدواجية للطريق الوطني رقم 88 الرابط بين خنشلة وباتنة على مسافة 74 كلم منها 56 كلم بولاية باتنة»، والذي خصص له غلاف مالي يقدر ب 3ر10 مليار دج.

وأوضح أن الصندوق الوطني للطرق السريعة سخر من جهته 500 مليون دج لصيانة شبكة الطرقات للقضاء على النقاط السوداء المتواجدة بولايتي خنشلة وباتنة.

وأفاد الوزير الأول من جهة أخرى بأن رئيس الجمهورية قرر أيضا «تخصيص 300 وحدة سكنية بصيغة الترقوي المدعم لولاية باتنة و300 إعانة في إطار تعزيز البناء الريفي». وذكر بأن ولاية باتنة استفادت مؤخرا خلال الزيارة الأخيرة لوزير السكن والعمران والمدينة من 400 إعانة للسكن الريفي مسجلا أن المنطقة «تحتاج لهذا النمط من السكن».

وفي رده على انشغالات ممثلي المجتمع المدني بشأن مطار باتنة الذي يعاني من نقص في حركة الملاحة الجوية لاسيما الدولية، طمأن جراد أن بعد انقضاء الأزمة الصحية التي تعيشها البلاد جراء فيروس كورونا سيكون للمطار «مستقبل مزدهر».

«الجزائر الجديدة هي جزائر الشباب»

وفي سياق اخر، أكد أن «الجزائر الجديدة هي جزائر الشباب» وأن الدولة تعول عليهم للنهوض بالبلاد لانهم «يمثلون 80 بالمائة» من نسبة السكان بالجزائر.

وقال الوزير الأول خلال لقائه بممثلي المجتمع المدني: «أنا يوميا أتواصل مع الشباب وأستمع لانشغالاتهم التي من بينها مشكل الشغل الذي يعد كبيرا لاسيما بالنسبة لخريجي الجامعات الذين يعانون من البطالة». وأضاف أن هذه الانشغالات ستؤخذ بعين الاعتبار لحلها «تدريجيا» داعيا الشباب الى «التحلي بالصبر وتبادل الأفكار لإيجاد الحلول المناسبة» للخروج منها.

ومن المشاكل التي عددها الوزير الأول، تلك التي تخص قطاعات التربية والصناعة والصحة، وبشأن هذا القطاع الأخير أشار إلى انه «يتخبط في وضعية كارثية».

وأوضح أن قطاع الصحة «يجب أن يحظى بإستراتيجية وطنية للنهوض به» قبل أن يضيف أن جائحة كورونا «بينت الخلل الموجود في المنظومة الصحية بالجزائر لكن يتعين علينا التطرق للمشاكل بهدوء وحكمة والعمل على حلها وفق المعطيات والإمكانيات المتاحة».

جراد من باتنة:

أول نوفمبر مرجعية الجزائر ولا جدال في الهوية

أكد الوزير الأول عبد العزيز جراد أن «مرجعية الجزائر الجديدة هي أول نوفمبر لأنه المنبع الذي لا يمكننا أن ننقطع عنه»، مشددا على أن «الهوية الجزائرية تم الفصل فيها ومن يريد أن يجادل في الأمر فهو مخطيء».

قال جراد، في تصريح لإذاعة الجزائر من باتنة،، إن «الجزائر الجديدة لا تعني القطيعة مع الماضي، فمرجعيتنا هي أول نوفمبر الذي يمثل المنبع، وننطلق من أسس الدولة الجزائرية التي ضحى من أجلها شهداؤنا ومجاهدونا «، مضيفا «نعمل من أجل العودة لقيمنا من محبة وأخوة وتضامن بين الجزائريين من أجل التنمية والسلم العدالة. سنرجع إلى ما أراده شهداؤنا ومجاهدونا. الجزائر الجديدة ليست قطيعة مع أول نوفمبر المنبع».

كما شدّد جراد على أنه لا نقاش في هويتنا ومرجعيتنا، فالجزائر - يقول - لها بعد أمازيغي وعربي وإسلامي ومتوسطي «ومن يريد أن يجادل في الأمر فهو مخطيء، ولن يستطيع تفكيك تماسك الشعب الجزائري الذي يعرف جيدا من يحاول زرع الفتنة وقام بفضحهم». وتعهد بالعمل على القضاء على مختلف نقاط الظل في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات.

وقدّم جراد تهانيه للأسرة الإعلامية بمناسبة العيد الوطني للصحافة الموافق لـ 22 أكتوبر، وقال : «الصحافة ركن أساسي في الديمقراطية ولها دور في توعية الرأي العام وتنويره بالخبر الصادق والموضوعي والذي يعطي الصورة الإيجابية، ولديها دور نقدي أيضا. هي سلطة قوية ولديها مكانتها، وأتمنى للصحفيين كل التوفيق والسعادة في أداء مهمتهم».

كلام آخر

فكرة..

■ **الخير شوار**

من يذكر «كمبيوتر لكل عائلة»؟ إنه المشروع الذي أطلقته الحكومة منتصف العشرية الماضية، وكان من المفترض أن يتواصل إلى غاية 2010، على أن تستفيد منه 7 ملايين عائلة جزائرية، بغلاف 4 مليار دينار جزائري.

المشروع انتهى، وتجاوزته الأحداث والتكنولوجيا بسرعة التي تحوّلت إلى أجهزة الهواتف الذكية ومعها انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح استعمالها لا يحتاج إلى المال، الذي كانت تدفعه كل عائلة للكمبيوتر الشخصي، وقد تحوّل إلى ما يشبه القطعة الأثرية، لصالح الحواسيب المحمولة والهواتف والألواح الذكية.

ولم يكن مصير «الكمبيوتر العائلي» ذاك، يختلف عن مصير كثير من المشاريع التي استهلكت كثيرا من المال والجهد ولم تأت ثمارها، على غرار «ألف قرية اشتراكية» الذي تحوّلت بعض نماذجه إلى مسوخ عمرانية، تف ساكنوها في التحايل على عمرانها وأصبحت مدنا فوضوية يسكنها فلاحون سابقون حوّلتهم البيروقراطية إلى ممارسة أنشطة طفيلية.

والأمر نفسه ينطبق على برامج من قبيل «شبيبة 2000»، الذي أطلقته السلطات في ثمانينات القرن العشرين، وسلسلة «الميدياتيك» التي كانت عبارة عن «مقاهي انترنيت» عمومية، تجاوزتها الأحداث بسرعة، وأصبحت هياكل لا أحد يزورها، بل تحوّل بعضها إلى أوكار للهامشين، مثلما حدث لمشروع «محلّات الرئيس» بعد ذلك.

اليوم ومع الدخول المدرسي الجديد، أطلق الوزير الأول فكرة «جهاز كمبيوتر لوحي» لكل تلميذ، وهي فكرة جميلة، لكن الخبراء قبل ذلك تكلموا عن الفكرة، وقالوا إنها تحتاج إلى أرضية خاصة، على غرار توفّر سبورات إلكترونية، إضافة إلى برمجيات خاصة يُشرف عليها مختصون لتتحوّل فصول الدراسة إلى «أقسام ذكية». إنها الفكرة التي يحتاج تجسيدها إلى كثير من المال والكفاءة العلمية على مستوى كل المدارس، وتحتاج أيضا أهم شيء وهو الوقت المناسب، لأن أي تأخر قد يجعلها في ذمة التاريخ، بسبب سرعة التحوّلات التكنولوجية، ويصبح مصيرها لا يختلف عن مصير «كمبيوتر لكل عائلة» وكل المشاريع التي تجاوزتها الأحداث. لكن تجسيدها ممكن..

شنقريحة من قسنطينة:

المساهمة في إنجاح الاستفتاء واجب الوطنيين المخلصين

أكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة، أمس، بقسنطينة، أن واجب الوطنيين المخلصين اليوم، وفي طليعتهم الجيش الوطني الشعبي، هو المساهمة الفاعلة في إنجاح الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، حسب بيان لوزارة الدفاع الوطني.

عقد الفريق شنقريحة ، في زيارة عمل وتفتيش إلى الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة، بمقر قيادة الناحية، لقاء توجيهيا مع إطارات ومستخدمي الناحية، ألقى خلاله كلمة توجيهية، تابعها جميع أفراد الناحية، عبر تقنية التحاضر عن بُعد، أكد فيها على أن «واجب الوطنيين المخلصين اليوم وفي طليعتهم الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، هو المساهمة الفاعلة في إنجاح الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، من أجل تحقيق التغيير المنشود».

وأضاف الفريق أن «الكلمة الآن أصبحت للشعب الجزائري الأبي، الذي سيعرف كيف يبني دولة القانون التي لا سيد فيها سوى القانون، ولأن الأمر يتعلق بالجزائر أرض الملايين من الشهداء، الذين منحوا أعز ما يملكون، من أجل أن يعرف وطنهم معاني التحرر الحقيقي ومعاني الاستقلال الكامل، المتمثل في تمكين الإرادة الشعبية بمفهومها الحقيقي والصحيح من رسم معالم مستقبل الوطن بكل حرية وديمقراطية».

إثر ذلك، ترأس الفريق شنقريحة، اجتماع عمل حضره كل من المدراء الجهويين ومسؤولي المصالح الأمنية وقادة القطاعات العملياتية، تابع خلاله عرضا شاملا قدمه قائد الناحية، حول الوضع العام في إقليم الاختصاص، حيث أسدى بهذه المناسبة، «جملة من التعليمات والتوجيهات التي تصب في مجملها على ضرورة التحلي بالمزيد من الحيطة والحذر وتشديد الإجراءات والتدابير الوقائية من أجل ضمان السير الحسن للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور المقبل».

وأشار البيان إلى أن رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي وقف بمدخل مقر قيادة الناحية، رفقة قائد الناحية العسكرية الخامسة اللواء نور الدين حمبلي، وقفة ترحم على روح الشهيد البطل «زيغود يوسف» الذي يحمل مقر قيادة الناحية اسمه، حيث وضع إكليلا من الزهور أمام المعلم التذكاري المخلد له، وتلى فاتحة الكتاب على روحه وعلى أرواح الشهداء الأبرار.

متدخلون في اليوم الخامس عشر من الحملة

مشروع تعديل الدستور استجابة لمطالب الحراك

رافع منشطو حملة الاستفتاء في اليوم الخامس عشر من الحملة، لوثيقة تعديل الدستور التي تعرض على الشعب للاستفتاء، في غضون 10 أيام وتحديدا في الفاتح نوفمبر الداخل، جازمين أنها خطوة ضرورية لولوج مرحلة جديدة.
وحرصوا خلال خرجاتهم التي قادتهم إلى ربوع الوطن، على التذكير أن مشروع تعديل الدستور يحمل في طياته الاستجابة للمطالب المعبر عنها خلال الحراك الشعبي.

الأمينة العامة للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات:

اختيار أول نوفمبر للاستفتاء «موفق وصائب»

دعت الأمينة العامة للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات نورية حفصي، أمس من أدرار، إلى مشاركة المرأة " بقوة" في الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور «للنهوض بواقعها.»

أوضحت حفصي في لقاء تحسيسي حول مشروع تعديل الدستور أن «المرأة بصفة عامة والريفية بالخصوص عانت الويلات إبان الاستعمار الفرنسي وخلال العشرية السوداء، إلا أنها كانت دوما حاضرة في كل المواعيد الوطنية الحاسمة.»

واعتبرت مسؤولة ذات التنظيم النسوي خلال هذا اللقاء الذي نظم بدار الثقافة بأدرار أن اختيار أول نوفمبر للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور أنه اختيار «موفق وصائب» نظرا للرمزية العميقة لهذا التاريخ «الذي سيربط نوفمبر التحرير بنوفمبر التغيير.»

وأضافت أن الشعب الجزائري سيكون على «موعد للمصالحة مع نفسه ومع التاريخ لمواجهة التحدي الأكبر للدفاع عن بقاء الوطن ومجابهة المتآمرين عليه»، مشيرة أن المرأة الجزائرية «لن تتأخر عن هذا الموعد بعد أن ضربت أقوى الأمثلة في مثل هذه المحطات.»

وثمنت حفصي توجه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بعرض مشروع تعديل الدستور على الشعب الجزائري بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه، مبرزة أنه دستور «توافقي» شاركت فيه، كما قالت، مختلف أطياف الشعب بمقترحاتهم ومن بينها مقترحات هذا التنظيم النسوي التي تضمنتها وثيقة تعديل الدستور.

الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني:

من أجل إحداث القطيعة مع الحكم الفردي

دعا الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، أمس بمستغانم، إلى التصويت بنعم على مشروع تعديل الدستور المعروض للاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر المقبل، واصفا إياه «ببوابة الإصلاحات التي تجسد دولة المؤسسات».

وقال بعجي، خلال إشرافه على تجمع شعبي بدار الثقافة «ولد عبد الرحمن كاكي» في إطار اليوم 15 من حملة الاستفتاء لتعديل الدستور، إن «هذه الوثيقة التوافقية تجسد الإرادة الشعبية التي عبرت عنها الهبة الشعبية في 22 فيفري 2019»، مبرزا أن «التعديل الدستوري يأتي استجابة لطموحات الشعب الجزائري في التغيير، لاسيما لإحداث القطيعة مع الحكم الفردي والتوجه نحو دولة المؤسسات».

وتابع المتحدث أن «أساس الديمقراطية هي المؤسسات التي تقوم بتدبير الشأن الوطني والمحلي والتداول على السلطة التي يكرسها مشروع التعديل الدستوري من خلال تحديد الفترات الرئاسية بعهدتين وجعلها في الدستور مادة صماء غير قابلة للتغيير».

وبعد أن أبرز ما تحمله الوثيقة المعروضة على الاستفتاء خاصة من جانب الفصل والتوازن ما بين السلطات وتعزيز الحقوق وتكريس الحريات، أكد بعجي أن محطة الفاتح نوفمبر ستسمح بتجديد المنظومة التشريعية ومراجعة القوانين التي تنظم الحياة السياسية على غرار قوانين الانتخابات والجمعيات والإعلام.

الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي:

التصويت لغلق الباب أمام التلاعبات بعناصر الهوية

اعتبر الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، أمس من برج بوعريريج، أن مشروع تعديل الدستور المعروض للاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر المقبل «سيحصن المدرسة الجزائرية».

وجاء في كلمة لزيتوني ألقاها خلال تجمع شعبي نشطه بقاعة دار الثقافة محمد بوضياف، في إطار حملة الاستفتاء أن مشروع تعديل الدستور «سيعالج الاختلالات التي كانت موجودة وسيحصن المدرسة الجزائرية نهائيا ويغلق الباب أمام كل التلاعبات بعناصر الهوية الوطنية».

وتحدث الطيب زيتوني بمناسبة الدخول المدرسي عن الظروف التي يجري فيها في ظل تفشي جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية لمواجهتها.

كما ذكر، في هذا السياق، بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل قيادات الحزب باسم التجمع الوطني الديمقراطي في السابق من أجل أن تحافظ المدرسة الجزائرية على منهاجها الإسلامي العربي الأمازيغي الذي يمثل الهوية الجزائرية.

وأشار أيضا إلى بعض القرارات الأخرى التي عارضها مناضلو الحزب، منها مسألة «خوصصة المؤسسات وتسريح العمال».

ودعا الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، في الأخير، المواطنين إلى مشاركة واسعة في الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور والتصويت ب»نعم» لأنه جاء – حسبه- ليعالج «الإختلالات التي كانت موجودة من قبل ويقضي على الشوائب التي ميزت الدساتير السابقة»، على حد قوله.

القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية:

سنكون في مقدمة المساندين لمسعى التعديل

أكد القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية، عبد الرحمان حمزاوي، أمس بعنابة، أن الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور في الفاتح من نوفمبر المقبل «يعد فرصة هامة أمام الشباب والمجتمع المدني ليصبحوا قوة تمثيل وأداء في الجزائر الجديدة».

وأوضح حمزاوي، خلال منتدى ولائي للمجتمع المدني والشباب نظم بقصر الثقافة محمد بوضياف بوسط المدينة عنابة وذلك ضمن حملة الاستفتاء، أن التعديل الدستوري يولي الشباب والمجتمع المدني «مكانة خاصة ومتميزة تصنع القطيعة مع سلوكيات التهميش وتؤهل الشباب ليكونوا طرفا فاعلا وشريكا حقيقيا يساهم في تنمية البلاد».

وأضاف بأن الشباب والمجتمع المدني، الذي كان حاضرا بقوة في الحراك الحضاري لـ 22 فبراير 2019 وبرهن عن قدرات لا يستهان بها في تسيير الأزمة الصحية لجائحة كورونا، «لا يمكنه اليوم أن يتأخر عن موعد الاستفتاء»، مبرزا أن الكشافة الإسلامية الجزائرية «ستكون في المقدمة داعمة ومساندة لمسعى التعديل الدستوري الذي يعد بالتأسيس لجزائر قوية موحدة وحاضنة لكل أبنائها».

كما صرح حمزاوي بأن محطة الفاتح من نوفمبر المقبل ستكون من خلال تجند والتفاف أبناء الجزائر حولها، «فرصة للرد على المشككين في إرادة التغيير» وذلك بالمشاركة الواسعة في دعم مسار التعديل الدستوري الذي يترجم -كما أضاف- مطالب حراك 22 فيفري السلمي والتصدي لكل محاولات المساس بوحدة استقرار الجزائر.

عليوي: الوثيقة الدستورية مرجع لتغيير الإيجابي

دعا الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، محمد عليوي، أمس، من الطارف الفلاحين إلى التصويت لصالح مشروع التعديل الدستوري المعروض للاستفتاء الشعبي، في الفاتح من نوفمبر المقبل «من أجل تكريس الجزائر الجديدة وضمان تنمية وتطوير القطاع الفلاحي والحفاظ على حقوق الفلاح».

وأكد عليوي خلال تجمع نظمه بقاعة «الأفراح» بدائرة البسباس، في إطار الحملة للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور على «أهمية التوجه نحو صناديق الاقتراع»، معتبرا أن استفتاء 1 نوفمبر 2020 يمثل «التحدي الآخر الذي يرفعه اليوم الفلاح الذي واجه سابقا مراحل صعبة».

وذكر الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين بأن مشروع تعديل الدستور المعروض للاستفتاء «هو المرجع الأساسي لأجل التغيير الإيجابي الذي يساهم في تحقيق انتعاش القطاع الفلاحي والفلاح على حد سواء».

وتطرق عليوي، من جهة أخرى، إلى «الإجراءات العديدة المتخذة من أجل مرافقة الفلاحين «لاسيما ما تعلق ب «تخفيف ملفات الاستفادة ضمن مختلف القروض» و»مسح الرسوم».

ويندرج ذلك في إطار الجهود الموجهة لتشجيع القطاع ومرافقة الفلاحين الراغبين في التركيز فعليا على خدمة الأرض والمساهمة بفعالية في العملية التنموية، حسبما أشار إليه الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين.

وقال عليوي: «إن الفلاحين مدعوون للتوجه بقوة نحو صناديق الاقتراع، في الفاتح من نوفمبر المقبل، للمشاركة في التعديل الدستوري الذي يكرس التغيير المنشود من طرف الجميع ويضمن تحقيق عدالة بين جميع فئات المجتمع كما يضمن حقوق الفلاحين».

منظمات أرباب عمل:

دعم للدستور واتحاد من أجل بناء اقتصاد الجزائر الجديدة

أعلنت العديد من منظمات أرباب العمل عن اتحادها من أجل إرساء أسس اقتصاد الجزائر الجديدة، سيما من خلال الاستفتاء حول الدستور الجديد المقرر في الفاتح نوفمبر.

خلال ندوة صحفية جمعت رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل المواطنين، سامي عقلي ورئيس الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، محمد سعيد نايت عبد العزيز ورئيس كنفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، عبد الوهاب زياني ورئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين مولود خلوفي، دعت منظمات أرباب العمل الأربعة إلى الاتحاد تحسبا لما تعتبره «مرحلة هامة في بناء الجزائر الجديدة».

وتمت الإضافة أن هذه المرحلة مرهونة بموعد الفاتح نوفمبر والاستفتاء حول الدستور الجديد الذي قدمت فيه ذات المنظمات إسهاماتها في الجوانب الاقتصادية.

وأكد ذات المصدر «لقد تمت الاستعانة بنا في إعداد هذا الدستور الجديد الذي نعتبره مرحلة هامة في بناء الجزائر الجديدة».

وبالمناسبة، أعرب عقلي عن ارتياحه «لكون العديد من اقتراحاتنا قد اعتُمدت في هذا المشروع»، داعيا إلى تركيز كافة الجهود على «مصير الاقتصاد الوطني بعد وباء كوفيد-19 حتى تتأقلم الجزائر مع الوضع لبناء اقتصاد وطني مطابق للمعايير الدولية».

وبرأي عقلي فإن هدف منظمات أرباب العمل الأربعة التي يمكن أن تنضم إليها مستقبلا منظمات أخرى يكمن في بلورة عمل مشترك من أجل التوصل إلى حلول للأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، مؤكدا على دور وإسهام أرباب العمل في دول أخرى في التصدي للأزمة الصحية العالمية».

واسترسل يقول «حان الوقت للاتحاد وهي أيضا هبة تضامنية لأرباب العمل من أجل المساهمة بفعالية في إيجاد حل سريع لتحقيق الانتعاش الاقتصادي»، مذكرا أن هناك العديد من القطاعات في حاجة إلى الدعم بعد تعرضها بشكل كبير لتداعيات الأزمة الصحية، سيما قطاعات السياحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والري وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من جانبه، قال الأستاذ نايت عبد العزيز إنه «أمام هذه الأزمة متعددة الأبعاد المستمرة، يجب إيجاد آليات للدخول في ديناميكية جديدة والمضي قدما».

وشدد في هذا الصدد، على أهمية العمل المشترك والتشاور والحوار بين مختلف منظمات أرباب العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء «من أجل لعب دورنا كفاعلين اقتصاديين خلاقين للثروة».

من جانب آخر، أشار رئيس المجلس الوطني لمهن السيارات إلى أن الجزائر تتجه نحو تغيير مهم، واثقًا من تفاؤلها بالتوجهات الحكومية الجديدة من حيث الجانب الاقتصادي.

وأضاف أن «برنامج رئيس الجمهورية يتضمن خارطة طريق اقتصادية نجد أنفسنا فيها».

ضع تدابير خاصة للبلديات الأقل تنمية

التعديل الدستوري يقضي على الفوارق الجهوية

ينهي مشروع تعديل الدستور، حالة التفاوت التنموي المسجل بين بلديات الوطن، من خلال وضع بند جديد في المادة 17 يتيح وضع تدابير خاصة للبلديات الأقل تنمية، بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي لها، من أجل التكفل الأفضل باحتياجات سكانها.

زهراء. ب

قال الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي أحمد سواهلية، في حديثه لـ»الشعب»، أن البند الثالث في المادة 17 سابقة الذكر، «يخص وضع تدابير خاصة لبعض البلديات وليس نظاما خاصا كما يشاع، وهو يخص بعض البلديات التي لديها مداخيل محدودة أو البلديات الفقيرة من باب التضامن».

وتسمح هذه التدابير حسب سواهلية، بتحقيق نوع من التوازن وتوجيه بعض موارد البلديات التي تحتاج تكفلا أكبر خاصة مناطق الظل وغيرها، وليس نظاما خاصا بالبلديات أو وضع أقاليم جهوية، وهي تدابير وإجراءات تنظيمية بحتة تخص بعض البلديات التي تحتاج إلى تكفل أفضل، وموارد أكثر من أجل تحقيق توازن بين البلديات من مختلف الوطن، وذلك ما يجعل توجيه الاستثمارات لها يكون بما يناسب خصوصية كل منطقة.

وأوضح سواهلية أن واقع التنمية مربوط أيضا بالمجالس المنتخبة المحلية، التي لديها إسهام كبير في مخططات تنمية البلدية، وغيرها من الإجراءات يمكن اتخاذها على المستوى القطاعي من خلال وزارة الداخلية أو الوزارة الأولى التي يمكن أن تساعد في تحريك الاستثمار بمختلف البلديات وجعلها في وضع أفضل مما هي عليه.

أما الخبير الاقتصادي الدكتور عمر هارون، فذكر ل»الشعب» أن البلديات لديها مشكل خاص وعميق، حيث توجد بلديات لديها جباية بترولية، وأخرى تفتقر إلى موارد مالية رغم أنها توجد في نفس محيط البلديات الغنية، مما يجعلها لا تتوفر على موارد وغير قادرة على تثمين مواردها المحلية نظرا لبعدها الجغرافي.

ومن هذا المنطلق، يرى أن التدابير التي جاءت في البند الثالث من المادة 17 من مشروع تعديل الدستور، ستساعد رؤساء البلديات والجماعات المحلية والسلطات الولائية للبحث عن مصادر أخرى لتمويل البلديات من خلال وضع تدابير خاصة بالتضامن ما بين البلديات، كما يمكن إقرار اقتطاعات خاصة من ميزانية الدولة لهذه البلديات، خاصة إذا كانت هناك حاجات خاصة بها على غرار البلديات الحدودية التي لديها الكثير من الاحتياجات كالطاقات المتجددة أوتعبيد الطرقات أوالإنارة العمومية، لكنها في المقابل لا تجد القدرة على تمويلها من المصادر الداخلية للبلدية، ونفس الأمر بالنسبة للبلديات الريفية.

من جهة أخرى، توقع الخبير الاقتصادي سن تدابير خاصة ببعض البلديات الغنية لتخصيص جزء من مواردها للتنمية، مثلا إذا كان لدينا مناجم الذهب في الجنوب يمكن أن نخصص جزء من إيرادات هذه المناجم من أجل تنمية تلك المنطقة حتى تستفيد بشكل أكبر مقارنة ببعض البلديات التي لديها في الأصل قدرة على جلب مصادر مالية.

ويرى المتحدث، أن تعديل هذه المادة أصبح لديها قدرة كبيرة على خلق توازن جهوي وتنموي داخل الجزائر البلد القارة، خاصة وأن التنوع الجغرافي للجزائر يحتاج إلى تدابير خاصة، فالتدابير المتخذة في ولايات الشمال نظرا لمناخها وتضاريسها ليست بالضرورة هي نفسها التي تطبق في الجنوب الذي لديه خصائصه ومطالبه، كذلك توجد بعض المطالب الاجتماعية يجب أن تراعى في الجانب التنموي وهذه التدابير إذا درست بشكل دقيق فعال تعطي توازنا كبيرا للواقع الاقتصادي.

تعزية

يتقدم الرئيس المدير العام لمؤسسة الشعب، **مصطفى هميسي**، بتعازيه الخالصة **لعبد الحفيظ علاهم**، مستشار رئيس الجمهورية، ولجميع أفراد عائلته، إثر وفاة شقيقه، متضرعا فيها إلى المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم ذويه جميل الصبر والسلوان.

الشعب 2020/10/22

اليوم الوطني للصحافة

الإعلامي والمحلل السياسي د - محمد هدير لـ «الشعب ويكاند»:

الاستفتاء على الدستور محطّة فاصلة لتغيّر السلوك السياسي

«الاستفتاء على تعديل الدستور، حدث مهم نحو تغيّر السلوك السياسي والفعل الانتخابي، وموعده مرتبط بذكرى غالية لتلبية نداء الوطن. «من حق كل مواطن أن يدلي برأيه دون تعصب ولا إكراه ليكون الحوار حضاريا والصندوق الفيصل»، هذا ما يقوله الإعلامي والمحلل السياسي الدكتور محمد هدير أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، في حوار خاص مع «الشعب ويكاند»..

أجرى الحوار: فنيدس بن بلة

■ الشعب ويكاند: ما الإضافة التي تقدمها الحملة الانتخابية هذه الأيام تحسّبا للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور؟

■■ الدكتور محمد هدير: بالتأكيد هذه الحملة ستقدم إضافة إلى المسار الديمقراطي في الجزائر، أنها تأتي في مرحلة حاسمة من التاريخ السياسي الجزائري، خاصة بعد الحراك والجزائر الجديدة، هذه المرة المجتمع المدني هو الذي يقود الحملة الانتخابية باعتبارها فرصة سانحة لأحداث القطيعة والتوجه نحو الجزائر الجديدة.

■ مشروع التعديل يعرض للاستفتاء في أول نوفمبر، ما قراءتكم للحدث والموعد الزمني؟

■■ الحدث مهم نحو تغير السلوك السياسي والفعل الانتخابي، أما الموعد الزمني فله دلالاة رمزية ووجدانية، مرتبطة بذكرى غالية على قلوبنا جميعا، وهي ذكرى اندلاع الثورة التحريرية المباركة التي أحدثت زلزالا لإزاحة أكبر استعمار عرفه التاريخ البشري، لذلك الجزائريون على موعد يوم أول نوفمبر المبارك لتلبية نداء الوطن من أجل الجزائر الغد..جزائر جديدة وتفويت الفرصة على أعدائنا وكم هم كثر، وعليه دعوتي لكل الجزائريين هي معا في هبة واحدة من أجل الجزائر الغد.

• دسترة الأمازيغية أغلقت الأبواب أمام تجار السياسة

■ هل ترون أن وثيقة التعديل نالت حقها في النقاش والإثراء بالنظر إلى تزامنها مع الظرف الصحي الاستثنائي ممثلا في وباء كورونا وتداعياته؟

■■ نعم أرى بأن وثيقة الدستور نالت حقها، خاصة في زمن جائحة كورونا، كان كل الجزائريين ماكثين في البيوت مع العائلات، مع توفر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ممّا جعل الوثيقة تعرف نقاشا واسعا وجدلا كذلك، ممّا يبين مدى اهتمام الشعب الجزائري بمشروع تعديل الدستور، وما رأينا من جدال وصراع واختلاف حول بعض المواد الا دليل قاطع على وعي الجيل الحالي بمصيره، خاصة وأن رئيس الجمهورية رمى بوثيقة الدستور في الأوساط الشعبية حتى يدلي كل مواطن برأيه.

• من حق كل مواطن أن يدلي برأيه؛ هذا مظهر من مظاهر الوعي والديمقراطية، ولكن يجب الابتعاد عن التعصب وأن يكون الحوار حضاريا والصندوق هو الفيصل.

■ على ضوء المشاورات مع الفاعلين السياسيين والنخب والمجتمع المدني، هل ترون أن المشروع يستجيب لروح التغيير المطلب الملح والغاية المنشودة؟

■■ من خلال اطّلاعي على جل الدساتير العالمية، ودراستي لمقياس نظريا ت الدولة؛ أرى بأن وثيقة الدستور الحالية هي إثراء للدستور الجزائري الذي ظهر في وثيقة طرابلس سنة 1962 وتجسد سنة 1963 هو مكسب في التاريخ السياسي الجزائري؛ خاصة وأن دستورنا من الدساتير المرنة؛ يعني قابل للتطوير والإثراء وليس جامدا؛ بمعنى يتطور حسب تطور المجتمع الجزائري الذي يسير بسرعة فائقة وفقا للتطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإعلام الحديثة..وعليه فإن الوثيقة أجابت على جميع الأسئلة المطروحة، والقضايا العالقة منذ الاستقلال، وهي جسر نحو التغيير المنشود.

■ يلاحظ أن النصوص المراجعة، تخضع إلى قراءات متباينة وتفسيرات متناقضة حسب المواقع والانتماء، كيف السبيل لبلوغ دستور توافقي مستديم وليس ظرفيا؟

■■ من حق كل مواطن أن يدلي برأيه؛ هذا مظهر من مظاهر الوعي والديمقراطية، ولكن يجب الابتعاد عن التعصب، وأن يكون الحوار حضاريا والصندوق هو الفيصل سواء التصويت بـ «لا» أو بـ «نعم»، لأن مبادئ الديمقراطية تبنى على الحكم للأغلبية، والأقلية تحترم وتحمى بالقانون؛ وهنا نرقى إلى مصاف المواطنة التي ينشدها الجميع وتتصهر فيها الفروق؛ يسود العدل والمساواة، يعلو القانون فوق الجميع ويصبح مبنى البرلمان هو أعلى بناية في المدينة.

لذلك كل المواد هي مكملة لبعضها البعض، والتي كانت محل نقاش، فسرت خطأ؛ كدسترة الامازيغية؛ أرى هذه المادة كانت ورقة للتجارة واستغلالها؛ ولكن مع دسترتها أغلقت الأبواب أمام تجار السياسة، كذلك فيما يخص السماح للجيش المشاركة في العمليات خارج الحدود؛ ليس لاستعمال الجيش في حروب خارج الجزائر؛ الحمد لله عندنا جيش له عقيدة ثابتة وهو سليل جيش التحرير الوطني، ولكن بهذه المواد نحمي أمننا الوطني والمجال الحيوي للجزائر، في إطار خوض ضربات استباقية قبل بلوغها التراب الوطني.

■ تباينت دساتير الجزائر بين دساتير برامج ودساتير قوانين، أين نضع دستور 2020؟ هل الوقت مناسب لصياغة دستور قابل للاستدامة تشترطه الجزائر الجديدة وتراه أقوى الرهان والتحدي؟

■■ كما أشرت في البداية إلى التطور الهائل الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال أي منذ أول دستور في عهد الاستقلال 1963، فإن الدساتير الجزائرية فيها مميزات مهمة منها؛ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة، ما يعني أن الحقوق الأساسية مضمونة؛ لاحظنا أن دستور 1989 يعتبر ثورة في التاريخ السياسي الجزائري ولكن دستور 2020 عزّز الهوية؛ ودعّم الحقوق الأساسية وإثبات الذات؛ وبيّن التطور الجيوسياسي والمجال الحيوي للجزائر الحديثة، ولذلك أذكر مرة أخرى بأن تغيير الدستور من صلاحيات رئيس للجمهورية؛ وتغيره خطيئة؛ بالعكس الدستور المستديم هو الذي يتطور وفق تطور المجتمع، والدول التي نراها مستقرة في دساتيرها هي دول قديمة عمرها يفوق 300 سنة.

• دستور 2020 عزّز الهوية والمجال الحيوي للجزائر الحديثة

■ تعزيز الحقوق والحريات والمساواة، أبرز محاور التعديل، هل هذا مؤشّر للقطيعة مع ممارسات مضت ومحطة فاصلة في مسار استكمال بناء الدولة الوطنية؟

■■ نعم هذا ما سبقت الحديث عنه بالقول أن ميزة الدساتير الجزائرية وهي الحرية والمساواة والحقوق الأساسية دون أن ننسى مادة مهمة وهي الشعب مصدر كل السلطات، هذا مكسب مهم؛ حيث نرى بأن الدستور الفرنسي كرّس هذا المبدأ في التغير سنة 2008؛ أما الدساتير الجزائرية كلها احتوت مفهوما ومبدأ أن الشعب هو السيد ومصدر كل السلطات؛ ما جعل كل المجالس المنتخبة تحمل فسيفساء من الطبقات الاجتماعية من فلاحين، دكاترة وحرفيين.هذه مكاسب؛ ولذلك فإن دستور2020، جاء ثريا جدا وصحّح مواد مهمة، كما دعم الحقوق الأساسية وحرية الصحافة والتعبير.

■ هناك حديث عن تولي وزير أول لرئاسة الحكومة في حال فوز الأغلبية البرلمانية الرئاسية، كيف تنظرون إلى هذه التجربة وأهميتها في توسيع صلاحيات الهيئة التنفيذية؟

■■ أرى أن هذه الخطوة مهمة؛ وستوسّع صلاحيات رئيس الحكومة الذي تفرزه الأغلبية؛ هذا يعني مزيدا من تعزيز الممارسة الديمقراطية؛ خاصة إذا لم يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة حتما سيلجأ إلى تكوين حكومة ائتلافية؛ وهذه العملية ستسمح بوصول أحزاب صغيرة إلى سدة الحكم؛ وتكون رقابة أكثر. أعتقد أنّنا نسير نحو الأحسن والابتعاد عن سياسة غلق اللعبة أوالديمينو مثلما حدث في الماضي عندما تحالفت الأحزاب الكبيرة؛ وسميت بالتحالف الرئاسي مما أدى إلى خنق العملية السياسية في الجزائر حيث أوصلوا البلاد إلى طريق مسدود كاد أن يعصف بالدولة؛

ولكن أخشى ما أخشاه هو أن يحدث انسداد بين الحكومة والبرلمان؛وتتعطّل مصالح الدولة؛ ولذلك نلح على الروح الرياضية في السياسة وتغليب مصلحة الدولة والوطن على النظرة الضيقة وتقديم التنازلات وترقية الحوار؛ وأخلقة العمل السياسي؛ وهذا عهد قطعه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على نفسه بأنه يعمل على فصل المال القذر عن السياسة وأخلقة العمل السياسي.

كما ستفتح هذه العملية أي تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية الفائزة المجال للمنافسة في الفكر والإبداع السياسي والتداول على السلطة؛ وإعطاء الفرص لظهور الكفاءات والاستثمار في رأس المال المعرفي،وهذا هو الرهان الحقيقي.

• أرى بأن وثيقة الدستور الحالية هي إثراء للدستور الجزائري الذي ظهر في وثيقة طرابلس سنة 1962 وتجسّد سنة 1963 هو مكسب في التاريخ السياسي الجزائري

■ بناء دولة المؤسسات مفهوم تردّد عبر مختلف مراحل جزائر الاستقلال، لكن اختلالات ظلت تسجل في التطبيق، هل الظرف الراهن يساعد على تحقيق هذه الغاية؟

■■ أقول نعم أمامنا فرصة سانحة من أجل تدعيم وتقوية مؤسسات الدولة وتعزيزها؛ خاصة أن رئيس الجمهورية؛ أبدى حسن النية والتزاما في ذلك، وما حدث مؤخرا في الصراع بين السلطة التنفيذية بإصدار مذكرات توقيف في حق برلمانيين؛ والعكس تعرض شخصيات من السلطة التنفيذية إلى نقد من السلطة التشريعية؛ وسجنه اكبر الشخصيات السياسية؛ وتجريدها من الحصانة؛ هذا مؤشر كبير على أننا نتجه نحو الفصل بين السلطات ؛وهذا ما يكرسه دستور 2020، ولذلك لابد من تأسيس وتعزيز مؤسسات الدولة؛ لأن الأشخاص تزول وتبقى المؤسسات، خاصة وأن الظرف الحالي خصب لذلك من كل النواحي؛ زيادة الوعي لدى الشعب مع وجود إرادة سياسية صلبة تمثلت في شخصية رئيس الجمهورية.

■ كيف تنظرون إلى مرحلة ما بعد التعديل الدستوري في ظل تزايد الطلب على إقامة دستور دائم للأجيال يحصّن من أي انزلاقات وإقامة دساتير على المقاس؟

■■ شكرا على هذا السؤال الجوهري والمهم؛ للعلم أن المشكل الذي ميز كل الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال؛ هو الانتقال السلس للسلطة؛حدث ذلك في سنة 1965عندما انتقد الرئيس الراحل احمد بن بلة بتعطيل الدستور؛ وكان السبب وراء إزاحته من زملائه وحدث تصحيح ثوري؛ وكذلك عندما توفي الراحل هواري بومدين كانت هناك أزمة في انتخاب الرئيس؛ واختير الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، وبعد استقالته ترك فراغا أدخل البلاد والعباد في دوامة العنف والفوضى؛ حيث عيّن المجلس الأعلى الدولة الذي ترأّسه الفقيد محمد بوضياف، ثم عيّن الرئيس الراحل علي كافي وبعده الرئيس اليمين زروال أطال الله في عمره؛ وأعيد انتخابه سنة 1995؛ حيث سلم السلطة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بعد الإعلان عن انتخابات مسبقة. جرى تسليم السلطة في عرس ديمقراطي أبهر العالم كاد أن يصبح تقليدا لو سلم الرئيس بوتفليقة سابقا السلطة لرئيس بعده بعد انقضاء عهدته.

ولذلك رسمت هذه الصور في مخيلة الشعب الجزائري الذي يطالب بالتغيير مراهنا على دستور 2020 الذي حدد العهدات بعهدتين، وفصل فيها تفصيلا في سابقة تحمل أملا في عهد جديدة يعزز دولة المؤسسات الطلب الملح والغاية المنشودة.

اليوم الوطني للصحافة

22 أكتوبر..اليوم الوطني للصحافة

الإعــلام في مشــروع تعديــل الدستــور

تحتفل الصحافة الجزائرية اليوم بعيدها الوطني أياما فقط قبل الاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور، الركيزة الأساسية لوضع قواعد إرساء جزائر جديدة تنشد الديمقراطية من خلال تكريس حرية التعبير التي تعد حرية الصحافة أحد أهم صورها.

لذلك جاءت المادة 54 لتحدد أشكالها بالتفصيل وضوابطها في قفزة نوعية مقارنة بالدساتير السابقة، ما يبرز إرادة قوية لتكريس حرية الصحافة في بلادنا كأساس لبناء النظام الديمقراطي الذي ننشده في إطار الجزائر الجديدة، وحتى نتعرف على أهم المكاسب الجديدة في مشروع تعديل الدستور، اقتربت «الشعب ويكاند» من المختصين من إعلاميين وقانونيين لتنقل لكم آراءهم حول الضمانات التي قدّمها مشروع تعديل الدستور.

فتيحة كلواز

جاءت المادة 54 من وثيقة مشروع تعديل الدستور لتفصل في كل ما يتعلق بممارسة مهنة الصحافة على اختلاف أشكالها وأنواعها، وسواء كانت مكتوبة أو مسموعة أو مرئية أو إلكترونية ضمنت لها جميعا حرية الصحافة، لم تكتفي بإقرار هذه الكلمة الملغّمة كما عهدنا في الدساتير السابقة بل شرحت صورها وحددتها في حرية التعبير والإبداع ولم تغفل هنا عن التدقيق فيمن يستفيد منها حيث لم تستثن المتعاونين، الذين غالبا ما يقعون ضحية استغلال وحشي قد يصل الى سرقة أعمالهم ونشرها بأسماء مسؤوليهم من الإعلاميّين «المحترفين».

إلى جانب نصّها على حق ممارسة المهنة في الوصول الى مصدر المعلومة، متضمنة أيضا حماية استقلالية الصحفي والسر المهني، وكذا الحق في إنشاء الصحف والنشريات بمجرد التصريح، وإنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية ومواقع وصحف إلكترونية ضمن شروط يحددها القانون.

وفي مقارنة بسيطة مع التعديلات السابقة للدساتير، نجد أن تعديل 1990 أفرزت صحافة التعددية التي ارتبط بمرحلة الخروج من سيطرة الحزب الواحد ما سمح ببروز صحف مكتوبة خاصة، أما تعديلات 2008 فأقرّت انفتاح السمعي البصري لتدخل الجزائر مرحلة القنوات الخاصة، ما أعطى المواطن الفرصة للانفتاح على العالم.

ليأتي مشروع تعديل الدستور في 2020 ليبرز الصحافة الالكترونية وتحديات التأطير القانوني لهذا النوع من الاعلام حتى لا تتكرر الأخطاء التي وقعت فيها القنوات الخاصة بعد انفتاح السمعي البصري.

بريزة برزاف: «نقابة تمثيلية لكل الصحفيين..مطلب أساسي»

قالت الإعلامية بالإذاعة الوطنية بريزة برزاف أن دستــرة حرية الصحافة في مشــروع تعديل الدستور القانون الأول للبلاد مكسبا حقيقيا لممارسي المهنة، خاصة وأنه مرتبط على خـلاف الـدساتير السابقة بعوامل تميز الساحة الإعلامية والمشهد السياسي في الجزائر، حيث أدرجت حرية الصحافة ضمن الحريات العامة وأخلقه الحياة العامة، ما يعد في صالح ممارسة الصحافة بمهنية واحترافية لحِله الكثير من المشاكل.

واعتبرت المتحدثة إبعاد الصحفي عن الوقوع في الأخطاء أهمها، بسبب ارتباطه بأخلقة الحياة السياسية القائمة على الفصل بين السلطات، والمال عن السياسة الأمر الذي سيمكّن من وضع مهنة المتاعب في مسارها الصحيح، ما يمكّن الصحفي من تأدية مهامه باحترافية، من خلال إعطائه الحق للوصول إلى المعلومة وحتى لا يكون محل ابتزاز.

وكشفت برزاف في هذا الصدد أن المشكل ليس التكلم فقط عن أخلاقيات المهنة وتعديل قانون الإعلام، بل يجب إبراز أيضا ما يتعرض له الصحفي أحيانا من ضغوط قد يجد نفسه بسببها تحت طائلة التهديد بالطرد أو الابتزاز إن لم يساير الوضع، وهو الواقع الذي يعيشه الكثير منهم خاصة في القنوات الخاصة ووسائط الإعلام، لذلك ركّزت على جانب التكوين بالنسبة للصحفي.

وأولت الإعلامية أهمية كبرى لوجود نقابة تمثيلية للصحفيين على اختلاف مجال تخصصهم في دعم العمل الصحفي وحرية الصحافة، معتبرة المتواجدة اليوم الساحة بعيدة عن جوهر الممارسة الإعلامية، لحصرها مطالبها في مطالب اجتماعية وحماية الصحفي، وعلى عكس القطاعات الأخرى التي تملك نقابة تمثلها كنقابة الأطباء، نقابة المحامين، بقيت الصحافة بدون نقابة واحدة تمثل كل الشرائح الإعلامية (الإعلام العام والخاص)، والناطق باللغة العربية أو الفرنسية، بل نلاحظ أنّ أغلب تلك الموجودة لديها ولاءات لا تخدم المهنة خدمة مجردة.

وعن إبراز مشروع تعديل الدستور للصحافة الالكترونية، قالت إنّ هذا النوع فرض نفسه على الساحة الإعلامية لكنه يحتاج إلى تقنين وتأطير لبلوغ إعلام الكتروني هادف يوصل المعلومة الصحيحة إلى المتلقي بعيدا عن الأخبار الخاطئة، مؤكّدا أنّ وجود الضوابط لا يعني أبدا التضييق عليها، لأن الإعلام مسؤولية في كل مل يقدّم كخبر مكتوب أو مسموع أو مرئي أو الكتروني، ولاحظت في ذات السياق أنّ حرية الصحافة تحتاج أيضا إلى ضوابط أخلاقية في ممارسة المهنة أكثر منها قانونية، يضعها ممارسوها وليس أشخاص لا علاقة لهم بالقطاع.

فحتى يبلغ الصحفي مرتبة السلطة الرابعة لابد من أخلاقيات المهنة، وإذا كان مشروع تعديل الدستور يعطيه حرية التعبير، ورئيس الجمهورية منح الإعلام حق كشف الفساد، حيث أعطى المواطن العادي الحق في التوجه الى الإعلام لنشر معلوماته عن كل ما يقلقه، لابد من الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن بينها لنستطيع التكلم عن سلطة الرابعة تكون لها مكانة محورية مستقبلا.

محمد رابح: «الصّحافة الالكترونية حاضرة..في انتظار تأطيرها»

قال مدير موقع «سبق براس» محمد رابح في اتصال مع «الشعب ويكاند»، إنّ المادة 54 من مشروع الدستور تتضمن تعزيزا في النصوص الدستورية المتعلقة بحريات الصحافة من خلال تفاصيل غابت في الدستور المعمول به حاليا، خصوصا ما تعلق بالصحافة الإلكترونية.

كما أنّ المشروع أثبت عدم إمكانية خضوع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة الحرية، وكذلك لا يمكن توقيف نشاط القنوات والصحف والمواقع إلا بمقتضى قرار قضائي، مؤكدا في السياق نفسه أنها نقاط إيجابية سيساهم تفعيلها في تصحيح وضعيات غير مقبولة تعيشها الصحافة حاليا.

وقال رابح إنّ مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بالصحافة الإلكترونية كان دائما أهم مطلب للمهنيين منذ سنوات، ويأتي في وقت أصبح تنظيم القطاع حاجة ملّحة، فقد خلق الفراغ في قانون الإعلام لسنة 2012 في شقه المتعلق بالصحافة الإلكترونية فوضى كبيرة، وتعطيلا لبناء مؤسسات إعلامية رقمية على غرار دول الجوار، تجسد الانتقال الحقيقي نحو الصحافة الرقمية، لتكون واجهة الإعلام الجزائري في الخارج.

وأكّد محمد رابح أنّ الضّمانات الأكبر تتجسّد في التعديل المرتقب لقانون الإعلام، وكذلك إنشاء المجلس الوطني للإعلام ليكون بمثابة سلطة تضبط الممارسة الإعلامية، وتدفع لرقي الصحافة والتصدي لأي تجاوزات من خلال لعب دور الحكم، بالإضافة إلى صدور قانون الإشهار ينهي عهد الريع الذي ساهم في تمييع الممارسة الإعلامية في بلادنا.

فائزة بوزقزة: «سابقة في دساتير الدول العربية»

اعتبرت الصحفية بالإذاعة الوطنية والعضو المؤسّس لمنتدى الكفاءات الجزائرية، فائزة بوزقزة، المكاسب الجديدة للصحافة الجزائرية في مشروع تعديل الدستور قفزة نوعية تعطي الصحافة الوطنية مكانتها الحقيقية كسلطة رابعة لها تأثير على الرأي العام، حيث تمنح نشاط الإعلام بصفة عامة حرية التعبير التي كان ومازال الشعور بغيابها هو المسيطر على العمل الإعلامي. وأكدت أنّها تعطي دفعا للصحفي والإعلام بصفة عامة الى الشعور بروح الإبداع والشفافية دون خوف، خاصة فيما يتعلق بكل المشاكل التي يعانيها المجتمع بصفة عامة، وقالت إن دسترة حرية الصحافة تعد سابقة في دول العالم العربي، بحيث لم تخصص في دساتيرها أي واحدة منها بندا خاصا بحرية الإعلام.

وتطرّقت المتحدثة الى نقطة مهمة هي منح فرص التساوي فيما يتعلق بتوزيع الإشهار، الذي كان أحد أهم وسائل الضغط على الصحافة، فقد كان في مراحل سابقة سببا في توقيف وإغلاق بعض المؤسسات الإعلامية، لذلك ثمنت هذا القرار، معتبرة التصويت بـ «نعم» على مشروع تعديل الدستور خطوة مهمة لترسيخ مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير لأنهما أهم ما يميز حرية الصحافة.

وفي نفس الوقت، قالت بوزقزة إن الصحفي المتمكن والمحترف يملك رقابة ذاتية في إطار واجب التحفظ، فلا يجب أن يكون السبق هو الدافع الأساسي للكتابة، ومن الأهمية بما كان أنّ التحقق من المعلومة حتى لا سببا في إثارة جدل قد يؤدي الى كوارث فيما بعد، الصحفي مطالب بالتحقيق والتأكد من المعلومة قبل كتابتها أو الإعلان عنها، في كل المواضيع التي تهم المجتمع الجزائري والمواطن بصفة خاصة.

الأستاذ لوراري: «نقلة نوعية في مجال تكريس حرية الصحافة»

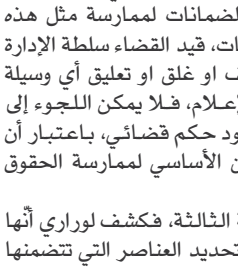

كشف أستاذ القانون الدستوري الدكتور رشيد لـــوراري، أن المادة 54 من مشروع تعديل الدستور جاءت بمجموعة من النقاط اعتبرها جديدة مقارنة ببعض المواد الموجودة في الدستور السابق المعدل في 1996 و2016، والتي تندرج – حسبه – في إطار تكريس حرية الصحافة التي تعتبر جزءاً أساسيا من حرية التعبير.

ومن خلال قراءاته لهذه المادة، وصل الى مجموعة من النقاط من الأولى، منها أنه لأول مرة في تاريخ الجزائر يتم الانتقال بالنسبة لممارسة حرية الصحافة في إنشاء الصحف والنشريات والدوريات من نظام الترخيص المسبق الى نظام التصريح، ما يعتبر تطورا نوعيا على طريق تكريس مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور في طليعتها حرية الصحافة.

أما الثانية، فهي النقطة السادسة من هذه المادة حيث لم يكتفي فقط بهذا الانتقال النوعي في مجال تكريس هذه الممارسة بل أيضا قيد اللجوء الى حل أي جريدة او توقيف نشرية او غلق قناة تلفزيونية أو إذاعية أو موقع الكتروني أو غير ذلك من وسائل الاتصال بصدور قرار قضائي، أي أن الإدارة لم تبقى كما كانت في السابق صاحبة الامر والنهي أو صاحبة السلطة التقديرية في الحد من ممارسة حرية الصحافة، بل وبمقتضى هذه النقطة من المادة 54 وفي إطار توفير مجموعة من الضمانات لممارسة مثل هذه الحقوق والحريات، قيد القضاء سلطة الإدارة في مجال توقيف او غلق او تعليق أي وسيلة من وسائل الإعلام، فلا يمكن اللجوء إلى الغلق إلا بوجود حكم قضائي، باعتبار أن القضاء الضامن الأساسي لممارسة الحقوق والحريات.

أما النقطة الثالثة، فكشف لوراري أنّها ولأول مرة يتم تحديد العناصر التي تتضمنها حرية الصحافة بغض النظر إن كانت مرئية، مكتوبة أو مسموعة أو إلكترونية، وذلك من خلال ما تضمنته هذه المادة من تنصيص على العناصر الأساسية التي تقوم عليها الصحافة،والتي لا تخرج على نطاق ما هو محدد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان في 1948، ليس هذا فقط بل وفي الإعلان الإفريقي لحقوق الإنسان وأيضا في الاتفاقية الأوروبية لحماية حرية الرأي.

ليست حرية مطلقة

أكّد الدكتور أنّ حرية الصحافة ليست مطلقة، وكما هو معمول به في أغلب الأنظمة السياسية في العالم بما في ذلك الأنظمة الأوروبية المتطورة، هناك مجموعة من الضوابط التي ترد على ممارسة حرية الصحافة، الغرض منها حماية كيان الدولة من الأضرار والاضطرابات التي قد تنشأ، وكذا احترام حقوق الآخرين وحرياتهم وعدم المساس بحياتهم الخاصة.

هي مجموعة من الضوابط الاجتماعية، الأخلاقية، الدينية والقانونية وبالتالي هذه الضوابط الموجودة في نص المادة 54 من مشروع تعديل الدستور، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنقص من إقرار هذه الوثيقة لحرية الصحافة بخلاف ما كان عليه الوضع في الدساتير السابقة.

وكشف في نفس السياق أن ما سيحدّد وسيضبط هذه النقاط قانون الإعلام المنتظر تعديله بعد مصادقة الشعب على مشروع تعديل الدستور ودخوله حيز التنفيذ، معنى ذلك أنه مازال هناك عملا كبيرا يتعين القيام به في هذا المجال بعد صدور الدستور الجديد.

وأوضح في الوقت نفسه أنّ الإعلام الالكتروني يعتبر حديثا بالنسبة للإعلام الكلاسيكي كالصحافة المكتوبة أو الورقية والمسموعة والبصرية، حيث أصبح ما يعرف بالصحافة الالكترونية التي غزت الساحة الإعلامية، وهو مجال جديد يتعين تأطيره من خلال وضع نص قانوني يحكم ويضبط عمله.

فالإنسان أصبح اليوم يستطيع من بيته وبكبسة زر ولوج كل الصحف الالكترونية في العالم للاطلاع على مختلف الأخبار والمعلومات، بل يمكن لخبر ينقل عبر المواقع الالكترونية أن يصنع أو يحرك الرأي العام، لذلك نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه لا يمكن أن تستعمل حرية الصحافة للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم.

فلا يمكن السماح بالمساس بسمعة الأشخاص، أو بحقوقهم أو المساس أحيانا ببعض الثوابت الوطنية سواء تعلق الامر بالدين أو اللغة أو ألوان العلم الوطني أو النشيد الوطني التي حددها الدستور، لكن وضع مثل هذه الضوابط لا ينقص من حرية الصحافة الالكترونية او غيرها، فلا يمكن تصور وجود نظام ديمقراطي دون وجود لحرية الصحافة، لأنها الركيزة الأساسية لأي مجتمع ديمقراطي.

ولا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي إذا لم يكن قائما او يحترم حرية الصحافة ولكن هذه الحرية يجب أن يكون لها حدود، خاصة عندما يتعلق الامر بالمصالح العليا للدولة أو باحترام مجموعة من الثوابت كالوحدة الترابية ووحدة اللغة، ومهما كان القانون تبقى من وجهة نظر الدكتور لوراري الرقابة الذاتية للصحفي عند قيامه بمهامه أول ما يمنعه من تسجيل تجاوزات، فهي بالنسبة له ليست قيود بل هي بمثابة ضوابط تحكم وتنظم الصحافة.

واستخلص الدكتور لوراري أن وجود مثل هذه المادة يشكل نقلة نوعية في مجال تكريس حرية الصحافة في بلادنا كأساس لبناء النظام الديمقراطي الذي ننشده في إطار الجزائر الجديدة.

وثيقة

المادة 54 (53 سابقا) مشروع تعديل الدستور

حرية الصحافة، المكتوبة والسمعية البصرية والالكترونية مضمونة.

2 - تتضمّن حرية الصحافة على وجه الخصوص ما يأتي:

– حرية تعبير وإبداع الصحفيين ومتعاوني الصحافة.

– حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار احترام القانون.

– الحق في حماية استقلالية الصحفي والسر المنهي.

– الحق في إنشاء الصحف والنشريات بمجرد التصريح.

– الحق في إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية ومواقع وصحف إلكترونية ضمن شروط يحددها القانون.

– الحق في نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء في إطار القانون، واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية، الأخلاقية والثقافية.

3 - لا يمكن أن تستعمل حرية الصحافة للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم.

4 - يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية.

5 - لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية.

6 - لا يمكن توقيف نشاط الصحف والنشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع والصحف الإلكترونية إلا بمقتضى قرار قضائي.

الإعلام الجواري

بين تحدّي الرّقمنة وصحافة المواطن

منافسة شرسة والفاصل المصداقية والقدرة على التكيّف

دخل الإعلام المحلي المكتوب أو الجواري بصفة أدق عهدا جديدا في عصر الرقمنة فرضته التحولات التكنولوجية المتسارعة بظهور صحافة المواطن والوسائط الإعلامية المدمجة من صوت وصورة، التي تحاول تدريجيا ملء الفراغ الذي تركته الصحافة الكلاسيكية المكتوبة التي تعيش تحدي المقروئية بظهور جيل جديد من الشباب وهو يلهو ويداعب وسائل الاتصال الحديثة من لوحات وهواتف ذكية قربت منه العالم الذي تحول إلى قرية صغيرة، وأصبحت كل الأخبار بين يديه مع تدفق سريع ومتجدد للمعلومات الهته عن تصفح الجريدة الورقية التي تصارع من اجل التجدد أو التبدد.

بومرداس: ز ـ كمال

تتّفق آراء الكثير من القراء الأوفياء للجرائد الورقية باللغتين العربية والفرنسية وأغلبهم من فئة كبار السن الذين تجاوزوا العقد السادس وهم أغلبهم من المخضرمين، الذين عاشوا فترة ما قبل التعددية الإعلامية، أن «قلبهم معلّق دائما بمرحلة تاريخية ارتبط فيها المشهد الإعلامي الوطني بجريدتي المجاهد والشعب في حلتها القديمة من الحجم الكبير وباللونين الأبيض والأسود ثم عهد المساء والمنتخب الرياضي منتصف الثمانينيات وصولا الى مرحلة الانفتاح السياسي والإعلامي مطلع التسعينيات بفضل دستور سنة 1989 الممهّد لقانون الاعلام لسنة 1990، الذي سمح بإنشاء الصف الخاصة والحزبية، حيث كانت مظاهر المقاهي الشعبية وروادها يغوصون بين صفحات الجرائد وكل يبحث عن ركنه المفضل أو عموده الأسبوعي لأبرز الأقلام التي صنعت أياما جميلة في مسيرة الإعلام الوطني.

اليوم وحسب تعليقات المواطنين والمهتمين بتحولات قطاع الإعلام في الجزائر، الذين تحدّثوا لـ «الشعب» «لم نعد نرى تلك الصور المعهودة وتحولت صورة الشخص الذي يحمل نسخة ورقية لأي جريدة عمومية أو خاصة وهو يتجول في الشارع أو داخل وسائل النقل الى حالة استثنائية أمام طغيان الوسائل الذكية والهواتف المحمولة المرتبطة بالعالم الخارجي لشبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، التي فتحت المجال واسعا أمام القراء لتصفح مختلف المواقع والحصول على المعلومات المرغوبة في لحظات بطريقة آنية وتفاعلية أيضا، وهي الخاصية التي تفتقدها وسائل الإعلام الكلاسيكية».

أمام هذه التحولات السريعة في المشهد الإعلامي العالمي وليس الجزائري فقط التي طغت فيه الوسيلة على المعلومة ودخول العصر الرقمي وشبكة الاتصال الحديثة بفضل الأقمار الصناعية أكيد تحققت فيه نبوءة مارشال ماكلوهان صاحب مقولة «المعلومة هي الوسيلة» بالنظر إلى حالة التجدد والابتكار التكنولوجي، الذي يذهل العالم يوميا وبالخصوص في وسائل الاتصال بكل أنواعها، وبالتالي كان لابد من حدوث تأثير عميق على مضامين وسائل الإعلام وأنواعها بظهور وسائل جديدة بتقنيات حديثة معروفة باسم صحافة المواطن أو الصحافة الالكترونية التي جعلت كل مواطن بإمكانه أن يصبح مرسلا ومصدرا للمعلومة ومتلقي في آن واحد بفضل تقنيات الوسائط التكنولوجية التي مزجت بين الصورة، الكلمة والصوت» على الرغم من التحفظات الكثيرة والانتقادات التي تواجه هذا النوع من الإعلام بسبب المصداقية.

لابد من خطوات عملية لمواكبة العصر الرقمي..

أمام هذه التحديات المتواصلة التي لم تعط لوسائل الإعلام التقليدية وقتا كافيا للملمة نفسها ومواجهة تحد الزوال والاضمحلال، أدركت هذه الأخيرة «أن وقت الجد قد حان، ولا بد من خطوات عملية لمواكبة العصر الرقمي التكنولوجي والتكيف مع المعطيات الإعلامية الجديدة من أجل الحفاظ على الحياة والمكاسب المحققة في الميدان طيلة عقود أمام الزحف الجارف لوسائل الإعلام الالكترونية، فظهرت عدة محاولات وأنماط لهذا التحول أخذ بعضها إنشاء نسخ الكترونية مشابهة للنسخة الورقية يمكن للقارئ تصفحها على الموقع الخاص بالمؤسسة لكن يغيب فيها طابع التحيين الآني للمعلومات، وأخرى بادرت إلى إنشاء نسخة الكترونية متكاملة وقائمة بذاتها، وثالثة حاولت المزج بين النسخة الورقية والالكترونية بإنشاء موقع إلكتروني متعدد الوسائط للاهتمام بنشر وبث الأخبار والأحداث الآنية الوطنية والدولية وحتى المحلية بالصوت والصورة مع التجديد المتواصل لمواكبة الأحداث وتلبية رغبات القارئ على شاكلة مبادرة جريدة «الشعب أونلاين» دون إهمال النسخة الورقية التي تعتبر أيضا وسيلة أساسية من حيث التفاصيل وأرشفة مختلف الأحداث.

لكن ما يهمّنا أكثر في هذا القضية هو مصير الإعلام المحلي أو الجواري الذي بدأ يلقى المزيد من الاهتمام بين المواطنين بسبب ظاهرة التخصص أمام ظاهرة «التخمة الإعلامية «التي أصابت المتلقي لكثرة العناوين ومصادر الأخبار أغلبها لا تلبي حاجياته واهتماماته من حيث مبدأ الأولوية، ما جعل هذا الأخير حسب التجارب المحلية يقوم بالحث عن أخبار ومقالات تعنى بمشاكل حيه أو قريته أو مدينته الصغيرة بغض النظر عن وسيلة النشر العمومية أو الخاصة بشرط توفر تقنية النشر الالكتروني التي أصبحت أكثر تصفحا من قبل القارئ، لذلك نجد أن أغلب المواضيع والمقالات الصحفية التي تنشر على النت أو مواقع التواصل تلقى تفاعلا كبيرا، ومنها مقالات جريدة الشعب التي تناولت أزمة مناطق الظل وتقاعس البلديات، قطاع التربية ومشاكله، تطلع المواطنين في القرى والمناطق المعزولة الى المرافق العمومية والتهيئة وغيرها من الانشغالات الاخرى التي تمس بطريقة مباشرة اهتمامات المواطنين، في حين تبقى المواضيع ذات البعد الوطني والاقتصادي بعيدة نوعا ما عن الاهتمام، وتقتصر في الغالب على الطبقة المثقفة والنخبة.

لذلك كان من اللازم على مضامين الإعلام الجواري أن تتكيف مع رغبات المتلقي من جهة، وأن تتدعّم بوسيلة نشر الكترونية من أجل أن تلقى الاهتمام والمتابعة، وبإمكانها المنافسة بقوة أمام باقي المضامين الأخرى التي تنتشر في المنتديات المحلية ومواقع التواصل التي تفتقد إلى المصداقية، المصدر الرسمي مقارنة بالمحتوى الإعلامي الذي تقدمه وسائل الإعلام التقليدية العمومية أو الخاصة، الذي يبقى له وزنا كبيرا لدى المواطن، ودائما ما يكون مصدر موثوق للمعلومة الصحيحة والموضوعية.

يمثل متنفّسا لطرح الانشغالات وأداة تقييم للتسيير المحلي

رقم مهم في معادلة تنمية مناطق الظل

يحظى دور الإعلام الجواري في تسليط الضوء على واقع سكان مناطق الظل بأهمية بالغة جعلت منه حلقة جوهرية في هذه المعادلة وعاملا مهما في توجيه أنظار المسؤول المحلي نحو انشغالات المواطنين بهذه المناطق.

ورقلة: إيمان كافي

على الرغم من ثقل المهمة وحجم المسؤولية إلا أن الكثير من الصحفيين يجدون متعة خاصة في أدائها بالنظر إلى تأثير وقوة مساهمة الرسالة الإعلامية في التغيير، كما يعتبر الكثير من المواطنين المحليين الإعلام الجواري جزءا لا يتجزأ من سلسلة مساعي تجسيد التنمية الفعلية في مناطق الظل، ولفت انتباه السلطات المحلية من خلال نقل واقع الإطار المعيشي لساكنة هذه المناطق وإيصال انشغالاتهم.

في هذا السياق، يرى صحفي وكالة الأنباء الجزائرية بولاية إيليزي زكرياء بوخزة، أن للإعلام المحلي أو الجواري فعالية واضحة في الإسهام في تحريك عجلة التنمية بالمناطق النائية بالنظر للدور المحوري المنوط به من خلال المرافقة الإعلامية للوضعية الاجتماعية للمواطن بهذه المناطق، والعمل على نقل مختلف الانشغالات والتطلعات لساكنة مناطق الظل إلى المسؤول المحلي، الذي يعتمد على مضامين الإعلام المحلي سواء ما ينشر من تقارير الإذاعات المحلية أو الصحف المكتوبة للوقوف على أبرز الاحتياجات التنموية لسكان مناطق الظل.

ويتطلب الأمر وجود نوع من المرونة في العلاقة بين الإعلام المحلي والجهات المسؤولة حتى يجد المواطن في الإعلام المحلي متنفسا لطرح جل انشغالاته من جهة، ولتمكين الإعلام من جهة أخرى من أداء دوره وتقديم رسالة هادفة وذات أبعاد تنموية في حياد وموضوعية.

وبالنسبة لمراسل إذاعة الجزائر من ورقلة بدائرة سيدي خويلد، إدريس خويلدي، فإن الإعلام الجواري لطالما كان له دور كبير في نقل انشغالات الساكنة في كثير من المناطق البعيدة والنائية والمعزولة التي يعيش ساكنتها في الظل، مشيرا إلى أن ما قدمه الإعلام في هذا الشأن كثيرا ما حقق فعاليته المطلوبة في لفت الأنظار لهذه المناطق وانشغالات مواطنيها، خاصة في القطاعات ذات الأولوية على غرار قطاع الصحة، الربط بالكهرباء والغاز وكل ما يمس تحسين الإطار المعيشي لقاطنيها.

ويؤكد خويلدي أن عامل المصداقية الذي يضعه المواطن في الإعلام الجواري يدفعه في كثير من الأحيان إلى التواصل مع ممثلي وسائل الإعلام المحلية حتى قبل التوجه إلى السلطات المحلية، مضيفا أنه ورغم الظروف الصعبة للتنقل من أجل نقل صورة عن هذه المناطق وإيصال صوت ساكنتها بالنسبة للمراسل الصحفي الذي يعتمد في كثير من الأحيان على وسائله الخاصة في مناطق تتسم ببعد المسافات وطبيعة المسالك الصعبة، إلا أن كل هذه الظروف لم تمنع الصحفي يوما من أداء واجبه.

أما مراسل قناة «الجزائرية وان» عبد الحليم عتيق، فقد اعتبر في حديث لـ «الشعب» أنه منذ إعلان السلطات العليا في البلاد ضرورة الاهتمام بمناطق الظل وإعطائها الأولوية في التنمية، وما نتج عن ذلك من عملية إحصاء لهذه المناطق في الولايات، كان هذا التوجه في الإعلام مساهما بشكل كبير في فتح الباب من أجل نقل واقع هذه المناطق، والذي أدى في كثير من الأحيان إلى تحريك الجهات المسؤولة للعمل أكثر وأكثر من أجل تحسين مؤشرات التنمية بها.

وبدورها المكلفة بالإعلام لدى شركة توزيع الكهرباء والغاز بورقلة، ربيعة دوادي، أكّدت في تدخلها أن الإعلام الجواري في جوهره يهدف إلى النقل الحي للمظاهر والأوضاع الاجتماعية بموضوعية تامة وإيصال صوت ساكني تلك المناطق للمسؤولين قصد إحداث التغيير والتغيير الايجابي بما يخدم مصالح الساكنة، مشيرة إلى أن الإعلام الجواري من أهم المنصات والقنوات التي تحدث حقيقة فارقا جوهريا في إبلاغ المسؤولين، بل وتحفيزهم لأداءات أحسن وفي صالح تلك المناطق، كما أن من شأنه تحقيق صلة الوصل المطلوبة بين المواطن والمسؤول من خلال تقديم توضيحات المسؤولين في مختلف القضايا المطروحة.

وفي المقابل اعتبر الدكتور عبد الرحمن صالحي أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، أن الشيء الملاحظ منذ أن تمّ تصنيف مناطق الظل والإعلان عنها من طرف السلطات العليا في البلاد زادت زيارات ومعاينات المسؤولين لها تنفيذا لتلك التعليمات، فيما لازال الإعلام الجواري لم يواكب تلك الحركية بالصورة المطلوبة.

ويشير صالحي إلى أن تكثيف اهتمام الإعلام بهذه المناطق من شأنه الدفع بوتيرة التنمية فيها، وهو أمر يستوجب ضرورة إجراء تغطيات إعلامية مكثفة لهذه المناطق وإعداد تقارير دورية عن حالة التنمية فيها والتنقل لتلك المناطق والوقوف الميداني من طرف الإعلاميين والصحفيين لنقل الواقع الحقيقي وتنظيم اللقاءات الإعلامية التي تنقل انشغالات واحتياجات ساكني تلك المناطق من خلال برامج إذاعية ريبورتاجات وتقارير الصحفية.

ويؤكّد المتحدث أن تقديم مواد إعلامية تنقل صوت المواطن من تلك المناطق من خلال برامج إذاعية مباشرة مثلا أو حلقات تنقل واقع التنمية من شأنها المساهمة في تعزيز الثقة بين الإعلام الجواري والمواطن، وتحقيق فعالية أكثر في أداء الجهات المسؤولة.

اليوم الوطني للصحافة

عرفت طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة

الصحافة الإلكترونية..بين السبق وأخلاقيات المهنة

عرف المشهد الإعلامي في السنوات الأخيرة تناميا لعدد المواقع والصحف الالكترونية، التي احتكرت الفضاء «السيبراني» لتشكّل واقعا إعلاميّا جديدًا شعاره السرعة والاختصار، يعتمد على السّمع والصورة والفيديو، ويطرح رهانات جديدة، وجب التعامل معها.

سلهاب وفاء

إن كانت الجزائر قد تأخرت، على غرار الدول العربية الأخرى، في التعامل مع هذا الواقع الجديد، لأسباب عديدة ومتشعّبة، قد ترجع لعدم التحكم التام في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أو لنزعة تقليدية مترسخة تمجّد الصحافة الكلاسيكية، فقد تداركت مؤخرا هذا التجاهل لما ينشر في هذا العالم الافتراضي عبر جرائد ومواقع ومنصات الكترونية مختلفة، بأمر من رئيس الجمهورية، لتنظيم هذا الفضاء وتطهيره من كل الشوائب حتى يصبح فضاء آمنا، نزيها، يلج إليه المتصفح بكل أريحية.

وقد تمخّض عن تنامي ظاهرة رقمنة الصحافة، تحول من سلطة أحادية في قبضة الصحفي، إلى سلطة تفاعلية يتقاسمها معه المواطن. وإذا كانت هذه السلطة التفاعلية التي تميز الإعلام الرقمي، تعتبر ترسيخا للديمقراطية وحرية الرأي وحقوق الإنسان، فإنها في ذات الآن، وللأسف، تعد محفزا لممارسة الاستبداد، واغتصاب حرية الآخر والاعتداء على حياة الغير. فهي أداة ذو حدين قد تساهم، إن أحسن استخدامها في تسليط الحقيقة وتصويبها، كما قد تصبح مصدرا للآراء المشوّشة والأحكام الجاهزة.

وتعود دواعي هذه السلطة الإعلامية التفاعلية، ذات الوجهين المتناقضين والمعايير المزدوجة، إلى طبيعة الصحافة الإلكترونية وتركيبتها التقنية، التي تجعل من الفضاء الافتراضي، مرتعا للأخبار والأحداث والوقائع، سواء الموثوق بها أو مجهولة المصدر.

سرعة النشر وقلة تكاليف منصّاتها

إنّ تراكم هذا الزخم الهائل للمعلومات الرقمية، وسرعة النشر الإلكتروني، وقلة تكاليف منصاتها مقارنة مع وسائل البث الإعلامية الأخرى، يزيد من صعوبة وقف هذه التدفقات الجارفة للأخبار، علاوة على أن تعدد واختلاف المصادر، وضعف القدرة على التمييز والدقة بين صحة الخبر ومصدره، من عدمه، يدفع لا محالة من انتشار الإشاعات والتضليل والتزييف.

هذا التداخل في المصادر أمزج بين صوت الصحفي المحترف، وصوت المواطن الصحفي الذي كثيرا ما يوصف بالصوت المعارض والمتحرر من كل قيود، وصوت مختلف منتجي المحتوى والمستهلك والناشر للمحتوى الإلكتروني، أذاب المواد الإعلامية القيِّمة التي تحترم معايير المهنية، والموضوعية والمصداقية بالمضامين الرديئة التي تفتقد لأدنى القيم المهنية التي تحكم طبيعة العمل الصحفي؛ الأمر الذي يثير جدلًا واسعًا اليوم حول أخلاقيات الممارسة الإعلامية في الصحف الإلكترونية والمواقع الإخبارية. ومثل هكذا تحد لا يمكن مواجهته إلا عن طريق وضع ترسانة قانونية تحمي المتصفح والمواطن عامة من كل أشكال الإساءة التي قد يتعرض لها من خلال هذه المواقع، التي لطالما اعتبر أصحابها أنفسهم فوق الرقابة، وخارج القانون.

وجاء مشروع قانون الصحافة الالكترونية الذي تبلور من خلال المصادقة على مرسوم تنفيذي يضع الضوابط المهنية والأخلاقية للإعلام الجديد، التي هُمِّشت في ظل الهوس بالمعايير التقنية التي أصبحت تحتل الجانب الأكبر من اهتمامات المشتغلين بالصحافة الإلكترونية، والبحث عن السبق الصحفي على حساب هذه المعايير، مما فسح المجال واسعًا أمام الشائعات والأخبار المغرضة، التي كثيرا ما يمتهنها الدّخلاء والمتطفلون على القطاع.

ومهنة الصحافة على غرار باقي المهن، تخضع لأحكام التقويم الأخلاقي المجتمعي، المرتبط بالمسؤولية المدنية والتنظيمية، والقواعد التشريعية والعرفية. ومن المفروض أن لا تتقيد الأخلاق بأحكام تنظيمية، وإنما تتعداها إلى تجليات القيم والمبادئ التي تمثل جوهر الإنسان. ذلك الإنسان الذي لا تستقيم خدماته ووظائفه المهنية، إلا باستقامة سلوكياته الأخلاقية.

إنّ ارتباط أخلاقيات المهنة بالصحافة هو ارتباط سلوك الإنسان تجاه مجتمعه، والإنسان لا ينتج إلا قيما من ذاته، تكون منبثقة ومتشربة من تربيته المجتمعية. فالإنسان وليد بيئته الثقافية والتربوية، إذ تحكم سيكولوجية أفعاله ضوابط اجتماعية وسياسية واقتصادية.

إنّ زرع الشائعات والأخبار الزائفة والمعلومات المغرضة، والتهويل والتخويف والابتزاز ونشر الكذب وتقويض الحقائق وتزييفها، والتنمر بمختلف مظاهره، والعنف التعبيري وتلفيق الصور وفبركة الفيديوهات، وتقطيع العبارات الحوارية، بهدف تحريف معانيها وتغيير سياق دلالات أصحابها، لتعبير – في الحقيقة – عن أمراض نفسية تخلج بخاطر ناشريها، الذين يظنون أن تخفيهم داخل شبكة عنكبوتية قد يفلتهم من العقاب.

في الحقيقة من المؤسف أن يصبح اللجوء إلى قوانين جنائية – إذا اقتضى الأمر – هو الحل لردع أفعال نابعة من أشخاص يطلقون على أنفسهم لقب «النخبة» وهم متخفون وراء أجهزة كمبيوتر، وفي غالب الأحيان تحت اسم مستعار، وفي أحسن الأحوال يدعون الشجاعة بالكشف عن هويتهم وهم يبثون سمومهم من وراء البحار، واهمين متصفّحين مواقعهم أنهم يملكون الحقيقة، وأن بحوزتهم ملفات، وأن ما خفي كان أعظم.

وفي نهاية المطاف يكتشف المتصفح أنها مجرد خدعة، قصد استقطاب أكبر عدد من المشاهدات. فكم من مرة شدت انتباهنا عناوين مثيرة لمقالات أو لصور أو لفيديوهات، وبحكم طبيعة الإنسان الفضولي بغريزته، يتصفح تلك المنشورات ليصطدم بأن المحتوى لا يتطابق مع الصورة أو مع العنوان الرنّان.

إنّه الإنسان بنقاط ضعفه، وإنها التكنولوجيا بمزاياها ومخاطرها، وهنا يكمن التحدي والرهان، لإيجاد التوازن المنشود بين حرية التعبير والوصول إلى المعلومة بسرعة لإحداث «الباز»، وأخلقة الصحافة الالكترونية لحماية المتصفح والمواطن عموما.

طغيان الكم على حساب النوعية

تكوين الصحافيين ضرورة لبلوغ الاحترافية

يعتبر التكوين حقّا من حقوق الصحفي والجسر الذي يوصله إلى الاحترافية ويحصّنه من الزلات التي قد يقع فيها لجهله ببعض الأمور. ونظرا لأهميته البالغة في العمل الميداني، فإن المؤسسة الإعلامية يتوجب عليها تخصيص 2 بالمائة من ميزانيتها للتكوين، وقد قامت جريدة «الشعب» بتنظيم دورات تدريبية في مقر المؤسسة، وخضع صحافيوها إلى تكوينات وتدريبات خارج المؤسسة.

حياة كبياش

خضع صحافيو مؤسسة «الشعب» إلى تكوين وتدريب حول مواضيع مختلفة، منها تقنيات التحرير، المنهجيات الجديدة في الإعلام «الصحافة الاستقصائية»، الألوان الصحفية، كما شاركوا في دورات تدريبية وتكوينية خارج مقر الجريدة، للتخصص في بعض المجالات منها حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل على وجه أخص، وفي مجال البيئة وحماية التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تكوين في كيفية تغطية الحدث الجواري وإدارة الأزمات، خاصة وأن الجزائر عاشت حوادث مثل حادثة سقوط الطائرة العسكرية ببوفاريك، والفيضانات في ولايات مختلف من البلاد بسبب التغيرات المناخية... وكان آخر تكوين تناول موضوع حول الـ«فايك نيوز»، أو المعلومات المغلوطة التي تبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

الاستاذ بن زروق : ضعف الأداء الإعلامي مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الإعلامية والجامعات

هل التكوين الذي يتلقاه الطالب في كلية الإعلام كاف؟ سؤال طرحناه على جمال بن زروق، أستاذ الإعلام والاتصال عميد كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بجامعة سكيكدة، الذي يؤكد على إعادة النظر في مشاريع التخصصات الأكاديمية من خلال توحيد مسميات المقاييس ومضامينها، بالإضافة إلى التركيز على المقاييس الأساسية ذات الارتباط الوثيق بمجال الإعلام، من خلال وضع برامج تكوين تعتمد وحدات تساعد الصحفيين على تطوير قدراتهم ومعارفهم بهدف تأمين تغطية صحفية تستجيب للقواعد المهنية والمعايير الأخلاقية والمسؤولية الصحفية، سواء في القطاع الإعلامي العمومي أو الخاص السمعي البصري والورقي والالكتروني...

تُظهر الدراسات الإعلامية التي تُجرى عبر عديد المؤسّسات الإعلامية، خاصة في العقد الأخير، زيادة عدد حاملي شهادات الإعلام والاتصال في الصحف والإذاعات والقنوات، على حساب النوعية. ويعتقد بن رزوق، أن التكوين الإعلامي في الجزائر بات يتّسم بنوع من الضعف، لكونه لم يعد مواكبا لما تتطلّبه مهنة الصحافة اليوم، وذلك لارتباطه بالجانب الكمي، حيث أصبحت الجامعات تعاني من عدم القدرة على الاستجابة للأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في دراسة التخصص، خاصة من حيث توفر الاستوديوهات السمعية البصرية ووسائل الإيضاح المختلفة، مما ينقص من قيمة التكوين في حد ذاته، من حيث تمكن الصحفيين من أبجديات العمل الإعلامي.

أما عن وضع الأداء الإعلامي لبعض الصحفيين، فيمكن إرجاعه – بحسب المتحدث – ليس للتكوين الإعلامي فقط، بل إلى تمكن الصحفي أحيانا من اللغة مثلا أو كيفية تسيير المعلومة أو التعامل معها، لأن هذه المزايا لا يكتسبها فقط في التكوين، بل هي نتيجة للتجربة الميدانية.

قال بن زروق، إن الكثير من الطلبة المتخرجين حديثا يجدون أنفُسهم في قاعات التحرير دون سابق معرفة بأبجديات العمل الصحفي وتِقنياته. ومع ذلك، يتم استغلال رغبَتِهم في العمل والتّعلُم بتكليفهم بمواضيع أو مهام تفوق تجربتهم، مشيرا إلى اعتماد بعض المؤسسات الإعلامية على المؤثرين «الشخصيات المشهورة في شبكات التواصل الاجتماعي» بداعي الشهرة وتكليفهم بتقديم برامج يؤثر بشكل كبيرة على نوعية المنتوج الإعلامي، حيث يجعله متوجها نحو الاستعراض والمشهدية أكثر من الاحترافية والموضوعية.

وبالنسبة للأستاذ بن زروق، فإن ضعف الأداء الإعلامي مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الإعلامية من جهة والجامعات ومراكز التكوين من جهة أخرى، ويرى أن التكوين في مجال الإعلام ليس ما تقدمه الجامعات في مناهجها ومقرراتها، بل أن الأمر يتطلب الرسكلة وتحيين المعلومات من طرف الصحفي أو المؤسسة في حد ذاتها، من خلال برمجة الدورات التدريبية وتمكين الصحفيين من أهم التقنيات الحديثة.

وأكد في هذا الإطار، على ضرورة تكثيف الجانب الميداني في التكوين ويكون من خلال توفير استوديوهات للسمعي البصري وتكثيف التربصات في مختلف وسائل الإعلام وتنظيم دورات تدريبية لفائدة الصحافيين المتربصين، توفير إطار للتعاون بين كليات الإعلام والاتصال ومختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية، مع أهمية تنقيح وتطوير البرامج والمناهج الدراسية والبيداغوجية المعتمدة في الكليات والاستفادة من التطور التكنولوجي ومن نتائج بحوث الدراسات العليا في عملية التكوين العلمي.

إشهار

اليوم الوطني للصحافة

«الفايك نيوز»

أساتذة يحذّرون من تأثيرها على مصداقية الإعلام

■ مراجعة المقررات لمواكبة الممارسة الإعلامية

دعا أساتذة جامعيون الى الابتعاد عن المعلومة المغلوطة «فايك نيوز»..هذا المصطلح الذي لا يقترن ظهوره بحالة محلية وإنما بمشكلة عالمية.

ظهر المصطلح في أمريكا عام 2016 في الحملة الانتخابية لترامب عندما دعا جمهور الصحافة الأمريكية الى عدم الاستماع الى ما يقال، لتؤكّد مراكز سبر الآراء أن المعلومات لم تكن دقيقة.

خالدة بن تركي

اعتبر أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، نعيم بلعموري، في اتصال بـ «الشعب ويكاند»، أنّ الأخبار الكاذبة أو «المخادعة» معلومات مضلّلة تنتشر عبر وسائل الإعلام مكتوبة، مسموعة أو منصات تواصل اجتماعي، تشكّل خطرا كبيرا يجب التصدي له من خلال اعتماد إجراءات وقائية، وسن قوانين عن طريق سلطة الضبط التي لها دور كبير في ضبط أداء وسائل الإعلام وإظهار الحقيقية.

غياب الاحترافية وراء انتشار الظاهرة

تعرف الأخبار الكاذبة وغير المنسوبة، التي ألقت بظلالها على المعلومة الصحيحة ودفعت ببعض وسائل الإعلام إلى مجاراتها بحثا عن السبق – حسب الأستاذ بلعموري – انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب غياب الاحترافية وأخلاقيات المهنة التي تلزم كل العاملين في الصحافة أن يلتزموا بمبادئ وقيم أساسية تندرج في إطارها حق المواطن في الحصول على المعلومة صحيحة لا وهمية.

وفي تقييمه لواقع المعلومة في الجزائر، أكّد الأستاذ أن القيمة الخبرية تراجعت من جانب الرأي، حيث أصبحت المصالح هي التي تتحكم في الإعلام وعدم التحكم في الممارسة الإعلامية أثّر بشكل كبير على العمل الصحفي، إلى جانب تراجع مستوى التكوين، ما أثر سلبا على المادة الإعلامية المقدمة.

وطالب المتحدث ممارسي الصحافة بتفادي تهديد مصداقية ما ينشرونه، خاصة الأشياء التي فيها مغالطات لأن أغلب المعلومات متشابهة وما يتم نشره في وسيلة إعلامية سرعان ما ينتشر في أخرى وهنا يجب عدم نقل المحتوى إلا بعد التأكد من مصدر المعلومة، خاصة أن أغلب ما ينقل يكون مكذوبا أو مغلوطا.

الإطار المرجعي..الحل

في هذا السياق، يرى الأستاذ أن المعلومة المغلوطة في انتشار، ويجب التصدي لها بإطار مرجعي يحد من تأثير الأخبار الزائفة التي تهدد الاستقرار المجتمعي، إضافة الى محاربتها بواسطة التكوين النوعي داخل الجامعات سواء النظري أو العملي، معيبا في ذات السياق على المقررات التي تفتقر الى الجانب العملي، وكذا تدهور التكوين النظري.

وقال أيضا، إن البعد التجاري الإيديولوجي ساهم في انتشار الأخبار الكاذبة، إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي التي أثرت على حقيقة ومصداقية الوسيلة الإعلامية، محذّرا من الانسياق وراء الأمر الذي أثّر على الكثير من الدول بسبب صعوبة التحكم في التدفق الكبير للمعلومات عبر الانترنت، مشيرا الى أن الأمر يعالج على مستوى الوزارة والمعاهد الإعلامية التي يجب أن تجتهد لمراجعة المقررات لتكون مواكبة للممارسة الإعلامية الصحيحة. وأكّد في الختام أن الأخبار المغلوطة لا تقع مسؤوليتها على عاتق وزارة الاتصال لوحدها، وإنما تدخل في إطار تضافر جهود عديد الوزارات، على غرار وزارة التعليم العالي من اجل تدريسها بالجامعات وتعليمها للصحافيين لتفادي انتشارها أثناء ممارساتهم الإعلامية.

الدكتورة في علوم الإعلام والاتصال، مليكة عطوي:

إنشاء مجلس أخلاقيات المهنة وتفعيل نظام المسؤولية

احتلّت الأخبار الكاذبة أو المزيّفة «فايك نيوز» حيّزا كبيرا في مواقع التواصل الاجتماعي وفي وسائل إعلام دون تحري مصداقيتها، وأصبحت تثير الكثير من الجدل، ما يستدعي إعادة النظر في منظومة الأخلاق وتفعيل مجلس أخلاقيات المهنية للحد من خطر الأخبار المغلوطة، تقول الأستاذ الدكتورة في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر مليكة عطوي في حديث لـ «الشعب ويكاند» .

حوار: خالدة بن تركي

■ **الشعب:** أضحت الأخبار الكاذبة أكثر تدفّقا في السنوات الأخيرة، إلى ما تعود أسباب انتشارها؟

■■ الدكتورة مليكة عطوي: التدفق الهائل للأخبار الكاذبة أو المزيفة أثار الكثير من الجدل في السنوات الأخيرة لأنّ صدق المعلومة مقترن باستسقائها من مصدرها الأصلي، وعندما تغيب المصادر تفتح المجال للإخبار الكاذبة، إضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي التي فتحت الباب لوجود هذا النوع من الأخبار، الأمر الذي يستوجب النظر في منظومة الأخلاق لأنها خلقت هيستيريا في المجتمع، يجب التأكد منها دائما عن طريق وسائل الإعلام الرسمية .

■ وما الهدف من نشر هذه المعلومات المغلوطة؟

■■ الأغراض عديدة ومتعدّدة، لأن توظيف هذه الأخبار ضرب للاستقرار والوحدة الوطنية، وكذا وضع المعلومات في سياقها الخاطئ يؤدي إلى تقديم محتوى خاطئ الهدف منه نشر معلومات كاذبة للإضرار بمجالات معينة، سياسية، اجتماعية أو اقتصادية، وهنا يجب مجابهتها للحد من خطرها.

■ «الفايك النيوز» يمكن أن تؤثّر على استقرار الدول ، كيف ذلك؟ وما هي آليات الحد منها؟

■■ الأخبار المزيّفة أو «المخادعة» تحتاج التأطير للابتعاد عن التضليل، لأنّ المعلومة المغلوطة مهما كانت درجة انتشارها إلا أنها وقتية الى غاية تأكيدها أو نفيها، وتعتبر أيضا سببا لصراعات سياسية واقتصادية، الى جانب شبكات التواصل الاجتماعي التي ساهمت في تأجيج الأكاذيب عبر العالم.

تعتبر المعلومات المغلوطة وسيلة لتحقيق أهداف سياسية في الكثير من الدول، وعلى رأسها نشر الفوضى فى المجتمع وعبر مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت الوسيلة المثلى لزرع الفتنة في مجتمعات كثيرة، وهو أمر له تداعيات كبيرة على الأوضاع السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية.

وبشأن آليات محاربتها، يجب اعتماد المصادر الرسمية والتكوين الجيد في الممارسة الإعلامية، والالتزام بأخلاقيات المهنة لمجابهة الأخبار الزائفة «فايك نيوز».

■ كيف نواجه «الفايك نيوز»؟

■■ الحد من المعلومة المغلوطة يستدعي الرجوع الى الوسائل الرسمية كمصدر للأخبار، غير أنّ الأمر بحاجة إلى إنشاء مجلس أخلاقيات المهنة الذي ينص عليه القانون العضوي، أي تفعيل نص القوانين لمحاربة الأخبار الزائفة التي لقت رواجا مؤخرا، لأنها أصبحت تتغذى من منصات التواصل الاجتماعي التي تعزّز انتشارها بعيدا عن الرقابة.

الإعلام الثّقافي في زمن الرّقمنة

فرصة تقديم الأفضل لعالم الفن والفكر

غالبا ما يُعامل الإعلام الثقافي كالفرد الفقير من العائلة الذي يضحى به في الصحافة الورقية حين تزيد صفحات الإشهار، ولا يسمع له صدى حين تطغى المواعيد السياسية على الحدث. الكثير ينظر إليه كمجال يحكي عن الثقافة من باب الترفيه وفقط، متناسين أن الثقافة هي مفتاح رقي الشعوب والأمم المتصدرة لمراكز التقدم والقوى في العالم.

حبيبة غريب

يعتبر الانفتاح على الرقمنة والعالم الافتراضي الذي يعيشه قطاع الصحافة اليوم بمثابة الفرصة الذهبية قد تتاح للإعلام الثقافي ليلعب الدور الفعال المنوط به، وهو إنشاء همزة وصل قوية بين القراء وأهل الفن والثقافة، وبالتالي مواكبة كل الأنشطة الثقافية افتراضية كانت أو واقعية.

إنّ المطلوب من الإعلام الثقافي هو: نقل الخبر وتقديم نوع من الترفيه مع الحرص على نشر الوعي والفكر والقيم السليمة بين القرّاء وأفراد المجتمع، وكونه منبرا للأديب والشاعر والمفكر والممثل والرسام والفنان والموسيقي...وهو اليوم في زمن العصرنة والانتقال إلى الرقمنة، قد سبق الركب نوعا ما، بتواجده المستمر على شبكة الانترنت من خلال المواقع الالكترونية للمؤسسات والهيئات والجمعيات الثقافية، وكذا أهل الثقافة والفن أنفسهم، حيت أصبح كل ذي موهبة مروجا لها افتراضيا ومُعرفا إياها لرواد مواقع التواصل الاجتماعي.

برهنت تجربة الحجر الصحي الذي فرضه انتشار فيروس كورونا القاتل مند مارس 2020، أنه من الممكن للثقافة أن تنتعش بعيدا عن خشبة المسارح ودور العرض وقاعات المحاضرات، وأنّه من السهل الإبحار في العالم الافتراضي وتنظيم أنشطة ومعارض فنية ومسابقات أدبية وموسيقية انتعاش الثقافة والإعلام المتابع لها افتراضيا.

وبالتالي أصبح هذا الأخير ملزما بالتكيف مع الوضع الجديد، ونقل الأحداث والأنشطة الثقافية للقارئ مع التوسع فيها، فهو يواكب كل المواعيد واللقاءات افتراضية، وينقلها في الآنية من خلال المواقع الالكترونية وحتى الصفحات الخاصة. ويمكن إذا نشر افتراضيا كل ما يؤجل ورقيا بحكم الإشهار الوارد، حتى لا يضيع الجهد ولا يكون هناك انتقاص اتجاه أصحاب النشاط الفكري أو الفني.

قد يكون الانتقال النوعي إلى العالم الافتراضي الذي تنوي الصحافة الجزائرية إنجازه اليوم سبيلا لتطوير إعلام ثقافي يعيد الثقافة الجزائرية إلى الواجهة، وهي المعول عليها في معركة التنمية والرقي كونها مجال يحمل الكثير من موارد الاستثمار الاقتصادي والسياحي.

مجال ومشروع بنّاء يكون على الإعلام الثقافي الترويج له وتحضير الذهنيات لتقبله والالتفاف حوله، وهنا تتبلور فرضية إطلاق مواقع إعلامية ثقافية مختصة في نقل الخبر ونشر الفكر والترويج لمخططات الاقتصاد الثقافي المستقبلي.

وإن تحتاج النقلة من الورقي إلى الرقمي تكوينات تمكّن الإعلامي من الاستعمال الصحيح للتكنولوجيات الحديثة، يبقى تغيير نظرة الكثير اتجاهه واتجاه أهميته في مسار التوعية والتحسيس المعول عليه لبناء الجزائر الجديدة ضرورة حيوية لأن بين الثقافة والإعلام الثقافي رابط تواجد ووجود.

اليوم الوطني للصحافة

الإعلام الرياضي

التعامل مع الأحداث باحترافية... هدف أسمى

مختصون ومسؤولون في الرياضة يثمنون عمل الصحفيين

■ التكوين... حجر الزاوية لترقية المحتوى

تُعرف بمهنة المتاعب لأنها تتطلب تضحيات، جهدا، دقة ومصداقية في التعامل مع المواضيع والأحداث ومسايرتها بكل تفاصيلها، لأنها تشمل كل مجالات الحياة وتمس كل شرائح المجتمع، بما فيها الرياضة. واحتفاء بالطبعة السادسة لليوم الوطني للصحافة المُصادف لـ22 أكتوبر من كل سنة، كانت لنا وقفة في «الشعب ويكاند» مع دور الإعلام الرياضي في تطوير الرياضة الجزائرية، من خلال تصريحات الأسرة الرياضية التي تراهن على هذا الجانب لتحقيق الأهداف المرجُوّة في ظل الجزائر الجديدة.

العربي عبد اللاوي

وهيبة بلحوى

عبد الله قسوم

سفيان مهني

جمعتها: نبيلة بوقرين

يلحّ أغلب الإعلاميين الذين تحدثنا إليهم على ضرورة التحلي بأخلاقيات المهنة في معالجة المواضيع، لأن العمل الصحفي محور رئيس له تأثير مباشر على المصدر والمتلقي.

الإعلامية وهيبة بلحوى: الإعلام أخلاق وليس شهرة وسبقا

طالبت الإعلامية المتألقة في التلفزيون الجزائري وهيبة بلحوى، الجيل الصاعد من الصحفيين في كل اختصاص، بضرورة التحلي بأخلاقيات المهنة والعمل على إيصال المعلومة من مصدرها وبطريقة نزيهة بعيدا عن الإندفاع والسعي وراء الشهرة، لكي تكون لدينا أرضية صحيحة تجعلنا نرتقي أكثر، في قولها «بداية أهنئ كل الأسرة الإعلامية في كل المجالات والرياضية بصفة خاصة، بمناسبة الاحتفالات المخلدة لليوم الوطني للصحافة، لأنّ هذه الأخيرة لها دور محوري في بناء الأمم ويجب أن تُبنى على قاعدة متينة ترتكز على التكوين، مثلما كان عليه الحال في السابق، لأن المسؤول كان يركز على الكفاءات والمصداقية في إيصال الخبر».

واصلت بلحوى، «الأمور تغيرت كثيرا في الزمن الحالي بسبب اختلاف المعايير في الوسط الإعلامي الذي أصبح يحتكم للكم دون النوعية والسعي وراء الشُّهرة والسّبق لصنع الإثارة على حساب أخلاقيات المهنة والموضوعية بعيدا عن النقد البناء ما خلق نوعا من التسيُّب. ولهذا أتمنى أن يُعاد النظر في عدة نقاط حتى يستعيد الإعلام الرياضي مكانته الحقيقية، بعدما تراجعت مصداقيته في السنوات الأخيرة وأصبح أهل الرياضة يتجنبون التصريحات خشية التحريف والمشاكل التي ستنجر عنه فيما بعد، لأن مهمة الصحافة نقل الرسالة والخبر بكل أمانة دون المساس بحرية الآخرين... وفي الأخير أتمنى أن يراجع شبابنا أنفسهم ويستغلّون كل الإمكانات المتاحة أمامهم حاليا من تكنولوجيا وسرعة الوصول للمعلومة».

سفيان الزاهي: للإعلام دور محوري في تطوير الرياضة

هنأ رئيس الإتحادية الجزائرية لرياضة الجمباز سفيان الزاهي، في تصريح خاص لـ«الشعب ويكاند»، الأسرة الإعلامية بمناسبة اليوم الوطني للصحافة، قائلا: «هنيئا لكل الصحفيين بعيدكم الوطني مع تمنياتي للجميع بالمزيد من النجاح والتألق، لأن الإعلام الرياضي له دور بارز ومحوري في تطوير الرياضة وأخص بالذكر طاقم جريدة «الشعب»، لأنني أشهد لكم بالمصداقية والإحترافية في التعامل مع المواضيع الرياضية المختلفة دون استثناء بعيدا عن التحريف في التصريحات، وأنا شخصيا أتعامل معكم بكل راحة وثقة كبيرة، لأنني على دراية بأنكم تبحثون عن إعطاء الإضافة الإيجابية... ومن هذا المنبر أطلب من كل الصحفيين في كل المؤسسات مرافقتنا وتقديم الدعم اللازم لأنكم المرآة العاكسة ومن خلالكم نقف عند النقائص لتصحيحها».

عبد الله قسوم: الإحتكاك والسعي وراء المعلومة الصحيحة أساس النجاح

الصحفي والمصور بجريدة «بلانات سبور» عبد الله قسوم، تطرق في تصريحه إلى ضرورة العمل المشترك بين الإعلامي والرياضيين من أجل تطوير هذا المجال وإعطاء الإضافة اللازمة في قوله: «الصحافة الرياضية جد مهمة من خلال النقاشات والاحتكاك مع ممثلي الأسرة الرياضية لكي تكون لدى الإعلامي المعلومات والتفاصيل الصحيحة لتزويد الجمهور والمتتبعين بها. ولهذا فإن الذي يرغب في النجاح يجب أن يُحب هذه المهنة ويعمل باحترافية، من خلال جمع المعلومات من مصدرها والتأكد منها قبل تقديمها للجمهور في كل الاختصاصات مسموع، مكتوب، مرئي، الإلكتروني... وبمناسبة اليوم الوطني للصحافة، أتقدم بأحر التهاني لكل زملاء وزميلات المهنة وأحيي إحترافيتهم في التعامل مع الوضعية التي عاشتها البلاد بسبب الأزمة الصحية وأترحم على أرواح شهداء الواجب وضحايا كوفيد.19».

عبد الحميد تجاديت: الدعم والمرافقة المُستمرة

المدير الفني للإتحادية الجزائرية للسباحة لم يختلف رأيه حول دور الإعلام الرياضي في مرافقة الرياضة والرياضيين، حيث قال في هذا الصدد: «الصحافة لها دور كبير في نقل المعلومة من خلال مرافقة الرياضة والرياضيين في كل المواعيد وعلى كل المستويات داخل وخارج الوطن. ولهذا عمدنا على مستوى الفيدرالية، إلى تقديم كل التسهلات للإعلاميين من أجل تسهيل مهمتهم في أداء عملهم. والحمد لله لنا علاقة جيدة مع الأسرة الإعلامية بكل أنواعها. وبمناسبة اليوم الوطني لحرية الصحافة، أهنّئكم وأتمنى لكم المزيد من النجاح في المستقبل».

العربي عبد اللاوي: الإعلام طرف أساسي في المعادلة الرياضية

أكد رئيس الإتحادية الجزائرية لرفع الأثقال، أنه لا يمكن الاستغناء عن دور الأسرة الإعلامية، لأنها طرف مهم في معادلة الرياضة، بالنظر لما تقدمه من إضافة في قوله: «الإعلام الرياضي محور أساسي وطرف مهم في المعادلة الرياضية ولا يمكن الإستغناء عنه، لأننا لا نستطيع القيام بأي شيء من دون اللجوء للإشهار، للتظاهرات والمنافسات، وخير دليل العمل الذي كان في منتهى الإحترافية خلال الأزمة الصحية التي مرت بها البلاد، حيث تمكنا من الإطلاع على كل التفاصيل بالنسبة للرياضيين داخل وخارج الوطن عن طريق وسائل الإعلام في كل المستويات والتخصصات دون تمييز. وبمناسبة اليوم الوطني لحرية الصحافة أتقدم بأحر التهاني لكم، تمنياتي بالمزيد من النجاح والتألق في المستقبل».

الإعلامي محمد حبيب بن حماد: الصحافة الرياضية... خطوة مهمة نحو الأمام

تطرق محمد حبيب بن حماد، صحفي بالقسم الرياضي لجريدة «الجمهورية، إلى التحديات التي تنتظر الإعلام الجزائري في ظل العولمة قائلا: «أصبحت الساحة الإعلامية الرياضية مليئة بالمواهب الشابة التي أثّرت المجال في مختلف التخصصات، بما فيها الرياضية في القطاعين العام والخاص في كل الأنواع السمعية، المرئية، المكتوبة والإلكترونية مواكبة لما تفرضه العولمة والتطور التكنولوجي. كما كان للتعددية فضل كبير وبمثابة انطلاقة فعلية لعهد جديد أخذت خلاله الرياضة مكانتها في مختلف وسائل الإعلام، لأن هذا الفضاء خلق نخبة من الصحفيين تمكنوا، بفضل حسهم المهني، من لفت انتباه أكبر الوسائل الإعلامية الأجنبية والعربية. لكن في المقابل، هناك بعض الشوائب والسلبيات أثرت كثيرًا على الساحة الإعلامية الرياضية في الجزائر، التي لا تزال بحاجة إلى العديد من الإصلاحات حتى تواكب الإحترافية التي طرأت في المجال عبر العالم. فالشارع الرياضي بحاجة إلى قنوات رياضية، سواء الخاصة أو العمومية لتغطية الكم الهائل من الأحداث الرياضية في إطار منظم ومؤطر».

يزيد مرار: الإعلام الرياضي في زمن الرقمنة

من جهة أخرى، تمكنت الصحافة الإلكترونية من أخذ مكانتها بامتياز مواكبة للتطورات التكنولوجية، بحسب الصحفي يزيد مراري، قائلا: «يعتبر قطاع الإعلام بطبيعته في طليعة التحولات الرقمية عندما نعلم أن الصحافة الرياضية تشكل مجموعة توظيف مهمة جدًا للشباب واستقطبت شريحة مهمة من مجتمعنا، ما أحدث ثورة حقيقية في تناول الأخبار وتداولها عبر مختلف المنصات الرقيمة وخلق فرصا مهنية جديدة إمتصت العدد الكبير من خريجي معاهد الإعلام والإتصال في السنوات الأخيرة، ساهم في نجاحها حب الجمهور للسرعة في تلقي المعلومة والتفاعل معها في مواقع التواصل الإجتماعي وساعدت حتى الصحفيين في القطاعات السمعية، والمرئية والمكتوبة في التزود بالمعلومة بطريقة أسهل. لكن دائما يجب أن يكون التقيد بأخلاقيات المهنة في التعامل مع معالجة الخبر الصحفي والسعي للحصول عليه من المصدر. وبهذه المناسبة أتمنى المزيد من الرقي والإزدهار للإعلام الجزائري بكل أنواعه».

بدر الدين حجام: نقائص كبيرة في الإعلام الرياضي

تطرق الزميل الصحفي بقناة النهار بدر الدين حجام، إلى النقائص التي يعاني منها الإعلام الرياضي في الجزائر في قوله: «الإعلام الرياضي في الجزائر يعاني من عدة نقائص، أبرزها نقص مصدر المعلومة رغم الإجتهادات الموجودة لدى الإعلاميين المتخصصين في هذا المجال بسبب نقص التكوين لدى أغلب الرياضيين في جانب التواصل مع الجهات الإعلامية، ما يعرقل من مهامنا في الميدان والمعلومة لا تصل بالشكل المطلوب للجمهور ولهذا أتمنى أن تتحسن الأوضاع مستقبلا، ويبقى دور الإعلام الرياضي مهما وبارزا لتطوير الرياضة في حال كان عمل مشترك بين كل الجهات».

سفيان مهني: فتح السمعي البصري أعطى تنوعا خدم الرياضة

تحدث الإعلامي بجريدة ليبارتي سفيان مهني، عن نقطة جد مهمة تتعلق بالتحول الذي طرأ على الساحة الإعلامية في السنوات الأخيرة بفتح قنوات تلفزيونية خاصة، قائلا: «الإعلام الرياضي في الآونة الأخيرة عرف تحولا كبيرا من ناحية التعامل مع المواعيد الرياضية، خاصة بعد فتح مجال السمعي البصري، لأن القنوات الخاصة أعطت مساحة كبيرة للرياضة، ما جعل الجمهور يتحصل على أكبر كمية من المعلومات حول الإختصاصات التي يرغب في متابعتها. ورغم النقائص، إلّا أننا سجلنا قفزة نوعية بامتياز وأتمنى أن تكون الأمور أفضل في المستقبل.

اليوم الوطني للصحافة

رئيس المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين، رياض بوخدشة:

وضع استراتيجية إعلامية وطنية لترشيد النفقات وترقية المضمون

أثار رئيس المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين واقع قطاع الإعلام المتأرجح اليوم بين أزمة مالية عصفت بعديد العناوين، وأزمة مهنية واحترافية، لها أثر سلبي على الظروف الاجتماعية للصحفي. هو وضع يعتقد رياض بوخدشة، في تصريح لـ «الشعب ويكاند»، أنه حان وقت تجاوزه، في قوله: «نحن في مرحلة بناء جزائر جديدة، نتمنى أن تلجأ الوصاية والشركاء الفعليين الحقيقيين في القطاع إلى عمل مشترك الهدف منه تقنين القطاع بقوانين تضمن حقوق العمال، من خلال وضع استراتيجية إعلامية وطنية واضحة تعمل على ترشيد النفقات، وفي الوقت ذاته تُرقي المضمون الإعلامي، وما بين المسألتين ترتقي ظروف عمل الصحفي واستعادة كرامته المهضومة منذ سنوات».

آسيا مني

يرى الإعلامي رياض بوخدشة، أن الصحفي أكبر المتضررين في الوضع الحالي للإعلام الخاص، ويقول إن «الأوضاع العامة في بلدنا لم تسمح بعد مع الأسف لتحيين وتجديد المنظومة التسييرية للإعلام، حتى تستطيع أن تتكيف مع الهزات المالية المحتملة التي تضرب كل دول العالم»، ويضيف قائلا: «هناك ذكاء وحنكة في تسيير الأزمات ومواجهتها، والدول التي لا تمتلك إستراتيجية إعلامية وليست لديها خطط تقع في أزمات، وهو الشيء الذي حصل في الجزائر، والدليل على ذلك تسريح عمال في بعض المؤسسات الخاصة، والبعض بلا أجور في أخرى، جراء تأثر وسائل إعلام بأزمة مالية كانت في السابق وزادت حدّتها أثناء الأزمة الصحية المترتبة عن فيروس كورونا».

الصحافة ليست مؤمّنة ضد المخاطر

عرج بوخدشة في حديثه على عناوين علقت نشاطها الإعلامي، أو توقفت إضطراريا بسبب شح المداخيل، وكان الصحافي فيها المتضرر الأول من هذا الوضع المادي الذي ترتب عنه تسريح عدد لا بأس من الصحفيين.

«مؤسسات تظهر وأخرى تختفي حسب حصولها على الإعلانات العمومية، وهي مسألة مهمة جدا تتعلق باتفاقيات العمل القطاعية وشروط العمل»، وهنا يقول رياض: «لا نقبل كمجلس وطني للصحافيين الجزائريين أن يكون الصحافيون وكافة العمال في المؤسسة الإعلامية ضحايا الوضعية المالية، لأن الملاحظ أنه لم يتضرر لا ناشرون ولا ملاك المؤسسات، وهو أمر مرفوض وغير مقبول، ففي أي قانون من القوانين لا يجب أن يكون العامل هو كبش الفداء وحتى نخرج من هذه المسألة، يجب أن نقنّن القطاع بقوانين».

مخاوف من عدم إدراج الصحافة ضمن المهن الشاقة والشاقة جدا

وذكر بوخدشة أنه من بين الأمور الغائبة في القطاع، أن الصحافة ليست مؤمنة من المخاطر المختلفة، وليست لها اشتراكات مع صندوق التأمين على المخاطر، كما أن الصحافيين لا يخضعون لنظام التأمين مع الصندوق الوطني للبطالة.

ويضيف المتحدث قائلا: «إن الصحفي عندما يفقد منصبه نتيجة أزمة مالية، على الأقل يجب أن يستفيد من منحة يضمنها له الصندوق الوطني للتأمين على البطالة مدة معينة إلى غاية اندماجه مرة أخرى في الحياة المهنية، كل هذه الأمور غائبة، وانعكست بشكل سلبي على الصحافيين وعائلاتهم. ولّد هذا الوضع شعورا بالإحباط وإحساسا بفقدان الأمن المبالغ فيه، وانعكس هذا الأمر أيضا على تفشي أمراض خطيرة ومزمنة في الوسط الصحفي في غياب الطب المهني».

المطالبة باستغلال أرباح القطاع في استثمار داخلي..

استطرد رياض حديثه مؤكدا أن مبرر إنعدام الإشهار بات يتخذ كذريعة لعدم صرف رواتب العمال أو البحث عن عمالة رخيصة أو مستغلة، «هذا الأمر مرفوض في قانون العمل قبل أن يكون مرفوضا في أخلاقيات مهنة الصحافة، والمؤسسة الإعلامية التي تستفيد لسنوات طويلة من دعم الدولة سواء فيما يخص الطباعة، تخفيضات ضريبية أو دعم متعلق بالإعلانات العمومية سنوات، عندما يتراجع حجم الإشهار في العنوان تلجأ إلى خصم الرواتب وعدم تسديد الأجور، هو أمر فيه تعدي على الحقوق المهنية والاجتماعية للصحفي».

أتوقّع خلال السنتين المقبلتين أن تتقلّص مظاهر التعسف الاجتماعي المرتكب في حق الصحافيين، وأن نبقى نواجه فقط تحديات تتعلق بالاحترافية والمهنية

وبرر رياض أن الدولة تمول الصحافة الخاصة كما تمول الصحافة العمومية، ومن مصدر واحد وهو المصدر الرئيسي لتمويل العناوين الوطنية، خاصة الصحافة المكتوبة، وهي الوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار. والصحيفة العمومية، يقول رياض، إن أرباحها توضع في خزينة ربما هي ملك جماعي أو ملك للمؤسسة إن لم تكن ملك للدولة، أما عن أرباح المؤسسات الخاصة، فقد تساءل رياض أين تذهب، وهو سؤال كبير – يقول –يجب الإجابة عليه.

وأضاف بوخدشة أن المجلس الوطني للصحافيين يحرص على المطالبة بعدم استغلال أرباح قطاع الإعلام في استثمارات خارج قطاع الإعلام، و»يجب على الذي يستثمر في قطاع الإعلام أن يستثمر الأرباح المحققة داخل القطاع، وأن لا تذهب في إستثمارات لبناء فنادق أو مطاعم أو أنشطة تجارية خارج البلاد، وهو أمر خطير نتمنى أن ينتهي ويتم وضع حد له، وأن تعمل هذه الأخيرة في إطار أخلاقيات المهنة».

ومن هنا يؤكد أن «المشكلة لا تكمن في غياب التمويل وغياب الأموال، بل في سوء التسيير، وربما فساد موجود في بعض المؤسسات التابعة للقطاع الخاص، وعلى الناس أن تخضع للقانون، كما على الدولة ووزارة الإتصال والحكومة عموما إخضاع قطاع الصحافة، لا أقول للرقابة ولكن على الأقل للضبط، وإن قلنا الرقابة فيجب إخضاعها للرقابة المالية ولنظام محاسباتي صارم يحمي الحقوق، ويحرص على تطوير المهنة ويضمن عدم استنزاف أموال الصحافة خارج الصحافة».

في الشق المتعلق بالوضع المهني العام الذي يعيشه الصحفي اليوم، أكد بوخدشة أن المؤشرات تتحدث عن تزايد ضغوط ممارسة من ملاك العناوين الإعلامية على الصحافيين أكثر من أي جهة أخرى، والصحفي لا يزال يقوم بساعات عمل تفوق معدل ساعات العمل المحددة من قبل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، مشيرا إلى أن الصحفي لازال يتعرض للإهانة اللفظية، ويعمل بعقود هشة أو في بعض الأحيان بدون عقود.

وأوضح المتحدث أن الأدوات الرقابية التي فرضتها وزارة العمل مؤخرا قلصت من ظاهرة عدم التصريح بالصحفيين والعمال، غير أن الظاهرة لا تزال موجودة، متمنيا اختفاءها نهائيا.

ويقول بوخدشة إن الصحفيين يفتقدون لطب العمل، وللأسف هناك مخاوف من عدم إدراج الصحافة ضمن المهن الشاقة والشاقة جدا، كل هذه المسائل تجعل مهنة الصحافة ليست فقط مهنة متاعب، بل مهنة مخاطر يجب أن يتعاون عليها الجميع، و»نحن أمام استحقاق واستفتاء على دستور البلاد، نتمنى فيما بعد مرحلة دستور البلاد الجديد أن تكون الصحافة أمام عهد جديد من الحقوق والمهنية والاحترافية، وأن يشعر الصحافيون بكرامتهم»، يقول بوخدشة.

الأرباح المحقّقة في قطاع الإعلام لا يجب أن تذهب في استثمارات لبناء فنادق أو مطاعم أو أنشطة تجارية خارج البلاد

الدستور وفّر نصوصا كافية لضمان تحقيق صحافة حرّة محترفة

عن وثيقة الدستور، قال رياض إنّها وفّرت نصوصا كافية لضمان تحقيق صحافة محترفة، حرة، تمتاز بالحد الأدنى من هوامش الحرية المعمول بها في الدول العالم، لكن للأسف من حيث الواقع والممارسات نجد المشكلة في عدم احترام النصوص والقوانين.

وعليه يقول: «نتمنى في حال التصويت على الدستور بنعم، والذي خص الصحافة بحوالي 6 بنود أن تتحول إلى قوانين تنظيمية تطبّق على أرض الواقع»، وأضاف بأنه يتوقع خلال السنتين المقبلتين أن تتقلص مظاهر التعسف الاجتماعي المرتكب في حق الصحافيين، وأن نبقى نواجه فقط تحديات تتعلق بالاحترافية والمهنية، خاصة وأننا نواجه حاليا تحدي نشوء صحافة الكترونية حديثة في غياب قانون ضابط لها.

رفع أرضية مطالب وطنية شاملة تتضمن مشكلات القطاع

عن عمل المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين، قال بوخدشة إنّه تم رسم إستراتيجية عمل متوسطة المدى، تمتد إلى ثلاثة سنوات، السنة الأولى للتأسيس والتي تم خلالها إقناع عموم العائلة الإعلامية بأنه ينبغي أن يكون هناك إطار تنظيم جديد عصري شامل، وقد تم تحقيق هذا الهدف، ونحن اليوم، يضيف، «نعيش مرحلة ثانية نرتكز فيها على الحوار والتعريف بمشاكل القطاع من خلال جلسات حوار مع وزارة الإتصال، وبعض الناشرين وأصحاب المؤسسات الإعلامية وهناك حوار داخلي ما بين الصحافيين، كما يرتقب تنظيم موائد نقاش حول وضعية الصحافة «.

وبعد مرحلة الدستور، يفيد رياض: «ندخل في مرحلة ثالثة وهي رفع أرضية مطالب وطنية شاملة تتضمن المشكلات والحلول، ولنتحوّل بعدها إلى عمل ميداني، وربما يذهب المجلس إلى مواقف على أرض الواقع للتحسيس بالأزمة التي يعانيها الصحافيون، وفي كل الأحوال يبقى النقاش والحوار هي الأداة القوية لحل كل المشكلات التي تواجهنا».

اليوم الوطني للصحافة

صحافيون يؤكدون:

آن الأوان أن تمارس سلطة الضبط مهامها

■ التجاوزات المسجلة مردها نقص التكوين وعدم احترام أخلاقيات المهنة

دعا إعلاميون بوسائل إعلام مرئية ومكتوبة مختلفة، سلطة الضبط السمعي البصري إلى ممارسة مهامها والعمل بقوانين منصوص عليها، لوضع حد لتجاوزات قنوات أصبحت تبث برامج لا ترقى لمستوى المشاهد والممارسة الإعلامية النبيلة، مؤكدين أن تجاوزات صحفيين باسم حرية التعبير تعود إلى نقص في التكوين.

سهام بوعموشة

أكد عبد المجيد بن قاسي، صحفي بالتلفزيون الجزائري، في تصريح لـ«الشعب ويكاند»، أنه يحترم الخط الافتتاحي للمؤسسة التي يشتغل بها، وهذا من البديهيات التي لا يمكن الخروج عنها، قائلا إن الساحة الإعلامية الجزائرية، خاصة الإعلام المرئي، تحدث فيه الكثير من التجاوزات، مصدرها بالأخص القنوات الإعلامية الخاصة أو كما تسمى «الأجنبية»، حيث أنه منذ نشأتها تعمل بدون احترام أخلاقيات المهنة والمجتمع الجزائري الذي ننتمي إليه.

وأشار بن قاسي، إلى أن بعض البرامج التلفزيونية التي تبث غير أخلاقية، لا من حيث المضمون ولا مقدمي البرامج ولا حتى الضيوف الموجودون في بلاطوهات القنوات، ما خلق ردود أفعال على مواقع التواصل الإجتماعي. وشدد المتحدث على ضرورة ممارسة سلطة الضبط مهامها المنوطة بها والردع بالقوانين سارية المفعول، في انتظار حدوث تغيّرات.

وبحسبه، في انتظار حدوث ذلك يجب وضع حد لهذه التجاوزات، إما أن تمتثل القنوات لقوانين أخلاقيات المهنة أو يسحب منها الإعتماد، قائلا: «الاعتماد أصبح ورقة يسوقها بعض المسؤولين وهذا أخطر على الإعلام».

وعن سبب هذه التجاوزات، قال صحفي التلفزيون إنها تعود لطبيعة التكوين من جهة، أو حتى معدوا الضيوف الحاضرين في البلاطوهات، متسائلا: هل المستوى الثقافي والاجتماعي والسياسي والفكري للجزائري انحط لهذه الدرجة؟ أم أن ما نراه هو مرآة عاكسة لواقع مجتمعنا، مضيفا أنه من واجب الصحفيين وضع ضوابط وعدم ترك المشهد الإعلامي يعيش في فوضى.

من جهتها، أوضحت ليندة نايلي، من «Le jour d'algérie»، أن تجاوزات بعض الصحفيين مردها نقص الاحترافية والمهنية، حيث أنه من المفروض أن يكون الصحفي واعياً بمسؤوليته وواجبه في إعلام المواطن وإلزامية الحياد في التعاطي مع الخبر واحترام أخلاقيات المهنة في معالجة المعلومة، مشيرة إلى أن بعض المؤسسات الإعلامية تبحث عن التمويل والسبق.

وبحسبها، المسؤولية عن هذه الأفة تقع على عاتق مالكي الجرائد والقنوات الخاصة، الذين يسمحون بحدوث مثل هذه التجاوزات لأغراض شخصية أو عشائرية أو حزبية، مشددة على تدخل سلطة الضبط لتنظيم المشهد الإعلامي.

وترى صبرينة محمدي، من جريدة المساء، أنه يجب على الصحفي أن يتحلى بأخلاقيات المهنة في الممارسة الإعلامية، ويحتكم لضميره باعتماد الموضوعية في نقل الخبر بعيدا عن التهويل والتشهير، الذي يخلق فوضى وبالتالي حدوث تبعات على متلقي الرسالة الإعلامية.

وتقول صحفية بقناة خاصة، إن العمل الصحفي ليس نشاطا عشوائيا بالمؤسسة الإعلامية التي تنتمي إليها، فهو محكوم بضوابط عدة ورؤية إعلامية وأهداف، مبرزة احترامها للخط الافتتاحي لمؤسستها.

بالنسبة لما تضمنه الدستور الجديد، ترى أن أغلب الحقوق لم تطبق بعد في كل الوسائل الإعلامية، ووجود نوع من التماطل في تطبيق بعد الحقوق الخاصة بالصحفيين، قائلة: «أما بخصوص الحريات العامة والحق في الإعلام، كما حددها قانون العقوبات وأيضا جرائم الصحافة المعروفة، من قذف وسب وشتم ونشر وبث الأخبار المغلوطة أو الأخبار الملفّقة التي أصبحت تمع بها شبكات التواصل الاجتماعي، فهذه أمور لطالما تضمنتها الخط الافتتاحي للمؤسسة، وحرصت على تطبيقها قبل التأكيد عليها في مشروع مسودة الدستور».

تنهينان خوشي، صحفية بجريدة خاصة ناطقة باللغة الفرنسية، قالت إنها تحصل على المعلومة من المصدر وتتأكد من صحتها قبل نشرها، على خلاف بعض الصحفيين الذين يهرولون لأخذ المعلومة ونشرها بحجة السبق الصحفي دون التأكد من صحتها، وهذا ما يوقعهم في الخطأ، مشيرة إلى أن الكارثة هي أن معظم المواقع الإلكترونية تنقل المعلومة الخاطئة وتتداولها، وهذا يعود لنقص تكوين الصحفي وعدم تقيده بأخلاقيات المهنة.

وتأسفت تينهنان عن عدم خضوع الصحفي المتخرج من الجامعة لتكوين ميداني لمدة وجيزة في بعض وسائل الإعلام، بحكم أن هذه الأخيرة لا تتوفر على عناصر كافية يمكنها التكفل بتكوين الصحفي الجديد، فهي تكلفه بكتابة مقال صحفي وهو جاهل بفنيات التحرير، وهذا ما يجعله يقع في أخطاء وتجاوزات، مؤكدة أن الصحفيين الجدد، بخاصة الشباب، جاهلون بالقوانين التي تضبط نشاط الممارسة الإعلامية، عكس الصحفيين القدامى. كما أن التكوين الأكاديمي لا يعلمهم الاعتماد على المصدر في كتابة مقال صحفي.

وترى صبرينة محمدي، قائلة: «أما بخصوص الحريات العامة والحق في الإعلام، كما حددها قانون العقوبات وأيضا جرائم الصحافة المعروفة، من قذف وسب وشتم ونشر وبث الأخبار المغلوطة أو الأخبار الملفّقة التي أصبحت تمع بها شبكات التواصل الاجتماعي، فهذه أمور لطالما تضمنتها الخط الافتتاحي للمؤسسة، وحرصت على تطبيقها قبل التأكيد عليها في مشروع مسودة الدستور».

تنهينان خوشي، صحفية بجريدة خاصة ناطقة باللغة الفرنسية، قالت إنها تحصل على المعلومة من المصدر وتتأكد من صحتها قبل نشرها، على خلاف بعض الصحفيين الذين يهرولون لأخذ المعلومة ونشرها بحجة السبق الصحفي دون التأكد من صحتها، وهذا ما يوقعهم في الخطأ، مشيرة إلى أن الكارثة هي أن معظم المواقع الإلكترونية تنقل المعلومة الخاطئة وتتداولها، وهذا يعود لنقص تكوين الصحفي وعدم تقيده بأخلاقيات المهنة.

وتأسفت تينهنان عن عدم خضوع الصحفي المتخرج من الجامعة لتكوين ميداني لمدة وجيزة في بعض وسائل الإعلام، بحكم أن هذه الأخيرة لا تتوفر على عناصر كافية يمكنها التكفل بتكوين الصحفي الجديد، فهي تكلفه بكتابة مقال صحفي وهو جاهل بفنيات التحرير، وهذا ما يجعله يقع في أخطاء وتجاوزات، مؤكدة أن الصحفيين الجدد، بخاصة الشباب، جاهلون بالقوانين التي تضبط نشاط الممارسة الإعلامية، عكس الصحفيين القدامى. كما أن التكوين الأكاديمي لا يعلمهم الاعتماد على المصدر في كتابة مقال صحفي.

وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر لـ «الشعب» ويكاند:

لن نقبل بأي تشويه يطال صورة الجزائر

■ الوثيقة الدستورية تحمي الصحفي من أي استغلال أو توظيف

■ المشروع جاء ليحقق مطالب الحراك الشعبي المبارك

يؤكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر، في حوار خص به «الشعب ويكاند»، أن الاحتفال باليوم الوطني للصحافة، يأتي هذه السنة في ظروف خاصة، تتزامن وفتح عديد الورشات لبناء الجزائر الجديدة، على رأسها مشروع تعديل الدستور. وأفاد الوزير، أن مسار إصلاح القطاع يهدف إلى الخروج بمخطط يؤسس لإعلام جزائري يرقى إلى المستوى العالمي. وأكد الحرص على التصدي لكل تشويه يطال صورة الجزائر، خاصة من قبل الإعلام الأجنبي الذي يبث أشياء غير بريئة.

الصحفي: حمزة محصول
تصوير: آيت قاسي محمد

«الشعب ويكاند»: يتزامن اليوم الوطني للصحافة هذه السنة والأسبوع الأخير من عمر الحملة الاستفتائية على مشروع تعديل الدستور. كيف تسهم البنود الجديدة في الوثيقة الدستورية في تقوية الممارسة الإعلامية، سواء على صعيد الحرية أو على صعيد الضوابط المهنية؟

وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة: الاحتفال باليوم الوطني للصحافة يمتاز هذه السنة بأنه يأتي في ظروف خاصة، وفي ظل فتح عديد الورشات لبناء جزائر جديدة رغم الوضع الصحي الصعب، الذي ألقى بظلاله على جميع مناحي الحياة وتتزامن المناسبة مع عرض مشروع التعديل الدستور على الاستفتاء، وهو المشروع الذي جاء ليحقق مطالب الحراك الشعبي المبارك الذي حرر الجميع.

فالوثيقة، وبإشادة من الجميع، جاءت لتعزز الحريات وتحفظ الحقوق وتنزع الغموض عن الكثير من المسائل التي أغفلت في الدساتير السابقة.

وتعلمون جيدا أننا نعمل على تكييف النصوص القانونية مع متطلبات المرحلة لمواكبة التطورات التي يشهدها قطاع الإعلام في العالم، وبالتالي جاء مشروع تعديل الدستور بعدة أشياء في مصلحة الصحفي، الذي يعتبر عين الدولة وصوت المواطن وليحميه من أي استغلال أو توظيف لا يخدم مصلحة الوطن.

■ يلاحظ على نص المادة 54 من مشروع تعديل الدستور، أن المؤسس الدستوري أسهب هذه المرة في تفصيل عناصر حرية الصحافة وأطرها القانونية. ما دوافع ذلك؟

■■ تتطرق المادة 54 من مشروع تعديل الدستور إلى حرية الصحافة في 06 فقرات، فهي ترث من الدساتير القديمة فكرتين:

الفكرة الأولى: حرية الصحافة شرط احترام حرية الغير وحقوقهم وكرامتهم.

وفكرة ثانية أدخلت في دستور 2016 أنه لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية، إضافة إلى هذه الازدواجية المفاهيمية أضافت المادة 54 «50 سابقا»، أضافت 04 نقاط جديدة تتلخص كالآتي:

ضمان حرية الصحافة من المكتوبة والسمعية البصرية إلى الإلكترونية.

تفصيل مضمون حرية الصحافة والتي تشمل 06 حقوق:

الحق في التعبير والإبداع للصحفيين ومتعاوني الصحافة.

الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات.

الحق في استقلالية الصحفي والسر المهني.

الحق في إنشاء الصحف والنشريات بمجرد التصريح.

الحق في إنشاء قنوات تلفزيونية ومواقع وصحف إلكترونية.

الحق في نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء.

ويمارس هذا الحق في إطار احترام القانون وثوابت الأمة وقيمها الدينية، الأخلاقية والثقافية.

كما تضمنت المادة 54 من مشروع تعديل الدستور فقرة ثالثة جديدة هي:

تمنع نشر خطاب التمييز والكراهية.

أما الفقرة الرابعة الجديدة ضمن مشروع تعديل الدستور فهي تتعلق بما يلي:

«لا يمكن توقيف نشاط الصحف والنشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف الإلكترونية إلا بمقتضى قرار قضائي».

نظرا للوضعية المتدهورة للصحافة الوطنية على أكثر من صعيد، كيف يمكن ألا يتعارض دور السلطات العمومية في دعم المؤسسات الإعلامية، التي تعاني ماديا ومسؤوليتها في وضع ضوابط الممارسة المهنية، مع ضمان حرية الصحافة؟

مخطط يؤسس لإعلام جزائري يرقى إلى مستوى عالمي

الوضع الذي تمر به المؤسسات الإعلامية لا يختلف عن ذلك الذي تعيشه معظم المؤسسات الاقتصادية، نظرا للظرف الصحي الصعب وكذلك بسبب تداعيات الممارسات التي كانت في السابق والتي تركت بصمة سوداء على سير العديد من المؤسسات نتيجة الفساد الذي نخر جسد المجتمع وأهلك الاقتصاد الوطني.

ونحن نسعى لوضع الأمور في مكانها الطبيعي بعد تشخيصنا للوضع، وقمنا بفتح عدة ورشات لإصلاح القطاع، منها ورشة الإشهار العمومي، التي نرى فيها المخرج من الحالة التي يعيشها الإعلام الوطني ويحرر الصحفيين من الوضعية الاجتماعية الصعبة ويجعل من مؤسساتهم مؤسسات قوية تصنع محتوى يكون في مستوى تطلعات الجمهور. فمن بين أهدافنا هو تمكين الإعلام الجزائري من أخذ مكانته في المشهد الدولي، لأننا نمتلك المورد البشري ولدينا الوسائل الكفيلة ببلوغ ذلك.

■ صدرت عنكم ردود فعل رسمية، حيال مواد إعلامية وطنية وبالأخص أجنبية (فرنسية)، لما فيها من قذف وتشويه للحقائق، البعض يرى أنه ليس في صالح الجهات الحكومية التعليق أو اتخاذ قرارات على ما ينشر في وسائل الإعلام، ما تعليقكم؟

■■ من باب احترام المواطن في حقه الدستوري في المعلومة الصحيحة، نحرص دائما على بتر المعلومات المغلوطة. ولهذا فإننا لن نبقى مكتوفي الأيدي أمام محاولات التشويش على عملنا لإعادة تنظيم القطاع ولن نقبل بأي تشويه يطال صورة الجزائر، إذ يسعى من ورائه المزيّفون للحقائق إلى زرع الشك في نفوس الجزائريين الذين صنعوا أعظم ثورة سلمية في تاريخ يوم 22 فيفري 2019.

فنحن كحكومة عيّنها رئيس منتخب من الشعب، فإننا ندافع عن المواطن الجزائري أينما كان، خاصة إذا تعرض للظلم، سواء عن طريق القذف أو تشويه الحقائق التي تعتبر في نظر القانون مساسا بالحقوق المكفولة في إعلام صادق.

■ في السياق، هل وصلتم إلى خلاصات معينة، بشأن ما إذا كانت تلك المواد الإعلامية الأجنبية، وظفت كورقة من أوراق الضغط التقليدية على الجزائر لفرض مسار سياسي معين؟

■■ بمجرد تدوين الملاحظات البسيطة حول مصدر تلك المواد الإعلامية وتوقيت بثها يخرج الجواب عن سؤالكم المباشر. فلا

ممارسات فاسدة حولت مؤسسات الإعلام إلى مكاتب لاستقبال أظرفة الإشهار العمومي

يختلف جزائريان في أن كل ما يأتي من خارج الحدود الجزائرية وتصنعه أياد غير جزائرية لابد أن تتعامل معه بحذر.

وهنا أؤكد لكم بأنه لا يوجد شيء بريء في الإعلام الأجنبي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشأن الداخلي لبلادنا، رغم علمهم مسبقا بأن الجزائريين لا يقبلون إملاءات خارجية، ولا يستطيع أي كان فرض مسار سياسي على الشعب الجزائري.

■ منذ توليكم مسؤولية وزارة الاتصال، أطلقتم عددا من الورشات الإصلاحية، قلتم خلالها، إن القطاع شيء من الخراب وكثير من الأنقاض»، واعتبرتم أن قانون 2012 «بناء غير مكتمل». هل تعتقدون أن الخروج من هذه الوضعية، يتطلب إعادة هيكلة جذرية، أم تقويما إصلاحيا فقط؟

■■ كل شيء يبنى بالإرادة وبالعزيمة ويواجه الكفاءات، فالكلام الذي قلته بعد تعييني على رأس القطاع مبني على دراسات ومعرفة عميقة بالقطاع.

وبالنسبة للقوانين، الإشكال المطروح اليوم هو تطابق النصوص مع الواقع، فالصحافة الجزائرية في العام 2020 ليست هي نفسها في سنوات التسعينيات، ولا الثمانينيات، كل شيء تطور ولابد للقوانين أن تواكب ذلك التطور.

وعليه، فإن الورشات الإصلاحية التي شرعنا فيها عبارة عن أبواب مفتوحة أمام المهنيين الحقيقيين ونحن في تواصل دائم مع الفاعلين في حقل الإعلام بمختلف تخصصاته، لأننا نريد الخروج بمخطط يؤسس لإعلام جزائري يرقى إلى مستوى عالمي من حيث صناعة المحتوى وكذلك بمعالجة تقنية عالية الجودة.

■ شاهدنا أن النقاش في الورشات الثلاث الأولى، طغى عليه منطق «الربح» (طلب الاستفادة من الإشهار العمومي)، الذي لطالما شكل الأرضية الهشة للإعلام الوطني. كيف السبيل إلى تحقيق وضع اقتصادي واجتماعي مستقر نسبيا للمؤسسات الإعلامية وللصحفيين دون أن يناط بالدولة دور الكفيل؟

■■ السياسة الجديدة للحكومة مبنية على تحرير المبادرات وتشجيع المقاولاتية لدى الشباب، وبالتالي فإن التوجه الحالي لتمكين الشباب أصحاب المشاريع حتى في قطاع الإعلام سينعش التنافسية ويؤدي بالقطاع إلى المساهمة في الحركية الاقتصادية، والاشهار العمومي يعتبر شكلا من أشكال الدعم والمرافقة لتلك المؤسسات.

وعليه، فإن الدعم مستقبلا يكون بحسب مردودية كل مؤسسة إعلامية ولن نكرر

لن يسمح بالنشاط في حقل الإعلام إلا للمهنيين

أخطاء الماضي التي حولت الكثير من المؤسسات الإعلامية إلى مجرد مكاتب لاستقبال أظرفة الإشهار العمومي، ولم يستفد من عائداته لا الصحفيون ولا المواطنون الذين يطمحون لما هو أفضل دائما.

ويندرج هذا الدعم في إطار تعاقدي جديد مبني على احترام قوانين الجمهورية المتعلقة بظروف التشغيل والنظام الجبائي واحترام النظم التشريعية الأخرى.

■ كشفت التقارير الرسمية أن الفساد المالي، الذي ضرب القطاع، لا يختلف عن ذاك الذي تعرض له الاقتصاد الوطني بشكل عام. أين وصلت جهودكم في تنظيف كل هذا الدنس الذي شوّه الإعلام الجزائري؟

■■ نحن مستمرون في تجسيد وعود السيد رئيس الجمهورية، خاصة فيما تعلق بتنقية الأجواء التي عكرتها ممارسات وسلوكيات منافية للأخلاق، كرست للفساد وأفقدت الشعب الثقة في مؤسسات الدولة، ونحن بصدد التأسيس لمرحلة جديدة تكون مبنية على الشفافية والموضوعية، ولن يسمح فيها بالنشاط في حقل الإعلام إلا للمهنيين أنفسهم. ولهذا نحن في تشاور دائم مع الصحفيين الحقيقيين ونعمل على تشجيع الإعلام الوطني وتحفيز الأقلام النزيهة التي تنتقد من أجل البناء وتصويب جهود الدولة لاسترجاع ثقة المواطن.

■ تعكفون منذ أشهر على وضع ضوابط قانونية لتوطين القنوات التلفزيونية الخاصة والمواقع الالكترونية وضبط عملها باستصدار نصوص تنفيذية، أين وصلت العملية؟ وهل اصطدمتم في المسعى الإصلاحي بقوى التعطيل؟

عملية تنظيم قطاع الإعلام بدأت منذ أشهر وكل الورشات مفتوحة بغرض إعداد تصور شامل ومتكامل، ومن ثم المرور إلى مرحلة إعداد النصوص القانونية التي لابد أن تتسم بالوضوح والديمومة.

وتعلمون جيدا، أن القنوات الخاصة لم تكن خاضعة للقانون الجزائري ونحن نعمل حاليا على توطين بثها من الجزائر للحيلولة دون تحويل الأموال إلى الخارج بالعملة الصعبة وبطرق مشبوهة... ولأن الوثيقة الأساسية هي الآن مروحة للاستفتاء أمام الشعب، فإن المصادقة عليها يوم الفاتح من نوفمبر المقبل تعد تزكية من الشعب لاستكمال مسار الإصلاحات في القوانين العضوية الأخرى ومنها قانون الإعلام الذي سيكون من أهم القوانين مستقبلا.

بالنظر إلى حجم الفراغات القانونية الناظمة للمهنة، هل سنبالغ لو قلنا إن الحكومات السابقة تخلت عمدا عن تأدية مسؤوليتها تجاه الإعلام الوطني وتركته للفوضى والاستغلال السياسي والتمويل الأجنبي؟

حجم الفساد الذي ضرب الاقتصاد الوطني يعكس مدى الفوضى التي كانت تسود البلاد في العقدين الماضيين، فكل شيء كان يسير بأهواء فئة قليلة على حساب المصلحة العامة. فالإعلام القوي يعبّر تلك الممارسات، وبالتالي فإن ترك الإعلام يتخبط في الفوضى وسوء التسيير، كان هدفه حماية بعض الأشخاص من مقصلة الصحافة التي تعد العين الحقيقية لأجهزة الرقابة وتعين القضاء على محاربة الفساد.

■ تؤكدون في كل مرة، أن نهاية الصحافة الورقية أمام الإعلام الرقمي، حتمية تاريخية... كيف يمكن أن يكون التحول المنشود ذا مغزى وعلى أساس يحفظ الأصول المتينة للمهنة، وليس مجرد مسايرة لواقع فرضه التطور التكنولوجي؟

■■ الصحافة الورقية لابد أن تتكيف مع متغيرات العصر، فحتى الكتاب الورقي بدأ يفقد قراءه أمام الكتاب الإلكتروني، فلابد أن يعيش كل زمنه بحسب متطلباته، والتحول الرقمي بات حتمية في كل المجالات.

وهنا لم يعد أمام المواطن الوقت للتنقل إلى الكشك لاقتناء جريدة تسرد أخبارا وقعت في اليوم السابق، فعصر السرعة يفرض علينا التعاطي مع الأخبار في حينها وهذا ما تفعله الصحف الإلكترونية، فيما بقيت الصحف الورقية تركز على المقال أو الريبورتاج المطول في الغالب، ورغم الحنين إلى الجريدة الورقية لكن الواقع غيّر من طباعنا في طريقة عيشنا.

الأستاذ كمال حجام لـ «الشعب ويكاند»:

هناك رؤية لبناء مشهد إعلامي جديد

أكد كمال حجام، أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة ورقلة، أن المشهد الإعلامي بالجزائر يعرف مشاكل عميقة وتجاوزات كثيرة، لا ترتبط فقط بعدم احترام أخلاقيات المهنة أو نقص التكوين الأكاديمي، الذي تبقى - بحسبه- أمورا ثانوية وسطحية، مقارنة بالأزمة العميقة التي حالت دون بناء إعلام تنويري هادف كما هو متفق عليه في أبجديات الإعلام المتدارسة عبر الزمن وفي كبرى المدارس الإعلامية الأنجلوساكسونية والفرنسية والعربية.

سهام.ب

بحسب الأستاذ حجام، يكمن المشكل في عدم السماح بتشكيل صحافة حقيقية تكون في شكل سلطة مضادة تمارس مهامها الرقابية والتثقيفية والتوعوية والتنويرية في المجتمع ككل، بل اتجه الأمر إلى تمييع المشهد الإعلامي ودخول المتطفلين على الصحافة وأصبحوا هم القاعدة، فيما أصبح الصحفي الملتزم الاستثناء، مشيرا إلى أن جزءا من الممارسة الصحفية في قبضة دخلاء على المهنة.

وأشار المتحدث، إلى أن أصحاب المال وأغلبهم لا يمتلكون رأسمال أو رصيدا ثقافيا، أصبحوا هم من يتحكمون في الخطاب الإعلامي والمؤسسات الإعلامية، عبر السيطرة على شريان الفضاء الإعلامي ككل، أي أن السلطة المالية استحوذت على الفضاء الإعلامي والمؤسسات الإعلامية وقاسمت السلطة نفوذها على وسائل الإعلام.

وقدم أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة ورقلة قراءة بانورامية للمشهد الإعلامي الجزائري، بحيث وجد أنه مشهد مشوه وملوث، خاصة بعدما طال هذا التلوث الفضاء السمعي البصري الذي يعتبر

بمثابة هوية بصرية للبلاد ككل.

وأشار الأستاذ حجام، إلى أن الخطاب السياسي الحالي يؤكد وجود رؤية لبناء مشهد إعلامي جديد في الجزائر الجديدة، وأنه لابد أن يعاد النظر في الخارطة الإعلامية ككل ويتم تطهير المشهد الإعلامي من كل هذه الشوائب بالتطبيق الصارم للقوانين، وبناء مشهد إعلامي جديد وفقا لما تنص عليه القوانين وبالتالي اندثار ممارسات الاحتكار لرجال الأعمال والطفيليين في المشهد الإعلامي.

في المقابل، يرى المتحدث أنه يتعين تعزيز منظومة التكوين الأكاديمي الجامعي واحترام مخرجات الجامعة، حتى يتم تمكين أهل الاختصاص وأصحاب التكوين الجامعي من ممارسة المهنة، بدل الاستعانة بـ«البودكاستر»، أو ما يعرف «اليوتيوبر»، وبالتالي هذه الأمور بحاجة إلى إرادة سياسية، إذا ما أريد أن تساهم وسائل الإعلام في بناء الدولة ومشروع المجتمع، وإضافة إلى هذا الفضاء الأكاديمي، يجب إعطاء أهمية للتكوين في الإعلام والسمعي البصري، وعدم إبعاده عن التوجيه، لتفادي تخرج صحفي دون مستوى كبير.

وبخصوص سلطة الضبط التي يفترض أن يكون لها دور أساسي في ضبط المشهد الإعلامي بالجزائر، تأسف حجّام لما وصفه غياب تفعيل القوانين ومضمونها، منها سلطة ضبط الصحافة المكتوبة الغائبة تماما، ومجلس أخلاقيات المهنة، الذي لم ينتخب منذ الإعلان عنه في قانون الإعلام لـ2012، ولحد الساعة لم ينصب.

وعن سلطة الضبط السمعي البصري، يرى أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة ورقلة، أنها لا تتخذ أي قرار بحيث أصبحت عالة على المشهد الإعلامي، وتكتفي ببعض التدخلات وتوجيه الاعتذارات عن بعض التجاوزات الطفيفة، على الرغم من أن القراءة العميقة للمشهد الإعلامي توحي بوجود تجاوزات خطرة بكل الأبعاد، سواء في ملكية وسائل الإعلام التي تتناقض مع روح القوانين، أو في الشبكة البرامجية التي لا تحترم القاعدة التي تنص على أن تكون 60٪ من البرامج التي تبث وطنية.

ملاحظات حول الفصل والوصل بين الدين والدولة

تتصدّر العلاقة بين الدين والدّولة المشهد الإيديولوجي في المنطقة العربية والإسلامية، وفي الجزائر يدور نقاش متواصل حول هذه المسألة بين قيادات سياسية ونخب ثقافية لها امدادات اجتماعية قبل وبعد التعددية الحزبية.

د - محمد العربي ولد خليفة

الجزء الثاني والأخير

ونحن الآن بصدد وصف خارجي للتعارض بين التيارين من موقف فكري لا ينتمي إلى العلمانية ولا للإسلام السياسي، مع العلم أنّ الإسلام اقترن بالوطنيّة في التجربة التاريخية للجزائر، وخاصة خلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر 1850–1900، كما سنوضّح ذلك في هذه المقاربة.

وأيّا كانت العلاقة بالخلافة العثمانية، وهي أساسا معنوية، فإن جزائر بني مزغنة كانت تتمتّع باستقلال ذاتي وعلاقات مع الدول في ذلك العصر، فضلا عن قوتها البحريّة التي فرضت سطوتها في المتوسّط، وليس ذلك بالقرصنة كما تمّت تسميتها هنا وهناك، فالحقيقة أن كلّ أشكال العدوان على الجزائر قديما وحديثا جاءت من الضفة الثانية للمتوسط وليس من العمق الإفريقي، إنّ العلاقة مع الباب العالي لا تختلف عن علاقة البلدان الأوروبية مع البابوية في روما قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة وتوحيد الإمارات تحت سلطة مركزية وخاصة في إيطاليا وألمانيا، بعد ما يزيد على 350 سنة من الحضور العثماني ومذهبه الحنفي حافظت الجزائر على المذهب المالكي السائد إلى اليوم ولم يبق سوى تأثير قليل في المطبخ والألقاب.

لقد حملت الزوايا وفروعها وكتاتيبها المنتشرة شمال وجنوب الجزائر لواء المقاومة، واختارت الشيخ محيي الدين للقيادة، وقد كان على درجة عالية من الحكمة وبعد النظر، فقد أدرك خطورة المهمة ومخطط العدو الكولونيالي الذي كان يتحرّش بالجزائر ويتحين الفرصة للاعتداء عليها، ولذلك اقترح ابنه عبد القادر الشاب المعروف بالشهامة والشجاعة والفروسية لقيادة المعركة.

وقد أظهر القائد الشاب كفاءة وذكاء إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معسكر وسهل غريس لم يكن في ذلك العهد يتوفّر على هياكل دولة وتنظيم عسكري، وقد واجه القائد الشاب هذه الوضعية الصعبة بإستراتيجية جريئة تتمثل أولا في السعي لتوحيد الصفوف في كل مناطق الجزائر غربا وشرقا ووسطا وجنوبا، وإنهاك قوات العدو عن طريق حرب الاستنزاف واستدراج العدو إلى مواقع بعيدة عن قواعد إمداده والغارات المفاجئة على وسائل الإمداد بالجنود والمؤونة والسلاح، ولولا الخلل الكبير في التوازن بين جيش الأمير وقوات الغزو الكولونيالي وانعدام العون من حكّام الجارتين تونس والمغرب خلال سبعة عشر عاما من حرب الكرّ والفرّ لتغيّرت نتيجة المعركة، وهذا ما عبّرت عنه كلمات جحا: إذا كان الحريق في بيت جاري ينبغي أن أحمي بيتي وإذا وصل إلى بيتي ينبغي أن أنقذ رأسي، ولكن الحريق وصل إلى بيته ورأسه.

نحن نميل إلى اعتبار صفة أمير تعني القائد أو آمر الجيش لأن القائد عبد القادر لم يكن من عائلة ملكية أعضاؤها من الأمراء والأميرات، ولأن نظام الزوايا يتكوّن من شيخ وقائم وقدّاش لم يُسمّى أي منهم أميرا، وهذا لا يمنع أبناء وأحفاد القائد عبد القادر من الانتساب إليه، والتذكير بأمجاده التي هي اليوم جزء من الذاكرة الوطنيّة لكلّ الجزائريين، ولإبقاء تلك الذاكرة حيّة في ربوع وطنه تمّ نقل رفاته إلى مقبرة الشهداء في العاليا مع شهداء المقاومة والثورة والذين خدموا الوطن بعد الاستقلال.

ويذكر د – شميل بوطالب رئيس مؤسسة الأمير عبد القادر استنادا إلى وثائق اطلع إليها في الأرشيف العثماني في اسطنبول، إنّ اتّفاقية الهدنة التي وقعها القائد العام عبد القادر مع الجنرال ديميشيل في 26 فيفري 1834 كانت مكتوبة بنصّين في عمودين متوازيين أحدهما باللغة العربيّة والثانية باللّغة الفرنسية (Quotidien d'Oran 27-07-2020)، وهذا دليل في ذلك الوقت المبكّر على أنّ الجزائر بلد متميّز عن فرنسا تاريخا وثقافة، وهو ما عبّرت عنه صيحة الإمام عبد الحميد بن باديس الشهيرة ضد الإندماجيين القلّة من النخبة: الجزائر ليست فرنسا ولن تكون فرنسا ولو أرادت، بعد أكثر من قرن من الكفاح البطولي للآمر العام للجيش الجزائري عبد القادر بن محي الدين.

إذا كان الأمير عبد القادر لم يتمكّن من تحقيق الانتصار، وإنقاذ الجزائر من العدوان الوحشي على الشعب من المحاربين والأعداد الهائلة من المدنيين بسبب الخلل الكبير في توازن القوة وعزل الجزائر عن جوارها والعالم، فإنّ الشعب الجزائري لم يستسلم لقانون الغاب الكولونيالي، فلم يكن رحيل الأمير سوى هدنة مؤقتة إذ سرعان ما انطلقت المقاومة تحت لواء الزوايا وملحقاتها في المعمرات، وهي مدارس تعليم القرآن ومبادئ اللغة، ولا زالت موجودة في المدن والأرياف إلى اليوم، حيث يحرص الأولياء على إرسال أبنائهم وبناتهم إلى تلك المدارس بعد سنّ الثالثة من العمر قبل الالتحاق بالمدارس بعد بلوغ السادسة وهو سنّ التمدرس.

لقد تحوّل الإسلام في معاقله التقليدية وهي الزوايا إلى قوّة مقاومة وتعبئة ضد العدوان الكولونيالي على العكس من الكنيسة قبل وبعد أن أخذت دور المسيحية الاجتماعية الذي أشرنا إليه فيما سبق، وكانت في الحقيقة الحليف الدائم للكولونيالية والتوسّع الاستيطاني في كثير من بلدان العالم تحت شعار المدفع والإنجيل ضدّ المبادئ الأصلية للمسيحية التي تدعو للتسامح والتآخي بين البشر وحتى التيارات التنويرية مثل السانسيمونيين (Saint-simoniens) الذين اعتبروا الغزو الكولونيالي مساهمة في التمدين ونشر الحضارة.

جمعية العلماء المسلمين خلفت المقاومات التي تواصلت طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتمكنت بمنهجية من الإفلات من قبضة آلة القمع الفرنسية عن طريق التوعية والتعليم وتكوين فروع لها في كثير من أنحاء القطر.

لا يختلف غطاء التنوير عند هذا التيار عن مدرسة آدم سميث مؤسس النظرية الرأسمالية 1723–1790 التي وصلت إلى الانتقاء الداروينى أي البقاء للأصلح، بلا تضامن ولا رحمة للأقل حظا من الضعفاء، ولا تختلف كذلك عن النظرية الماركسية فلم ير مؤلف رأس المال كارل ماركس 1818–1883 أثناء زيارته للجزائر العاصمة للاستشفاء من معاناة الجزائريين سوى فضيلة للكولونيالية، وهي نقل الأهالي من المجتمع القبلي إلى قوّة عمل مع التأسف على ما يلقاه الجزائريون من سوء معاملة من طرف جيش الاحتلال كما أشار إلى ذلك في مراسلة إلى رفيقه إنغلز (Engels).

تواصلت مقاومة الزوايا للعدوان الكولونيالي لنصف قرن من 1850 إلى 1900، نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض المقاومات الأكثر صمودا والأوسع اانتشارا على مستوى القطر مثل مقاومة مول الساعة، وهذه التسمية الشعبية تدلّ على الأمل في الخلاص التي وعد بها الأمير عبد القادر في رسالته إلى بيجو (Bugeaud): «إنّ الموجة التي يثيرها عصفور هي نفس ما سيكون عليه مروركم بإفريقيا قد تتمكّنون من البقاء قرنا أو قرنين أو حتى ثلاثة، ولكن ستغادرون». وكذلك مقاومة الزعاطشة الواسعة ومقاومة أولاد سيدي الشيخ ومقاومة محمد المقراني التي ساندها، وعبّأ لها الشيخ أحداد ومقاومة لالا فاطمة نسومر، وكلّ تلك المقاومات البطولية كبّدت جيوش الاحتلال خسائر كبيرة، وذهب ضحيتها آلاف الشهداء من المقاومين والمنفيين إلى أقاصي الأرض ينبغي مدّ الجسور مع من بقي من أحفادهم، والتذكير بمعاناة أجدادهم ضحايا القهر الكولونيالي.

إن العلاقة مع الباب العالي لا تختلف عن علاقة البلدان الأوروبية مع البابوية في روما قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة وتوحيد الإمارات تحت سلطة مركزية وخاصة في إيطاليا وألمانيا

لقد خصّص المؤرخ الفرنسي شارل أجرون دراسة مفصلة بعنوان المسلمون الجزائريون وفرنسا Les Algériens musulmans et la France PUF 1968 Paris نقلنا بعض فصوله إلى العربية، وخاصة تلك التي تتعلق بالسياسة الدينية للاحتلال، وعمليات التنصير التي توسّعت على يد الأسقف لافيجري وبإشراف عدد من الحكّام العامين في الجزائر وكذلك التوزيع الإثني لسكان الجزائر، وقد حملت تلك الترجمة عنوان: المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية ط–1–2004 / ط–2–2017.

لم تحقّق حملات التنصير هدفها وهو ترويض معاقل المقاومة في مصدرها وهو الزوايا، لذلك أوصى خبراء الإنديجلوفيليا أي علم الأهالي باستدراج البعض منها على الأقل بإغرائها ببعض التسهيلات الإدارية والترقيات الاجتماعية، وقد بقيت تلك الزوايا على هامش المجتمع الجزائري العميق مثل المتعاونين من القياد والشيوخ الذين حظوا فقط بالبرنوس وبعض النياشين مقابل خدمات الولاء للإدارة الكولوونيالية وحراسة الأهالي في مناطقهم، وقد واجه الوطنيون أثناء الحركة الوطنيّة وفي مقدمتهم جمعية العلماء المسلمين هذه الفئات، وأدركت خطورة هذا الالتفاف على المقاومة لتدجين وتنويم الشعب أي تحويل مقاومة الزوايا إلى ولاء للإدارة الكولونيالية، فأطلقت حملة منهجية مضادّة مدخلها محاربة التجهيل والشعوذة يمكن اعتبارها في تلك المرحلة التي شهدت احتفاء فرنسا الكولونيالية بالذكرى المئوية للعدوان على الجزائر 1830–1930 افتخارا بالتسلط والسلب والنهب على شعب لم يلحق أي ضرر بها وبمصالحها المشروعة، ولكن هذا الاستعراض للقوة والهيمنة لم يتوقّع منظّموه في باريس والجزائر ما سيلحق ببلادهم بعد حوالي عقد واحد 1930–1940، حيث ستتحول فرنسا الامبراطورية إلى بلد محتل من جاره ألمانيا التي استعرضت سطوتها في عاصمتها باريس، ولولا نجدة بريطانيا والولايات المتحدة لدخلت فرنسا في قائمة الامبراطوريات السابقة.

جمعية العلماء التنوير والمقاومة البراغماتية

يمكن القول بأنّ جمعية العلماء المسلمين خلفت المقاومات التي تواصلت طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتمكنت بمنهجية من الإفلات من قبضة آلة القمع الفرنسية عن طريق التوعية والتعليم، وتكوين فروع لها في كثير من أنحاء القطر ومزجت بين الدفاع عن الشخصية الوطنية ومتطلبات التطور والحداثة كما يظهر ذلك في المناهج الدراسية في مؤسساتها التعليمية المتواضعة والتشجيع على طلب العلم في أي بلد، ولم تمنع تعلم اللغات الأخرى ومنها الفرنسية، وهذه السياسة لا ينبغي وصفها على أغلب الظن بالرجعية ولا بالتقدميّة، بل بالبراغماتية الناجحة التي طبّقها الإمام عبد الحميد بن باديس ورفاقه وفي مقدمتهم خليفته الشيخ البشير الإبراهيمي، وعرفنا شيئا عنها في أحاديث مع الشيخ عبد الرحمن شيبان على هامش جلسات الحكومة.

ولعل من مكاسب تلك السياسة البراغماتية البعثات الكثيرة التي توجهت إلى المشرق بإشراف الجمعية والجمعيات والمنظمات التي تحمل وصف الإسلامية للتميز عن مثيلاتها التابعة للمستوطنين، ومنها النوادي الرياضية والمنظمات الشبابية مثل الكشافة، وفيما بعد اتّحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، ولعل إسم ناديها النشيط الذي يحمل إسم الترقّي يحمل أحد أهداف الجمعية وهو السعي لخروج المجتمع الجزائري من حالة التأخّر والتخلّف المزمن.

ليس فيما سبق دفاع عن الجمعيّة، أو مرافعة ضدّ خصومها السابقين واللّاحقين، إنّ الهدف هو أن التجربة التاريخية للمجتمع الجزائري وموقع المؤسسات التي تحمل وصف الإسلامية تختلف عن تجربة غيرها فالعلمانية المعتمدة في فرنسا لن يكون لها أنصار كثيرون في بلادنا سواء اقترنت بالديمقراطية كما هو الحال في حزب اللّائكية والديموقراطية (PLD) الذي تأسس سنة 2012 أو بأوصاف أخرى اُشتراكية أو حداثية ترى في استغلال الإسلام للاستيلاء على السلطة خطرا مدمرا على الدولة والمجتمع، والتذكير في خطاباتها بمغامرة الحزب المحلّ وما حاق بالجزائر من كوارث خلال تسعينيات القرن الماضي.

إنّ الثورة الجزائرية وبيانها الأول المؤسس سنة 1954 ليس مجرّد وطنيّة تاريخية إنّه المنارة التي تُبنى عليها الجزائر جيلا بعد جيل، ومهما اختلفت الآراء في مقدماتها وخلاصاتها المرحلية، فإن من الإنصاف أن نذكّر شبابنا والعالم من حولنا بأنّ الثورة الجزائرية استفادت من كلّ التجارب الثوريّة التي سبقتها

الإسلام في الدستور معاينة مطابقة للواقع الاجتماعي والتاريخي نصّ الدستور الجزائري في كلّ تعديلاته في بنده الثاني على أنّ «الإسلام دين الدولة»، وهذا البند معاينة للواقع الاجتماعي والتاريخي للمجتمع الجزائري، وعلى الرغم من بعض الآراء التي طالبت بحذف تلك المادة، كما هو الحال في دساتير بلدان ترفع شعار «الدين للّه والوطن للجميع»، لأنّها تتكوّن من عدّة طوائف تنتمي لأديان ومذاهب مختلفة بينما هنا في الجزائر الأغلبية ساحقة من المسلمين، ولا حاجة لإجراء استفتاء أو قياس حرّ للرأي العام ليتحصّل البند الثاني من الدستور على أعلى نسبة إيجابية من الموافقين.

كما أنّ ذلك البند لم يمنع جزائريين غير مسلمين من الارتقاء إلى مناصب عليا في الدولة فقد تولّى إسماعيل محروق حقيبة المالية في السبعينيات، وقد تحصّل على الجنسية الجزائرية مسيحيون دون أن يطلب منهم أحد تغيير أديانهم، ومنهم الأسقف دوفال الكاثوليكي الفرنسي الجزائري، وتحمل الساحات العامة وأكبر شوارع العاصمة ومدن أخرى أسماء لا يهتم أحد بدينهم، نذكر منهم على سبيل المثال فرانتز فانون وموريس أودان، وآخرون انخرطوا أو تضامنوا مع كفاح الجزائريين لتحرير وطنهم ومنهم ج.ب.سارتر (J.P.Sarter) فيلسوف الحريّة الذي دافع بقوّة عن حقّ الجزائريين في الحرية والكرامة، ومن المرغوب أن يحمل شارع اسمه أو توضع لوحة تكرّم ذكراه.

الوطنية التاريخية دعوة حق قد يراد بها باطل

ظهرت في السنوات الأخيرة كتابات وخطابات لبعض التنظيمات السياسية تنتقد ما تسميه الوطنية التاريخية Le Nationalisme historique أي تلك التي تقتصر على وقائع ثورة التحرير وأدبياتها، وهذا الانتقاد دعوة حق من المحتمل أن يراد بها باطل، فمن الناحية السياسية والاجتماعية لا يمكن إنكار أن الثورة كانت تحولا حاسما في تاريخ الجزائر منذ مئات السنين، ومن الناحية النظرية فإن مبادئ الثورة ومنهجيتها العملية كانت خلاصة متقدّمة لكلّ التجربة التاريخية للمجتمع الجزائري أي أنها لم تكن بداية من صفر، أو انطلقت من فراغ، وكأنّ الجزائر كانت بلا ماضي وهو إدعاء ساسة ومنظري الكولونيالية.

إن اعتبار ثورة التحرير مجرد وطنيّة تاريخية عابرة، هو ما يراد به الباطل، لأنّه يؤدي إلى ما كان قبلها من ضياع وهوان، أي لا شعب ولا دولة، مهما كانت النقائص فيهما معا، ومن الواضح أن ثورة شعبية شاملة نجحت في توحيد الأغلبية الساحقة من الجزائريين وتجاوز الميول الشخصية لقياداتها والتنوع الثقافي (الألسنة واللهجات والتقاليد المحليّة) ثورة بهذا الحجم يمكن أن تحدث فيها أخطاء شخصية وتجاوزات ظرفية تحت ضغط آلة الحرب الكولونيالية، وهي في رأينا أقل بكثير من ثورات أخرى في بلاد كانت تتمتع بهياكل دولة قديمة على رأسها ملوك وجيوش محترفة، فما حدث من تصفيات عنيفة أثناء الثورة الفرنسية لقياداتها والتصفيات الدموية لكومونة باريس لا يذكر لعامة الناس، وما عرفته الثورة البلشفية من عنف وتقتيل متبادل بين قياداتها وصلت إلى اغتيال تروتسكي في منفاه بأمر من ستالين، غير أن فرنسا تعتزّ دائما بتراث ثورتها وتفتخر بمبادئها عن الحرية والمساواة والأخوة وتعطيها صفة العالمية مع حقوق الإنسان والمواطن، وتعرف بلدان كثيرة مدى الالتزام بتلك المبادئ المعلنة، ولا يتحدث المؤرخون والسياسيون عن الاشتراكية سلبا أو إيجابا دون العودة إلى التجربة الليلينية الستالينية، فضلا عن الثورة الأمريكية للاستقلال عن بريطانيا وحرب توحيد الشمال والجنوب دون التنويه بقادتها الأوائل من جورج واشنطن إلى ولسون، وما يسمى الحلم الأمريكي (The American Dream).

إنّ الثورة الجزائرية وبيانها الأول المؤسس سنة 1954 ليس مجرّد وطنيّة تاريخية إنّه المنارة التي تُبنى عليها الجزائر جيلا بعد جيل، ومهما اختلفت الآراء في مقدماتها وخلاصاتها المرحلية، فإن من الإنصاف أن نذكّر شبابنا والعالم من حولنا بأنّ الثورة الجزائرية استفادت من كلّ التجارب الثوريّة التي سبقتها وتميّزت بعدم استنساخ أيّ منها، فهي لا شرقية ولا غربية، بل وطنيّة بلا شوفينية وتقترن فيها مطالب الحرية والعدل والتقدم داخل حدودها الجغرافية والتضامن مع المحرومين منها في العالم.

نعود في مسألة العلاقة بين الدين والدولة إلى اقتراح الأستاذ محمد أركون (1928–2010) الأستاذ في جامعة السوربون التي سماها الدالات الثلاثة (Les tois D) أي إيجاد التوازن بين الدين والدنيا والدولة إذ لا يمكن إلغاء أي واحد منها، وإذا حدث ذلك تعرضت الأمّة والمجتمع صراعات وفتن بهدف تحقيق ذلك التوازن المنشود.

حجزت أكثر من 10 قناطير من الكيف المعالج

وحدات ومفارز للجيش توقف 21 تاجر مخدرات

أوقفت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي في عمليات منفصلة نفذتها خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 20 أكتوبر، 21 تاجر مخدرات وحجزت أكثر من 10 قناطير من الكيف المعالج ومن 16 كيلوغرام من مادة الكوكايين، حسب ما أفاد به اليوم الأربعاء بيان لوزارة الدفاع الوطني.

جاء في البيان: «في سياق العمليات المتواصلة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 20 أكتوبر 2020، عمليات عديدة أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة المستمرة والاستعداد الدائم لقواتنا المسلحة في كامل التراب الوطني».

وأوضح البيان أنه «في إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة لصد ظاهرة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي خلال عمليات منفصلة (21) تاجر مخدرات وحجزت كميات ضخمة من الكيف المعالج تقدر بـ (10 قناطير و65 كيلوغرام و(16،044) كيلوغرام من مادة الكوكايين».

وفي هذا السياق، «أوقفت مفرزة مشتركة للجيش الوطني الشعبي بتندوف تاجري مخدرات بحوزتهما (16،044) كيلوغرام من مادة الكوكايين و(183377) قرص مهلوس، في حين أوقفت مصالح الدرك الوطني وحراس الحدود بالنعامة ستة تجار مخدرات وحجزت كمية ضخمة من الكيف المعالج تقدر بـ (636) كيلوغرام».

كما «أوقفت مفارز أخرى للجيش الوطني الشعبي بالتنسيق مع مصالح الدرك الوطني وحراس الحدود وحراس السواحل «(13) تجار مخدرات وحجزت (429) كيلوغرام من الكيف المعالج و(3064) قرص مهلوس خلال عمليات متفرقة بكل من مستغانم وتلمسان ووهران وعين تموشنت وبجاية وبسكرة وإن أمناس وبشار وباتنة».

من جهة أخرى، «أوقفت مفارز أخرى للجيش الوطني الشعبي بكل من تمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وتندوف وجانت، (80) شخصا وحجزت (09) شاحنات و(29) مركبة رباعية الدفع و(90) مولدا كهربائيا و(78) مطرقة ضغط و(05) أجهزة كشف عن المعادن و(268) كيس من خليط خام الذهب والحجارة ومعدات تفجير وأغراض أخرى تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، بالإضافة إلى «(124) طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب».

فيما أوقفت مصالح الدرك الوطني، يضيف البيان، «(48) شخصا وحجزت (09) بنادق صيد و(1511) خرطوشة و(134033) وحدة من الألعاب النارية و(2268) وحدة من مختلف المشروبات وهذا خلال عمليات متفرقة بكل من سطيف وخنشلة وباتنة وميلة والمسيلة وبسكرة والوادي ووهران وجانت»، كما تم «إحباط محاولات تهريب كميات من الوقود تقدر بـ (38066) لتر بكل من برج باجي مختار وتبسة والطارف وسوق أهراس وتندوف».

وفي سياق آخر، «تمكن حراس السواحل ومصالح الدرك الوطني من إحباط محاولات هجرة غير شرعية وإنقاذ (560) شخص كانوا على متن قوارب مطاطية وقوارب تقليدية الصنع بكل من وهران وتلمسان وعين تموشنت ومستغانم وبومرداس والشلف الجزائر وتيبازة وعنابة وسكيكدة والطارف»، فيما تم «توقيف (43) مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بكل من تلمسان وتبسة وإيليزي».

عن المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال

صدور العدد الثاني من مجلة «مصداقية»

أصدرت المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال العدد الثاني من مجلتها الدورية «مصداقية» المختصة في نشر الدراسات والبحوث الاتصالية والإعلامية التاريخية والأمنية والاجتماعية.

ومن بين المواضيع التي تضمنتها هذه الدورية التي تقع في 233 صفحة عدة دراسات تناولت بالخصوص «المؤسسات الإعلامية كمرفق عام وواجب أداء الخدمة العمومية» وكذا «الوظيفة الإعلامية لوسائل الإعلام» وهوعبارة عن مقاربة نقدية لواقع العلاقات بين وسائل الإعلام والآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

كما تطرقت هذه المجلة المتخصصة إلى دراسات أخرى حول «الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية الجزائرية ودورها في إدارة الأزمة» والإعلام الإلكتروني وعلاقته بحملات التوعية المختلفة والانتخابات.

ضمن قضية مجمع سوفاك

الحكم بعشر سنوات سجنا نافذا ضد مراد عولمي

أصدر مجلس قضاء الجزائر، أمس، حكما بـ 10 سنوات سجنا نافذا في حق رجل الأعمال ورئيس مجمع سوفاك لتركيب واستيراد السيارات مراد عولمي.

تمت إدانته في الاستئناف بتهم «تبييض الأموال وتحريض موظفين عموميين على استغلال نفوذهم».

وأبقى مجلس القضاء على نفس العقوبة الصادرة من المحكمة الابتدائية ضد مراد عولمي.

وأدين الوزير الأول السابق أحمد أويحيى الضالع في نفس القضية بـ 10 سنوات سجنا نافذا فيما أدين وزير الصناعة الأسبق يوسف يوسفي بسنتين سجنا منها سنة مع وقف النفاذ.

كما أصدر المجلس حكما بخمس سنوات سجنا في حق الأخ الأصغر للمتهم الرئيسي خذير عولمي.

وأصدر مجلس قضاء الجزائر حكما بسنتين سجنا منها سنة موقوفة النفاذ ضد الرئيس المدير العام للقرض الشعبي الجزائري عمر بودياب.

مشاركون في يوم دراسي

الجنوب الشرقي ساهم بفاعلية في تموين الثورة بالسلاح

أكد مشاركون في يوم دراسي حول « نشاط وتنظيم الثورة التحريرية بالجنوب الشرقي من 1956 إلى 1962» نظم، أمس، بورقلة، أن منطقة الجنوب الشرقي ساهمت بشكل فعال في تموين الثورة التحريرية المظفرة بالسلاح.

وأجمع متدخلون من أساتذة جامعيين وباحثين ومهتمين بتاريخ ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة في هذا اللقاء الذي أشرف على افتتاحه نيابة عن قائد الناحية العسكرية الرابعة نائب قائد ذات الناحية، اللواء محمد الطيب براكني، أن منطقة الجنوب الشرقي للوطن قد ساهمت في تموين الثورة التحريرية المظفرة بالسلاح بفضل عناصر جيش التحرير الوطني المجندين لمهمة اقتناء السلاح من خارج الحدود لتعزيز الكفاح المسلح ضد المستعمر.

وفي هذا الجانب، أشار الأستاذ محمد السعيد عقيب من جامعة الوادي في مداخلته بعنوان «الولاية السادسة التاريخية ودورها في الثورة" أن منطقة الجنوب الشرقي للوطن ساهمت بشكل كبير في جانب التسليح، موضحا أن عملية جلب السلاح من الخارج كانت قد بدأت قبل اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 المظفرة وتواصلت خلال فترة الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي».

وأضاف «أن التحاق أعداد كبيرة من المواطنين بصفوف الثورة التحريرية كان له الأثر المباشر على زيادة الحاجة إلى السلاح كما ونوعا لمواجهة الجيش الفرنسي المدجج بالعتاد والعدة».

تتمة لصفحة 24

في العلوم الإنسانية والعلوم الدقيقة والعلوم البيولوجية، وحتى في موسيقى الشعر من خلال الإيقاع المتكرر، الرياضيات حاضرة في نظام تحديد الموقع العالمي GPS من خلال حل جملة أربع معادلات وحساب تقاطع ثلاث سطوح كروية، في محرك البحث الأشهر عالميا غوغل من خلال خوارزمية أساسها سلاسل ماركوف، وفي علم رسم الخرائط، وفي نصب صحون البرابول..إلخ. والمختصون في الرياضيات في الولايات المتحدة هم أصحاب المهن الأعلى أجرا..هذا هو واقع الرياضيات في العالم قبل كورونا، وسيزداد الاهتمام بها بعده، فهي حاضرة في التمثيلات الأسية للبيانات، وحاضرة في التنبؤ بمستقبل الإصابات، وحاضرة كذلك في دراسة كل العوامل المؤثرة على انتشار الفيروس عبر العالم.

هذا لا يعني أن كل العباقرة مجانين، لكن الإبداع العبقري الخارج عن حدود السائد والمألوف يتطلب عقلا متفردا وخاصا، يتجاوز الأطر السائدة في التفكير والبحث، ويؤسّس لبراديغمات paradigmes جديدة في التفكير العلمي، وهذا هو أساس الثورات العلمية كما يفصل ذلك توماس كون في كتابه الشهير»بنية الثورات العلمية»

The structure of scientific revolutions

كما لا يعني هذا أن كل العباقرة يشبهون جورج ناش في حياته النفسية كما صورها بدقة فيلم «عقل جميل» beautiful mind.

عالم الرياضيات، الباحث في اختصاص صغير جدا ضمن كون رياضياتي واسع جدا، هو إنسان متميز فعلا من حيث ذكاؤه، فالتخصص في الرياضيات يتطلب حاصل ذكاء عال نسبيا، بحكم تجريديتها وتعاملها مع الرموز أكثر من الوقائع المجسدة. هو رجل طبيعي بحالة نفسية عادية، يأكل الطعام ويمشي في الأسواق.

• ألا ترى أن الرياضيات هي وريثة الفلسفة في نفور الناس منها؟ ولماذا الرياضيات دون غيرها من العلوم؟

•• لهذا النفور سببان رئيسيان، الأول ذاتي يتعلق بطبيعة الرياضيات التجريدية نفسها، والثاني موضوعي وهو الأهم لأنه في نطاق قدراتنا وأساليب تفكيرنا وقابل للتحكم فيه.

هناك عدة عوامل تتحكم في هذا السبب الموضوعي، وقد كشفت ذلك تفصيلا، التجربة العالمية الأولى في تدريس الرياضيات، وهي التجربة السنغافورية.

العامل الجوهري الأول: غياب الاهتمام الكافي بالموارد البشرية، وبالكادر التعليمي تحديدا، فقد أثبتت التجربة السنغافورية المتفوقة على معظم التجارب التعليمية الرياضيات في أوروبا والعالم، أن تكوين معلمي الأطوار التعليمية (الابتدائي خصوصا والمتوسط) مهم جدا، من خلال رفع الحجم الساعي التربصات وسد الثغرات في المستوى العلمي للمعلمين القادمين من اختصاصات أدبية. وقد أثبتت الدراسات والتجارب أن ضعف مستوى هؤلاء في الرياضيات من الأسباب الرئيسية لضعف مستوى التلاميذ في هذه المادة، كما أكد ذلك عالم الرياضيات الفرنسي سيدريك فيلاني الحاصل على ميدالية فيلدز المكافئة لجائزة نوبل في الاختصاصات الأخرى، في تقرير له بعد عودته من سنغافورة.

العامل الجوهري الثاني: حل مشكلة التجريد منذ مرحلة الابتدائي، وإذا لم تحل في هذه المرحلة، سيواجه التلميذ مشكلة في فهم مادة الرياضيات في المتوسط والثانوي. في سنغافورة كيف حلت هذه المشكلة؟ عبر جعل التجريد آخر مرحلة في الدرس التعليمي الرياضياتي. إذا أراد المعلم تقديم درس ترتيب الأعداد، أي أكبر وأصغر، يصطحب معه مكعبات (توفرها الوزارة لهذا الغرض، هناك موارد مالية يجب أن تصرف في اتجاه الأدوات والوسائل التعليمية)، ويضع سبعة مكعبات يمينا، وسبعة مكعبات يسارا، بعدها التلاميذ، وبعد تأكدهم من عددها، يسألهم أيهما أكبر سبعة أم أربعة. ويجيب التلاميذ: سبعة أكبر من أربعة، يلمسون تلك المكعبات يتداولونها، وفي النهاية تأتي مرحلة التجريد والترميز: 7ف4. هي تقنيات بسيطة لكنها فعالة جدا في حل كل العقد الممكنة نحو التجريد والترميز.

العامل الجوهري الثالث: هو إعطاء أهمية قصوى للمناهج البيداغوجية والتعليمية didactics، في المدارس العليا للأساتذة عبر الوطن، وفي التعليم الجامعي عموما، لأن نسبة كبيرة من الجامعيين تتوجه نحو التعليم في واحد من الأطوار الثلاثة. ومن غير المعقول أن يتصدى لتعليم أطفالنا من لا يعلم شيئا عن علم التدريس (التعليمية) والمناهج البيداغوجية الحديثة في التدريس.

• هل كان تغيير رموز الرياضيات من العربية إلى اللاتينية في المنظومة التربوية منذ سنوات الدراسة الأولى صائبا؟ وهل حُلّت مشكلة تدريسها بهذا الشكل؟

•• بداية أؤكّد استحالة الفصل بين الرياضيات وأدوات الكتابة والحساب.

تغيير الرموز الرياضياتية من العربية إلى اللاتينية كان قرارا مهما جدا وفي الاتجاه الصحيح، إذ لا يعقل أن نستمر في استعمال س وع وتا والعالم كله يستعمل x وy وf.

الانتقال إلى الترميز اللاتيني صاحبه الانتقال إلى اعتماد كتابة الرموز من اليسار إلى اليمين، ومعها قراءة كتابات جداول الأرقام منذ المرحلة الابتدائية، في ترتيب الأرقام تصاعديا وتنازليا مثلا.

قبل هذا كان الطالب يعاني الأمرين (وأستاذه معه في هذه المعاناة) عند انتقاله إلى الجامعة. حيث الرموز كلها باللاتينية وكتابتها من اليسار إلى اليمين؛ خلافا لما تعوّد عليه في الأطوار السابقة. ولزم وقت لتعويده على ذلك، ف 1 – x تقرأ x ناقص واحد وليس 1 ناقص x.

وهذا مرحلة مهمة جدا تهيء الطالب لفهم المقالات العلمية العالمية المستعملة لهذه الرموز اللاتينية، مع توجيهه إلى امتلاك ناصية اللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلم والتكنولوجيا حاليا.

اليوم لا يواجه الأستاذ الجامعي مشكلة مع طلبته بهذا الشأن، لكن هناك مشكلات من مستويات أخرى.

• بالمقابل، لماذا اختفت «المجموعات» التي كانت مدخلا إلى هذا العلم، وهل يمكن فهم الرياضيات دون استيعاب «المجموعات»، والأمر نفسه ينطبق على المنطق الرياضي الذي اختفى هو الآخر؟

•• كل الذي تأسّفت لغيابه عن المنظومة التعليمية الرياضياتية أخي الخير في هذه الأسئلة من مجموعات ومنطق وغيرهما، وقع بعد قرار التخلي في التعليم قبل الجامعي عما سمي «الرياضيات الحديثة» les math-ématiques modernes، التي انطلقت نهاية الستينيات ضمن موجة إصلاحات بتأثير كبير من المدرسة البورباكية الفرنسية، التي سعت إلى التركيز على البنى les structures. وبعثت المجموعات والزمر والحلقات والحقول والمنطق الرياضي، لأجل تشكيل عقل رياضياتي عميق وصارم وفاعل... ووصل الحد بأحد رواد هذه المدرسة وهو جون ديدوني إلى القول: «يسقط إقليدس...وتسقط المثلثات».

وقد انطلقت إصلاحات الستينيات على الصعيد العالمي لأسباب كثيرة، أحدها نجاح السوفيات سنة 1957 في إطلاق أول قمر صناعي سبوتنيك 1، الذي جعل العالم كله يقول: مهندسوهم أحسن المهندسين، وذلك بسبب تفوق تكوينهم في العلوم وخاصة الرياضيات.

لكن بعد سنة 1985 اختفت المجموعات والمنطق من المتوسط والثانوي، وذلك لعدة أسباب:

تشكل جبهة معارضة للرياضيات الحديثة في التعليم قبل الجامعي، أسّسها معلمون قدامى لم يكن بإمكانهم مسايرة المستوى التقعيدي للرياضيات الجديدة، وأولياء أصبحوا عاجزين عن متابعة أبنائهم في دراستهم بسبب عجزهم عن فهم ما يدرس لهم.

عجز أغلبية التلاميذ عن استيعاب المنهج الجديد والتأقلم معه بسبب اختلافه عما تعودوه من حساب وهندسة إقليدية، وقصور تكوين المعلمين في هذا الجانب.

غلبة الاقتصادي على العلمي في هذه المسألة، وبروز طروحات جسدت لاحقا، تؤخر هذه المضامين إلى المرحلة الجامعية، وهو ما يحصل حاليا. فالمجتمع كما قالوا: بحاجة إلى مهندسين وحرفيين...وهؤلاء لا يحتاجون البنى الجبرية والمنطق في حركتهم العملية.

ووجهة نظري هي استحالة تدريس الرياضيات ابتداء من الثانوي دون فهم المجموعات والمنطق والبنى الجبرية. كل النظريات الرياضياتية هي استلزامات أو تكافؤات، كيف لطالب مثلا أن يفهمها بعمق إذا لم يدرس المنطق الذي يشرح له معنى الاستلزام والتكافؤ؟ وأساس الرياضيات كلها هو المجموعات، كيف يستقيم فهم بإلغائها من البرامج التعليمية؟!

• كيف أثّر هذا على مستوى الطلبة الجدد في الجامعات مقارنة مع سابقيهم في زمن مضى؟

•• كان لهذا مفعول سلبي عميق، خاصة عند الذين سيتخصصون في الرياضيات، يأتون إلى الجامعة وهم جاهلون بأبسط مبادئ المنطق والمجموعات. لا يعرفون متى تكون القضية صحيحة؟ ومتى تكون خاطئة؟

حتى مجموعة تعريف الدالة التي كان على جيلنا تعيينها بنفسه، أصبحت تقدم جاهزة على طبق من ذهب في بداية التمرين مع الجيل الجديد!!!

ربما أخطأ من أدخلوا هذه الأشياء في التعليم نهاية الستينيات، فقد كانت شحنة التجريد عالية جدا، ممّا أحدث نفورا حادا منها.

• كانت شعبة الرياضيات، أساسية في كل الثانويات، وكان المتفوقون في التعليم المتوسط يُوّجهون تلقائيا إليها، لكنها تراجعت لصالح شعب متعددة تحت عنوان مشترك هو «تقني رياضي»، هل ساهم هذا الأمر في كسر حاجز خوف التلاميذ من هذا العلم؟

•• الخوف من الرياضيات ظاهرة عالمية، وهناك اليوم ما يسمى «فوبيا الرياضيات» la mathémato-phobie ، خاصة عند النساء، والأمر يتعلق بالقوة التصورية كما تشير إلى ذلك بعض البحوث النسوية.

للقضاء على هذا الخوف يجب معالجة الظاهرة في أسبابها الموضوعية الجوهرية المذكورة سالفا.

أما شعبة «تقني رياضي» فقد سعى من أوجدها أول مرة إلى توفير تكوين يجمع بين التقنية والرياضيات، بما يؤهل أصحابه إلى حياة عملية ناجحة، وإلى كسر التصورات المغلوطة السائدة عن القطيعة بين الهندسة والرياضيات.

• وهل يكفي تأسيس ثانوية الرياضيات للمتفوقين لإعادة الاعتبار لها؟

•• لا يكفي مطلقا، وسيظل إجراء متخلفا جدا عن متطلبات الواقع وعن طموحات المتفوقين وتغريبهم عن ديارهم، لأنه لا يقدم لهم أي امتيازات مستقبلية. ولهذا رفضت تسجيل ابني في هذه الثانوية رغم حصوله على 20 في الرياضيات بشهادة التعليم المتوسط سنوات.

المتفوّقون في الجزائر مظلومون لأن أهل العلم الحقيقيين عموما غير محترمين البتة، ويتم تلميع محسوبين على العلم في غالب الأحيان.

وفي الأخير أشكرك جزيل الشكر على الاستضافة وعلى هذه الأسئلة العميقة جدا أخي الخير.

24
الشعب ويكاند

مواقيت الصلاة

الفجر: 05:27
الشروق: 07:01
الظهر: 12:32
العصر: 15:37
المغرب: 18:03
العشاء: 19:27

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	32°	الجزائر	31°	وهران	27°
عنابة	28°	الجزائر	23°	وهران	24°

البروفيسور نذير طيّار لـ «الشعب ويكاند»:

المتفوّقون في الجزائر مظلومون

■ الخوف من الرياضيات ظاهرة عالمية

■ إلغاء المنطق والمجموعات كان له مفعول سلبي عميق

صدر مؤخرا للباحث نذير طيّار مقالان في الرياضيات بمجلات محكمة. الأول عن العلاج الكيميائي للسرطان (بالتعاون مع عبد اللطيف بالطيب)، والثاني عن الخليل ابن أحمد مبتكر علم العروض، ويتناول عبقريته في ميزان الرياضيات المعاصرة.

البروفيسور نذير طيّار، هو أستاذ الرياضيات بجامعة قسنطينة، وإضافة إلى جهوده الأكاديمية، فله كثير من الإسهامات في الترجمة وفي مختلف الحقول المعرفية وفي إطار تبسيط العلوم.

وفي هذا الحوار مع «الشعب ويكاند»، يتحدث طيّار عن سبب نفور الناس من الرياضيات، ومشكلات تدريس هذا العلم في مختلف الأطوار التعليمية وفي بعض القضايا ذات الصلة.

حوار: الخير شوار

• الشعب ويكاند: صورة الناس العاديين عن علماء الرياضيات لا تختلف عن صورة «جون ناش» العبقري المجنون في فيلم «عقل جميل» لراسل كرو، أين الحقيقة من الخيال في الأمر؟

•• البروفيسور نذير طيّار: أشاهد بشغف خاص الأفلام التي تصور حياة العباقرة عبر العصور، ومن أحب الأفلام إلى عقلي وقلبي فيلم «نظرية كل شيء» theoryofeverything عن حياة عالم الفيزياء الفلكية ستيفان هاوكينغ.

وفيلم «الرجل الذي عرف اللانهاية» the man whoknewinfinity

المأخوذ عن قصة عالم الرياضيات الهندي سرينيفاسا رامنوجان، الذي توفي شابا في عمر الثانية والثلاثين، مخلفا – رغم مشواره القصير – إرثا هائلا في مجال الرياضيات البحتة. وكذلك فيلم «عقل جميل» الذي صور حياة جورج ناش عالم الرياضيات العبقري الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1994، عن نظريته التي تعرف بنظرية التوازن، وتملك النظرية وما تزال أهمية كبيرة وتطبيقات واسعة تشمل مجالات الاقتصاد والإدارة وغيرهما.

ويستخدمها علماء الاقتصاد في تفسير الأحداث السابقة والتنبؤ بالمستقبل، من خلال حسابات رياضية دقيقة، وهم يطبقون هذه النظرية أيضاً في التنبؤ بأسعار منتجات الشركات المنافسة، وكذلك تستخدم عند طرح المزادات بغرض الحصول على أفضل العروض. لكن جورج ناش العبقري كان أيضا فُصاميا schizophrénien (منفصم الشخصية) ولهذا قال الشاعر والكاتب المسرحي الكبير وليم شكسبير:

المجنون والعاشق والشاعر جميعهم في الخيال

سواء. وللتوضيح فإن كل العلماء، الذين نالوا جائزة نوبل في الاقتصاد كانوا بارعين جدا أولا في الرياضيات. هناك إجماع علمي وسياسي واقتصادي عالمي بمركزية الرياضيات في كل تقدم تكنولوجي أو اقتصادي، فالرياضيات موجودة في كل مكان،

.. يتبع صفحة 23

الدنيا حال

الناس معادن

■ سعيد بن عياد

الحصانة البرلمانية بمثابة «برنوس» يحمي شرف تمثيل الشعب ويحصّن حق التعبير بلسانه في مواجهة السلطة، بقول ما لا يمكن لغير حامله قوله بملء الفم. غير أن سقوط برلماني في المحظور، خاصة الوقوع في فساد، كما هو حال بعض أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ومن قبل نظراء لهم في مجلس الأمة، يؤدي حتما إلى سحب برنوس الحصانة ونزعه عن كل متورط لتأخذ العدالة مجراها تحت مظلة القانون.

بعض من وقع تحت طائلة المتابعة القضائية، انتهى بهم الأمرُ، بعد محاولة فرار ولعب على الإجراءات، إلى فقدان ذلك الشرف، ليتأكد أن خيار مكافحة الفساد ليس حملة ظرفية، وإنما هو في صلب ورقة طريق بناء جزائر جديدة، تعيد الاعتبار للمؤسسات الشعبية وقطع دابر الفساد، بدءا من مراكز لطالما عبث كثير ممن شغلوها في لحظة من مسار الدولة وممارسة السلطة بالمال العام نهبا لثروة البلاد وتبديدا لها، بلا مساءلة أو احتكام للضمير الذي مات عند البعض.

لكن في النهاية الناس معادن، من المتابعين قضائيا من يسلم أمره للقانون، كما هو أخيرا للبرلماني عبد القادر والي، مفضلا التخلي طواعية عن الحصانة لمواجهة اتهامات تطاله، خلافا لبرلماني آخر – محسن بلعباس – امتنع عن حضور جلسة المساءلة، لكن إلى أين المفر في وقت يزداد فيه تشديد الخناق على آفة الفساد حيثما وجدت وأيّا كان المتورط فيها.

يقول المثل، «الطير الحر كي يتحكم ما يتخبطش»، والمفروض أن يتحمل الإنسان مسؤوليته ويواجه بصدر عار وتحت الشمس، دون البحث عن مبررات، في وقت احترقت فيه للجميع كافة أوراق تبرير ما لا يبرر ومحاولة التخفي وراء جدران وهمية أو ابتزاز أو مساومة.

الكلمة اليوم للشعب ولا مجال لاستمرار المال الفاسد، المحاصصة الجنسية والجهوية والإيديولوجيا، إنما المرور بعد أول نوفمبر، عبر بوابة تعديل الدستور، إلى مرحلة مؤسسات منتخبة حقيقة والتنافس لبلوغ مناصب البرلمان والمجالس الشعبية بالمشقة الديمقراطية لإقناع الناس وصراع البرامج والمواقف.

ما اعتقده أن والي وأمثاله، خلافا لمن كانوا في غياب عن البرلمان وواصلوا تلقي راتبهم، رفض نزع الحصانة من زملائه هم أنفسهم سحبها منهم الشعب ذات 22 فيفري 2019 وهو ما يكرسه الدستور المرتقب بالذهاب مباشرة إلى حل البرلمان لتسريع التغيير.

إشهـــــــار